

عبد الوهاب الوشلي

# الفكر السياسي والإداري عند

الرئيس علي عبدالله صالح



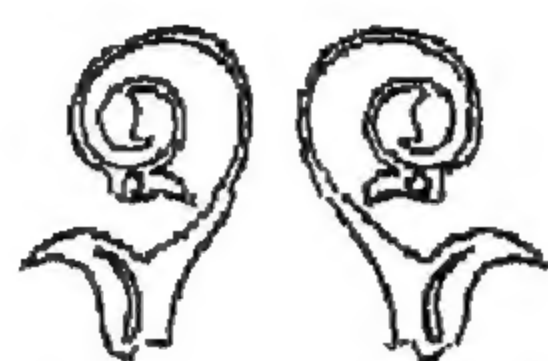


بسم الله الرحمن الرحيم



"إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ"

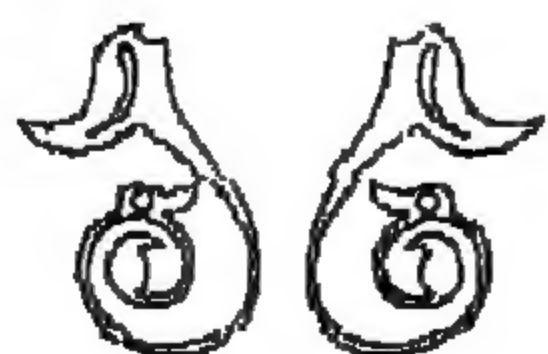
صدق الله العظيم



دعاء

"اللهم أعطني السكينة لقبول  
ما لا يمكن تخييره  
وأعطني الشجاعة لتخيير ما يجب تخييره  
وأعطني الحكمة للتمييز بين  
هذا وذاك"

دعاء سيد الهواري





راجعه لغوياً : عبدالواسع هاشم

الإخراج الفني : عبده عباس المصعبي  
: ماجد عبدالله المصعبي

الإيداع القانوني : دار الكتب – صنعاء

برقم ٢٩ لسنة ٢٠٠١م

الطبعة الأولى : فبراير ٢٠٠١م

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف



## هذا الكتاب

- هذا الكتاب هو نسخة من البحث الذي حصلت به على درجة الماجستير من كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط في مارس ٢٠٠٠م ، بعنوان " الفكر الإداري عند الرئيس علي عبدالله صالح " ، وهي محاولة جادة لفتح باب جديد أمام البحث العلمي في اليمن لتحليل الظاهرة السياسية والإدارية ، ومعالجتها من خلال قياداتها ، فحينما ترتقي السياسة كممارسة تكون مسبقاً قد ارتقت كتفكير فجعلت الإنسان مبدأها ومنتهاها .

### الباحث

- اتسم البحث بالاستعراض والتحليل العام لمختلف قضايا الوحدة اليمنية ، والديمقراطية ، والإصلاح الإداري ، وإبراز الفكر السياسي والإداري للرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله ، وبعناية واهتمام . وأقترح أن يتم طبع البحث في كتاب نظراً لأهميته الوطنية ، خاصة أنه اتسم بالموضوعية ، وأمانة الطرح ، ونزاهة التحليل .

### أ. محمد مهدي العلفي

- استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن " طريقة علمية " بتجارب دول أخرى سبقتنا في حل هذه المشاكل ، ونعتقد أن تحليل مثل هذه الدراسة والنتائج التي توصل إليها الباحث ستعزز من الإصلاح الإداري والاقتصادي وتدفع بعض المؤسسات والمرافق الحكومية إلى الاستفادة منها ، ولقد بذل الباحث جهوداً كبيرة في دراسة هذا الموضوع الذي يتسم بأهمية علمية وعملية كبيرة ، واستخلص أيضاً استنتاجات تدل بأن خبرة فخامة الرئيس تبرهن بصورة مقنعة على أنها بحاجة إلى تأطير نظري في الفكر السياسي والإداري ليس بغرض التصدي للمشاكل الداخلية والضغط الخارجية فحسب ، بل واتخاذ الإجراءات العلاجية ، ونرى من الأهمية بمكان ضرورة طبع البحث ككتاب وتعميمه على مرافق الدولة ، حتى يقوم الإداريون والمسؤولون فيها بالاستفادة منه قبل وضع السياسة والخطط مستقبلاً .
- د.عبدالله محسن السعدي

## المقدمة :

إن دراسة العقائد الفكرية والاستراتيجية والسياسية والإدارية للأكاديميين ورجال الدولة " بمكان من الأهمية " ليس فقط لما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة لحصيلة الفكر الاستراتيجي والإداري لدى المتخصصين من الإداريين والسياسيين ، ولكن أيضاً لأنها يمكن أن تكون دليلاً يعتد به فيما يتعلق برجال الدولة ، في التنبؤ بتحركاتهم السياسية والإدارية ، وما يمكن أن يتخذه من قرارات في إطار معين ، فرجل الدولة يحتل مركزاً رئيساً في نظريات ومعتقدات جل المفكرين السياسيين وعلماء الإدارة والسياسة ، ومن سمات رجل الدولة الكفو امتلاك قدرأ قوياً من الحدس Conjecture والقدرة على الخلق الدائم كما أن مسئوليته أن يناضل ضد الظروف العابرة ، فرجل الدولة هو حجر الزاوية في النظام السياسي الوضعي والشرعي<sup>١</sup> ، ويرتهن حاضر ومستقبل الأمم بفعالية ومقدرة القيادات التي تتولى إدارة شئونها ، ذلك أن تلك القيادات هي الأدوات الرئيسة لتشغيل نظام الدولة على النحو الذي يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والإنجاز الكفو للأهداف الطموحة<sup>٢</sup>.

وإن دراسة الفكر الإداري ترتبط بإرادة التغيير التي هي ضمان استمرارية الحياة بنظمها السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كما أن الفكر الإداري هو ضرورة حضارية وزمنية ، لأن الحياة مستمرة ومتجددة ومتغيرة ، ولأنه ليس هناك مجتمع بشري كل أفرادهم مقتنعون بظروفهم المعيشية ، بل يتطلعون إلى الأفضل ، وبالتالي يحتاجون إلى تحسين طرق حياتهم الإدارية بما يتوافق مع هذا التطور<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - د. عبد المنعم سعيد ، هنري كيسنجر وفكره الاستراتيجي - مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - العدد ١٤، ١٣

- أبريل يوليو ١٩٨٥ - تصدر عن المعهد الانمائي العربي - ص ٢٧٨.

<sup>٢</sup> - أحمد عبدربه علوي - إصلاح الوظيفة العامة كيف - صحيفة ٢٦ سبتمبر ٤ مارس ١٩٩٩م - العدد ٨٤٤.

<sup>٣</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - الفكر الإداري عند ابن تيمية - بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة محمد الخامس - اكدال ٩١-٩٢م ص ١.

" أنا أفكر إذا أنا موجود " ، لأن التفكير إثبات واعتراف متبادل بالكينونة والوجود ، وإن كان هناك إنسان يرتبط وجوده ارتباطاً مصيرياً بوجود الغير ، والتفكير بالغير فهو الإنسان السياسي ، والسياسة والحكم وما يتعلق بهما ويحوم حولهما ، كلها أمور تخضع لقانون التطور وسنة التغيير ، لذا فإن دراسة الفكر الإداري للرئيس علي عبد الله صالح مقارنةً بالفكر الإداري الإسلامي تارة وبالفكر الحديث تارة أخرى ، لها أهمية خاصة وذلك لعدة اعتبارات أذكر منها :-

- إن الرئيس علي عبد الله صالح استطاع قيادة اليمن خلال ما يقرب من ربع قرن ، وما يزال ، ويعتبر من أهم القادة الذين تركوا بصماتهم على التاريخ السياسي لبلدانهم .

- بحكم وجوده على رأس الإدارة اليمنية طوال هذه المدة ، لا بد وأن تكون له نظرة خاصة وآراء محددة حول موضوع الإصلاح الإداري من خلال الرقابة والشفافية والاهتمام الجاد بكل القضايا ، وتحقيق خلال فترة حكمه حلم الشعب اليمني وهو تحقيق الوحدة اليمنية ، ورديفتها الديمقراطية ، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلا عبر رؤية لآرائه حول هذه القضايا ، وحصرها كما وردت في خطابه ، لذا عمل هذا البحث على استكشاف مضامين الخطابات عنده والبحث عن المكانة التي تحتلها قضايا الوحدة والديمقراطية والشفافية ، والرقابة الإدارية من بين الاهتمامات والآراء والأفكار التي يزر بها هذا الفكر على الصعيد الخارجي والداخلي من جهة ومحاولة تحديد نظريته فيما يخص هذه القضايا ودورها داخل المجتمع من جهة أخرى .

إن تحليل مضمون الخطاب الرسمي لرئيس الدولة استجابة لدوافع واسباب عديدة أهمها وأوجهها شمولية هذا الخطاب والامتداد الزمني له بما يقرب من ربع قرن ولا يزال الحكم الفعلي للرئيس علي عبد الله صالح بما فيه من اتصال مستمر بالشعب وبهمومه وقضاياهم ، ومن اطلاع على سرائره وخبائيا أموره ، ومن إدارة المسؤوليات على الصعيد الداخلي والخارجي ، وبما تحقق لليمن من أهم وأعظم هدف في القرن العشرين ، تجسد في حدث الوحدة ومن تطور ديمقراطي واستقرار ، وما شهدته هذه الفترة تجعل خطاب الرئيس وبلا شك مصدراً للمعلومات يسلط الأضواء على تطور المجتمع ، ويفسر المسار الذي اتخذته مؤسساته وأفكاره وشعاراته

ونظرياته ، بما يساهم على فهم تغيرات التاريخ الذي عاصره الرئيس وساهم في صياغته مباشرة ، والمقصود بالفكر هو مجموع الخطب والكلمات والرسائل والأحاديث والندوات الصحفية الصادرة عنه .

إن الفكر الإداري يعني استخدام العقل للتدبر في شئون الإدارة ماضيها وحاضرها ومستقبلها ومن ثم بلورة واستنباط الأسس والمبادئ التي يقوم بها هذا الفكر ، ويعتبر العامل الأساسي في العمل هو إرادة القائم به وإرادة كل من يتمكن من معارضته .

ولقد جاء اختيار هذا البحث تجاوباً مع الرغبة والفضول ، الرغبة في الإسهام قدر الإمكان في البحث في مجال من مجالات فكر الرئيس علي عبد الله صالح عبر مدخل علمي من خلال معرفة مدى إسهام هذا الفكر في القضايا اليمنية كالوحدة والديمقراطية والإصلاح الإداري ، كغاية رئيسة لهذا البحث مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا تستطيع دراسة واحدة الإحاطة بكليته إحاطة جامعة مانعة ، والفضول المشروع الذي يدفع أي فرد في المجتمع إلى استخدام فكره لمعرفة دقائق وتفاصيل العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم عبر اهتمام فكر الحاكم بقضايا المحكوم ، كالشفافية والديمقراطية وما يعايشه المواطن يومياً من تجليات إدارة هذا الحاكم للبلاد ، عبر استقراء الخطاب الصادر عنه بصفة رسمية لأخذ صورة واضحة والخروج بحكم علمي نزيه ، مجرد من العواطف ما أمكن ، ومعرفة آثار هذا الفكر ونتائجه على الحياة العامة في اليمن وستكون أولى اهتماماتي أن تخرج الصورة صادقة كل الصدق جملةً وتفصيلاً ، فليس من غرضي التجميل الذي يخرج بالصورة عن حقيقتها .

وحول مبرر ربط قضايا سياسية كالوحدة والديمقراطية بموضوع إداري لا يسعني إلا أن أشير إلى تعريف السياسة الذي ورد في معجم روبير ١٩٦٢م "هي فن إدارة المجتمعات الإنسانية" أما معجم كاسل فيورد "إن السياسة ترتبط بالحكم والإدارة في المجتمع المدني" ، وبهذا يتأكد لنا أن هناك ربطاً عضوياً بين ما هو سياسي وما هو إداري .

<sup>١</sup> د/ إبراهيم أبراش - تاريخ الفكر السياسي - شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع - الرباط ١٩٩٠م - ص ٢٤ .

وإذا كان من الضروري تبرير القيام باختيار قضايا البحث ، فإن ما يدعو إليه ربما هو ما توليه مختلف العلوم الدقيقة وغير الدقيقة من اهتمام متزايد بالإصلاح الإداري ، وبالديمقراطية ، وعلى أساس أن الوحدة اليمنية هي أعلى وأقدس إنجاز تاريخي يمني في التاريخ المعاصر ، تحققت به المصلحة العليا لليمن<sup>١</sup> .

ولا شك أن القضايا الوطنية على الساحة اليمنية كثيرة ومتنوعة ومتعددة كقضية التنمية أو قضية التعليم أو القضية الاقتصادية ... الخ ، إلا أن أهم وأبرز حدث وقضية في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر خلال القرن العشرين بعد ثورتي سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٣م هو حدث الوحدة ١٩٩٠م ، المقترن بالديمقراطية كوجهين لعملة واحدة ، لتمييزه عن التجارب الوحشية السابقة في العالم العربي ، وإذا كان مسلسل التوحيد يشكل إحدى خصوصيات اليمن ، فإن الكثير يتطلع لمتابعة مسلسل الديمقراطية ، ولا ريب أن المنجزات العظيمة التي حولت مجرى التاريخ يكون وراء إنجازها رجال عظماء عظمة هذه الإنجازات ، ويأتي الرئيس علي عبد الله صالح في رأس القائمة اليمنية ، والذي قاد الإدارة في البلاد ، التي تحققت في ظلها هذه الأمنية الغالية على قلب الشعب اليمني والعربي جميعاً .

ويأتي الحديث عن أهمية الديمقراطية من أهمية حرص الدول نظرياً وعملياً على كسب رضى المحكومين ، واستمداد شريعتها من رضى الشعب وتأييده ومؤازرته ، ويتحقق للمواطنين بالديمقراطية المشاركة الإيجابية والفعالة في إدارة شئون بلادهم والاضطلاع بمسئولياتها مما يحقق الصالح العام ، ويوفر للناس كافة الأمن والسكينة في ظل سيادة القانون والنظام بعيداً عن التسلط والاستبداد وجبروت الأجهزة الإدارية وبيروقراطية الدولة<sup>٢</sup> .

وتعتبر الشفافية الإدارية من أهم حلقات الإصلاح الإداري الذي تنشده اليمن اليوم ، فموضوع الشفافية بحر لا ساحل له ، والشفافية لا تكون إلا بالوضع العام ، فإن كان الوضع العام صالحاً ستكون هناك شفافية ، وإن كان الوضع العام فاسداً فستندم الشفافية لانعدام مناخها ، وتعد الشفافية شرط أساسي من شروط التحديث واللاحق

<sup>١</sup> - عبدالعزيز المساعيد - اشراقات الوحدة - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٥٤ - ٢٢/٥/١٩٩٩م .

<sup>٢</sup> - د/ عمر عثمان العمودي - مقالات في الديمقراطية وأساليبها وضماناتها - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٨٧ .

بالركب الدولي ، كما تعد من أهم الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد في مواجهة الإدارة ، وركيزة هامة في التنمية عموماً ، ويمكن تفعيل الرقابة الإدارية لتعزيز الشفافية الإدارية ، من خلال تطوير التشريعات الرقابية الإدارية وتطوير المهارات وترفع الكفاءات للعاملين في مجال الرقابة الإدارية ، وتوفير الامكانيات اللازمة لنشاط الرقابة ، وتفعيل الرقابة في البيئة من خلال الرقابة الداخلية والخارجية على أعمال الإدارة ، مسايرة للتطور الدستوري الديمقراطي الذي تشهده اليمن حالياً ، وإجمالاً تعد الشفافية الإدارية والرقابة الإدارية من أهم الضمانات للمواطنين لحياة حرة كريمة .

وسيتضح لنا فيما بعد أنه يمكن استنتاج أن النظام الديمقراطي والإصلاح الإداري قابل للتحسن ، بل لا بد فعلاً أن يتحسن ليتماشى مع التطور في العقلية والوعي لدى المواطنين ، ولنفرض احترام النظام الديمقراطي اليمني محلياً وإقليمياً ودولياً ، هذا ما سيتم التطرق إليه تعريضاً في البحث .

وتبرز أمامنا الآن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث والتي تتمثل في السؤال التالي :  
ما مدى اهتمام الفكر الإداري للرئيس علي عبد الله صالح بالقضايا الأربع " الوحدة - الديمقراطية - الشفافية - الرقابة " ؟ .

وهل احتلت المكانة اللازمة في هذا الفكر ؟

وإنه لسؤال مشروع أن يتساءل القارئ عن ملائمة أو عدم ملائمة طرح هذا الموضوع ، وإن الجواب على هذا التساؤل الذي لا يدعي الإقناع التام يقتصر بصفة متواضعة على تقسيم التساؤل إلى عدة تساؤلات قصد تبسيط محتواه ، والتمكن من إعطاء العناصر الأولى للجواب . هذه العناصر تحتاج إلى إضافات وإلى نقد ، أو بعبارة أخرى تفتح المجال للمناقشة الجادة في هذا الحقل من المعرفة .

إن التحليل والدراسة العلمية لظاهرة الفكر الإداري تستجيب إلى هاجس بسيط وخطير في نفس الوقت ، هاجس له أهمية قصوى تتمثل في إبراز الدور الرائد والأساسي للعنصر البشري والإنساني داخل الإدارة من خلال إبراز قوة القائد الإداري الفاعل في الهيكلة الإدارية ، ونشاط الإدارة أي في عالم الإدارة ومجتمعها بصفة عامة ، بسبب ما تلعبه القيادة الإدارية من دور هام وأساسي في جميع عناصر

الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل العصور والأزمنة لاعتبار القيادة الإدارية هي المحرك الذي يدير أجهزة المنظمة نحو إنجاز أهدافها ، وبدون هذه القيادة تفقد المنظمة الإدارية القدرة على الحركة المنتظمة وبالتالي لا يمكن لها أن تحقق النجاح المرتقب بسبب هيمنة العامل البشري في المجتمع الإنساني .

وعبر تاريخ البشرية الطويل نجد أن الإصلاح تملية دوافع متنوعة ، منها ما يخص الإنسان نفسه - وهو هدف كل الرسائل السماوية والمبادئ الأخلاقية - ومنها ما يتعلق ببيئة الإنسان الحضارية والثقافية ، وتنظيماته المختلفة ، ذلك لأن المسيرة البشرية تصيبها كثير من جوانب النقص ويشوبها كثير من العيوب ، باعتبارها قائمة على الممارسات والاجتهادات البشرية التي قد تصيب وتخطئ<sup>١</sup>.

لأن اليمن توجد في مدرسة الديمقراطية ، ولأنها مدرسة كباقي المدارس فيها فصول ومستويات ، وفيها تحصيل واجتهاد وكفاح من أجل الأفضل .

وأود الإشارة إلى أنه قد واجهتني عدد من الصعوبات . أهمها:

أولاً : حادثة الموضوع ، ثانياً : الافتقار إلى المراجع اللازمة ، الأمر الذي جعل الباحث يسافر إلى بلد البحث لانتقاء المصادر والقيام بمقابلات مع بعض القيادات ، وكما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث ورغم وجود مركز وطني للمعلومات في اليمن إلا أن مقومات ما يجب أن تكون عليه ناقصة بنسبة ٩٠% بسبب حادثة إنشائه وقلة الاعتمادات المخصصة له ، وإيماناً مني في توسيع قاعدة المعلومات بحسب خطة البحث فقد قمت بعمل استبيان أستهدف العينة المقصودة لقيادات رجال الدولة والمعارضة ، ووزعت ٦٠ نسخة من الاستبيان إلا أنه لم يتم الإجابة سوى على اثنين منها فقط . ثالثاً : عدم تجاوب أفراد العينة مع البحث العلمي رابعاً : قصر الفترة المحددة لانتهاء من هذا البحث كانت ضمن العوائق .

وبرغم معرفتي بأنه ليس بالإمكان لأي عمل بلوغ درجة الكمال بشكل نهائي ، وكل عمل هو عرضة للنقد والتقويم والتصحيح ، أرجو أن يكون جهدي هذا

<sup>١</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - الفكر الإداري عند ابن تيمية - مرجع سابق - ص ١ .

قد فتح أفق هذا المجال ولو بشكل يتيح للباحثين الدخول فيه لغرض التقويم واستشراف مستقبل التنفيذ والاقتداء والتحليل خدمة لأهمية الامتثال والتنفيذ وتبني الرؤية التحليلية للقائد ومساهمة ولو بصورة بسيطة بهذا المجال . أما عن المنهجية فاعتمدت على معالجة قضايا هذا البحث عبر تجميع أفكار الرئيس المتعلقة بكل موضوع على حدة رغم انتشارها في مختلف خطبه وأحاديثه ، واعتمدت على دراسة الأفكار والوقائع التاريخية حسب تسلسلها التاريخي ، فدائماً الباحث لا يمكنه إلا أن يحترم التسلسل التاريخي للأمور ، فالماضي والحاضر والمستقبل أزمنة تشكل حلقات متصلة في الوقائع والأحداث والأفكار ، وحاولت ما أمكن توضيح الظروف التاريخية والسياسية قصد إيجاد تعليل أو تفسير موضح لمواقف الرئيس من هذه القضايا من غير إفاضة أو شرح أكثر مما يجب لحسن فهم الموضوع ، حيث توخيت الإيجاز وتحاشي الإطناب قدر المستطاع والخطاب يغني بنفسه عن الشرح إلا في النادر من الحالات .

وكخط عام اعتمدت على جعل المبحث الأول من كل فصل كجانب نظري باستثناء الفصل الأول فقد خصصت فيه المطلب الأول من المبحث الأول فقط ، وقد يرى القارئ للوهلة الأولى أن هناك جوانب هامة أهملناها في هذا البحث لبعض الأحداث ، وذلك لأنني حاولت ما أمكن أن أحصر قضايا البحث الأربعة في نقاط محددة ومعينة ودراسة هذه القضايا بشمولية لم تكن موضوع البحث أصلاً إلا ما اتصل في جوانبه بما ورد في الخطاب للرئيس . والمنهج المتبع هو وصفي تحليلي مقارنة .

### التصميم المبسط :-

- |                                      |                                    |
|--------------------------------------|------------------------------------|
| القسم الأول :- إدارة القضايا الوطنية | القسم الثاني :- الإصلاح الإداري .  |
| الفصل الأول :- الوحدة اليمنية        | الفصل الأول :- الشفافية الإدارية . |
| الفصل الثاني :- الديمقراطية          | الفصل الثاني :- الرقابة الإدارية . |

# القسم الأول

## ( في الفكر السياسي )

### إدارة القضايا الوطنية

” إذا كانت الوحدة هي قدرنا ، فإن الديمقراطية هي خيارنا ”

الرئيس علي عبد الله صالح

﴿ واعصوا بأمر الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾

صدق الله العظيم

## الفصل الأول

### الوحدة اليمنية

" لقد حققنا وحدة شعبنا وهي أغلى وأسمى أهدافنا "

الرئيس علي عبد الله صالح

## مقدمة الفصل :

لا شك أن إنجاز الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، يعكس أمام المتتبعين للأحداث اليمنية حقيقة محدودة مجملها ، إنها كانت هناك إرادة مصممة على تحقيق هدف الوحدة ، ضمن الفترة التي تحددت بموجب اتفاقية عدن في نوفمبر ١٩٨٩م ، وأن واقع التشطير واختلاف التجربة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لكل اليمن ، ( شمالاً وجنوباً ) - سابقاً - لم يتغلبا على رسوخ الشعور بالوحدة الكامن في ضمير الشعب ، وفي سلوك القيادة السياسية<sup>١</sup>.

وتشير الدراسات التاريخية المتعلقة بمنطقة الجنوب العربي ، إلى حقيقة الوحدة التاريخية والجغرافية لشطري اليمن منذ العصور الأولى للتاريخ<sup>٢</sup>.

وتكتسب الوحدة اليمنية معناها التاريخي ليس في أنها إعادة الاعتبار لامكانية تحقيق الوحدة العربية فحسب ، بل إعادة الاعتبار أيضاً لعامل الإرادة الوحدوية ، القادر وحده على تجاوز كل المعوقات المحلية والإقليمية الدولية .

ومن المهم جداً أن نؤكد هنا أن المراكز القيادية ، في الحضارة اليمنية القديمة ، قد ظل لها على الدوام هدف محدد ومرسوم وهو تحقيق الوحدة السياسية ، وقد ظلت تعمل بكل دأب وبكل الوسائل الممكنة من تحالفات ، ومعاهدات واندماجات ، وحروب أيضاً ، حتى أنه من الممكن تفسير الكثير مما حدث ، من التفاعلات في تلك المسيرة التاريخية ، وفقاً لهذا الهدف الذي لم يفتر السعي من أجله ، حتى تم تحقيقه بقيام دولة اليمن الواحدة في تاريخها القديم<sup>٣</sup>.

ومما لا شك فيه ، أن لإدارة الرئيس علي عبد الله صالح تأثير بالغ في قيادة هذا الحدث العظيم بنجاح ، حيث تم له تحقيقه واقعياً في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، وكان له بصمات واضحة جداً في تحقيق هذا المنجز التاريخي ، واستطاعت هذه الإدارة الحفاظ على هذا المكسب إثر الأزمة

<sup>١</sup> - أ.د. غانم محمد صالح / الوحدة اليمنية أحدث التجارب الوحدوية العربية / مجلة العلوم السياسية / العدد ١١ لعام ١٩٩٤م . ص ٣١

<sup>٢</sup> - محمود كامل الحامي / اليمن شماله وجنوبه / تاريخه وعلاقاته الدولية - دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٦٨م . ص ٥.

<sup>٣</sup> - د. خالد القاسمي / الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً / دار الثقافة العربية - الطبعة الثالثة ص ٦٠ .

السياسية المفتعلة ، من قبل البيض وزمرته الانفصالية ، وإعلان الحرب والانفصال ، والتي انتهت بالفشل الذريع لمؤامرتهم الخبيثة ، وبالنصر المؤزر للوحدة اليمنية في ٧ يوليو ١٩٩٤ م .

فالوحدة تظل مسألة مقدسة ، يُفخر بإنجازها ، والعض عليها بالنواجذ .

### **المبحث الأول : النسق السياسي للوحدة اليمنية :**

تشكل الوحدة اليمنية نقطة الارتكاز للفكر السياسي اليمني عبر كل العصور ، وكانت الوحدة هي القاعدة والتمزق هو الاستثناء ، مؤكدين ذلك من خلال تسليط الضوء على الأدبيات السياسية اليمنية .

### **المطلب الأول : - المرجعيات السياسية :**

#### **أولاً : - العمق التاريخي :**

إن التاريخ اليمني قديماً وحديثاً ، تمتد جذوره إلى أقدم العصور ومن خلال ذلك تمكن الشعب اليمني من أن يصنع حضارته العريقة ، من خلال تكوينه ومقوماته الوطنية القائمة بذاتها ، مع بقية الأفكار والحضارات الإنسانية الأخرى<sup>١</sup> .

والوحدة اليمنية قديمة قدم الزمن ، وكانت أبرز دول يمنية في التاريخ القديم هي دول ممالك " معين وسبأ وحمير والتبابعة " ، وقد شهد الألف الثاني ق . م حضارة عربية راقية جداً في جنوب الجزيرة العربية حيث وصلت إلى قمتها في الألف الأول ق. م وكان ذلك في عهد الملكة بلقيس ، الذي امتد نفوذها إلى مجمل بلاد اليمن الطبيعية ، إلى أن تم لقاءها بالملك النبي سليمان على أحد موانئ البحر الأحمر<sup>٢</sup> .

وقد نعمت اليمن في تلك الحقبة من التاريخ بإزدهار حضاري عظيم وتقدم في كثير من أوجه الحياة ، ومن أجل هذا سماها الرومان العربية السعيدة ، وجاء ذكرها

<sup>١</sup> - د. محمد عبد الجبار - الوحدة اليمنية هي نتاج عمل مشترك لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الوطن اليمني - مجلة اليمن الجديد - العدد ٥ - ٩ مايو ١٩٩٠ - ص ٣٧ - ٤٦ .

<sup>٢</sup> - محمد زين / انفصال يشعل حرباً " وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني " مطبوعات دار السياسة - ص ٩ .

في التوراة فيما معناه بالعربية الغنية ، كما جاء ذكرها عند الفراعنة ببلاد القصور ، وسماها الأغريق بلاد الطيب " بلاد العطور " <sup>١</sup>.

وتذكر الموسوعة البريطانية ١٩٧٩م **ENCYCLOPAEDIA BRITANICA** مختصراً مفيداً للخلفية التاريخية لبلاد اليمن قبل الإسلام وبعده واصفة ذلك الإقليم بوحدة متجانسة بشرياً وحضارياً ، شكّل توحيدها في دولة أو ولاية مركزية واحدة " في معظم حقبة التاريخ الجزء الحضاري الأم في الجزيرة - قبل الإسلام - وكان متحداً في معظم مراحل التاريخ الإسلامي ... " ثم في العصر الحديث حتى بداية القرن التاسع عشر حين ضعفت السلطة المركزية وانحلت عقدة الأمن ، فاحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩م ، وعاد العثمانيون الأتراك إلى تهامة وشمال البلاد عام ١٨٧٢م ، ويتفق الباحثون من عرب ومستشرقين على وصف بلاد اليمن " وتحديد حدودها التاريخية المعروفة من حد الحجاز شمالاً إلى عمان جنوباً " بوحدة إقليمها بمختلف أقسامه أو وحداته الإدارية التي تميز بها والمعروفة بالمخاليف <sup>٢</sup>.

ومن الجدير ذكره أن الوحدة الشعبية ضلت قائمة في أحلك الظروف ، ففي فترة الحكم الإمامي في الشمال ، والاستعمار البريطاني في الجنوب ، حيث كانت المقاومة الوطنية في الشمال ضد النظام الإمامي تجد الملاذ والعون من الإخوة لها في الجنوب ، على الرغم من صعوبة الإتصال وصعوبة البيئة وقل الإمكانيات ، ومن كان يريد المقاومة للإحتلال البريطاني في الجنوب يجد إخوة له في شمال البلاد فيهم الملاذ والعون لذلك <sup>٣</sup>.

### ثانياً : الثورة اليمنية :

تأتي الوحدة اليمنية في طليعة أهداف ثورتَي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر اللتان أكدتا ذلك .

الهدف الخامس : العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة

<sup>١</sup> - د/ حسين العمري - الحضارة الإسلامية في اليمن - منشورات الإيسيسكو ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م - ص ١٦ - ١٧.

<sup>٢</sup> - د/ حسين العمري - اليمن الواحد خلفية تاريخية - مجلة الثوابت - العدد ٤ " أكتوبر / ديسمبر ٩٤م " ص ١٦ .

<sup>٣</sup> - د/ محمد الرميحي - أهداف الوحدة تنجز على قدر عزم أهلها - مجلة العربي - العدد ٣٨٠ يوليو ١٩٩٠م - ص ١٩، ٨.

ويلاحظ أن تعبير الوحدة الوطنية الذي جاء في أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر مرادف وبديل عن تعبير الوحدة اليمنية ، وقد جاء هذا التعبير منسجماً مع حقيقة غير قابلة للنقاش ، وهي وحدة الإقليم المتجانس المتمثل الخصائص والمشاعر ، حيث لا وجود لألقيات عرقية أو طوائف دينية .

وظل هذا المفهوم " الوحدة الوطنية " يحتل الصدارة في أدبيات الثورة اليمنية طوال سنواتها الأولى وقبل أن تتحول الثورة الواحدة - بسبب عوامل محلية ودولية - إلى ثورتين وإلى نظامين يتصارعان حول هدف الوحدة ، التي كانت وستبقى على حد تعبير أحد المتقنين العرب " فعلاً تاريخياً تقديمياً في ذاته ، وليس مشروطاً بأي منظور سياسي ، أو أيديولوجي ، فوحدة الأوطان غير قابلة لأن تدخل في تكتيكات الصراع السياسي " <sup>١</sup>.

### ثالثاً : الدساتير اليمنية : <sup>٢</sup>

تؤكد نصوص الدساتير اليمنية التي صدرت قبل الوحدة لكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، إيمانها بوحدة اليمن ووحدة المصير للشعب اليمني في الإقليم ، أي وحدة الشعب والأرض اليمنية كما نجد ذلك في التالي .

مادة (١) " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد " .

مادة (٢) " الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة " .

دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٧/١١/١٩٧٠م

مادة (١) " اليمن دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة وهي جمهورية شوروية نيابية والشعب اليمني جزء من الأمة العربية " .

<sup>١</sup> - أ.د / عبدالعزيز المقالح - الوحدة وأهداف الثورة اليمنية - مجلة الثوابت - العدد ٤ " أكتوبر ، ديسمبر ٩٤م " ص ٦ و ٨ و ٩ .

<sup>٢</sup> - أ.د / أبو بكر القرني - الوحدة في الدساتير اليمنية - مجلة الثوابت - العدد ٤ " أكتوبر ، ديسمبر ٩٤م " - ص ٢٦ .

مادة (٢) " اليمن كل لا يتجزأ والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن " .

الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ديسمبر ١٩٧٠م

#### رابعاً : الأحزاب والتنظيمات السياسية :

لم تلاق قضية مستوى إجماعي من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في عموم الساحة اليمنية ، كما لاقت قضية الوحدة اليمنية ، بل أنها مثلت مسألة يقينية لا تقبل الشك في عمق الضمير اليمني ، وشكلت ثابت عقلائي لا يحتمل الجدل في صميم الوعي اليمني<sup>١</sup>.

وقد تضمنت البرامج الانتخابية التأكيد على التزام الناخب اليمني بمجموعة من الأسس والمبادئ والثوابت الوطنية التي لا يمكن المساس بها . وكانت الوحدة اليمنية أهم تلك المبادئ والثوابت الوطنية<sup>٢</sup> .

وهنا رصد أمين للإجماع الوطني على الوحدة اليمنية ونقل صادق لتأكيد الإيمان والتسليم بها من برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية على مختلف توجهاتها وتعدداتها وتنوعاتها<sup>٣</sup>.

#### ١ - المؤتمر الشعبي العام :

الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً ، وهي أعظم مكاسب الثورة اليمنية ، وبإنجازها تحقق الحلم الذي طالما انتظره شعبنا واكتمل لديه تحرره الحقيقي ، واكتسبت وحدته الوطنية عمقها الجغرافي والحضاري ، ويعمل المؤتمر على صون هذا المكسب التاريخي العظيم ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، وتعميق الوعي الجماهيري المعزز لسلامة البناء الوحدوي وإزالة آثار التشطير في كافة مناحي الحياة الاقتصادية

<sup>١</sup> - /فارس السقاف - الوحدة اليمنية في البرامج السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية - مجلة الثوابت - العدد ٤ - ص ٣٠.

<sup>٢</sup> - د/ رشاد العلمي - الوحدة اليمنية في البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية - مجلة الثوابت - العدد ٤ - ص ٢٧.

<sup>٣</sup> - /فارس السقاف - مرجع سابق - ص ٣٠ - ٣٣ .

والاجتماعية والإدارية ومحاربة النزعات الانفصالية والطائفية والمناطقية والفتوية ، وغيرها من الولاءات والتعصبات الطبقية .

## ٢- الحزب الاشتراكي اليمني :

- " الحزب الاشتراكي اليمني هو حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتحديث ، وهو في منطلقاته الفكرية والسياسية والنضالية حزب وطني ديمقراطي " .

- " يناضل من أجل سيادة الوطن وحماية الوحدة الوطنية ، ويقف ضد الانفصالية وضد استخدام المذهبية والمناطقية والعرقية ، وكل من شأنه تمزيق الوحدة الوطنية وتعريض وحدة الشعب للخطر .. " .

- " بتوحد هذا الجزء الجنوبي من الوطن ، وتكريس هويته اليمنية الأصلية فتحت آفاقاً رحبة أمام تحقيق الوحدة اليمنية ، وأسقط بذلك وإلى الأبد المشروع الانفصالي الاستعماري - السلاطيني لتجزئة اليمن تحت تسمية " الجنوب العربي " .

- " لقد مثل قيام الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م استجابة ثورية للتراث الكفاحي للشعب اليمني وحركته الوطنية ، وضمانة حقيقية للحفاظ على مكاسب ومبادئ الثورة اليمنية " .

مشروع البرنامج السياسي - الحزب الاشتراكي

الصادر سنة ١٩٩١م

مدخل رقم " ١٣-٨-٥ "

## ٣- التجمع اليمني للإصلاح :

يعمل التجمع اليمني للإصلاح على تحقيق الأهداف التالية :

أ- العمل على تعميق وترسيخ الوحدة اليمنية وحمايتها وضمان استمرارها ، والسعي لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية الشاملة .

ب- العمل على إزالة آثار التخلف وأشكال التبعية وآثارها وسياسة التجزئة وعوامل التفرقة .

" التجمع اليمني للإصلاح - مشروع الأهداف العامة صفحة ٢٨ "

## ٤- رابطة أبناء اليمن :

- اليمن الموحد هو الوطن المنشود وعليه تقوم الهوية ، وله يتعقد الولاء بعد الله ، وبه يتحدد الانتماء المرحلي استشفاف الرؤية من منظور وحدوي متدرج .. إقليمي عربي إسلامي إنساني .

- اعتبار الوحدة اليمنية خطوة جادة نحو إقامة الترابط العضوي المتين عبر امتداد ساحة الجزيرة العربية كمدخل عملي للوحدة العربية الشاملة .

"مشروع الخطوط العريضة لمنهج وبرامج

حزب رابطة أبناء اليمن " رأي " الفصل الأول - ص ١٥ "

## ٥- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري :

### ثانياً : قيام الجمهورية اليمنية وتحديات المستقبل :

إن الشعب اليمني الذي تحدى كل المخاطر والصعوبات وواقع التجزئة ، وأعاد تحقيق وحدة الأرض اليمنية ، وأعلن قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ م ، سيواصل نضاله وتضحياته وتماسكه ، لتحدي المستقبل ، والانتصار له في إقامة الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة والمتطورة القادرة على نقل البلاد والمجتمع من طور التخلف الإقتصادي والاجتماعي إلى مصاف الدول والمجتمعات الحديثة والمتقدمة .

"فا الآمال" لا تتحقق جرافاً ، ولكن الآمال تشتريها التضحيات"

إن التحديات التي تواجه وسوف تواجه الدول اليمنية الحديثة هي - وإلى حد كبير - نفس التحديات الحضارية التي تواجهها الأمة العربية ، مضافاً إليها تحديات ذات طبيعة خاصة تختص بها ساحتنا الوطنية : وكلها تهدف إلى تثبيت واقع القهر والتخلف والتجزئة .

"مشروع البرنامج السياسي - الباب الأول - رؤية عامة - ص ٣٥ "

## ٦- حزب البعث العربي الاشتراكي :

١- العمل مع كل القوى الوطنية الشريفة للدفاع عن الدولة اليمنية - الجمهورية اليمنية - والحفاظ على النظام

الجمهوري ، وتعميق وتجذير مبادئ الثورة اليمنية في الوحدة والتقدم الاجتماعي ، وإعطاء الوحدة اليمنية مضمونها الثوري والشعبي التقدمي باعتبارها خطوة مضيئة على طريق الوحدة العربية الشاملة .

برنامج العمل السياسي - أولاً على الصعيد السياسي

مطابع صنعاء الحديثة - صادر في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠م ص ٩.

## ٧- حزب الأحرار الدستوري:

المادة (٤): - الولاء للوطن ووحدته والحفاظ على سيادته واستقلاله موحداً واجب مقدس .

" أدبيات حزب الأحرار الدستوري "

مشروع النظام الأساسي - صنعاء نوفمبر ١٩٩٠م

الفصل الثاني - المبادئ ص ٧ "

## ٨- حزب الحق :

٤- التمسك بالوحدة اليمنية التي تحققت بعد نضال طويل والحرص عليها والالتفاف حولها ، لحراستها من أعدائها والاعتزاز بقوتها ، تقوية لكيان اليمن واليمنيين ، تحقيقاً لدعوة الإسلام إليها .. " إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون "

" بيان مشروع أهداف حزب الحق - مطابع معين

الأهداف السياسية - ص ٧ .

## خامساً :- اتفاقيات القمة التمهيدية :

على الرغم مما شهدته اليمن من أحداث وميلاد جمهورية في الشمال عام ١٩٦٢م وأخرى عام ١٩٦٧م في الجنوب إلا أن أهم أهداف الثورة ونعني بذلك الوحدة الإقليمية لليمن ، ظلت غير مكتملة على مر العقود الماضية ، كما أن طريق الوحدة لم تكن سالكة دائماً ، بل مرت بمد وجزر تبعاً لطبيعة العلاقات بين الدولتين اليمنيتين ، وكانت تنتقل من النزاع المسلح إلى الوئام ثم الجمود ، فالصدام الثانية والعودة إلى التقارب<sup>١</sup> .

<sup>١</sup> - حسين محمد سعيد- الوحدة اليمنية تضرب جنورها في التاريخ - جريدة الحياة - العدد ١٩٨٦م - الخميس ٢٤ مايو ١٩٩٠م -

ففي عام ١٩٦٧م أي بعد أن استقل الجنوب سارت العلاقات بين الشطرين سيراً حسناً وفي ٢٥-٢٦ نوفمبر اتفق النظامان اليمنيان في مدينة تعز على الشروع في إجراءات تهدف إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين ، التي وقعت من قبل الرئيس عبدالرحمن الإرياني والرئيس قحطان الشعبي . وقد عرف هذا الاتفاق فيما بعد باتفاقية تعز<sup>١</sup> .

ولكن هذه الخطوة ما لبثت أن تعثرت ثم توقفت نظراً لتباين ممارستها الداخلية والخارجية وعاد التوتر ومظاهره الذي بلغ ذروته بإيواء كل منهما لمناهضي الشطر الآخر ، فانتهى الأمر بالصدام المسلح في فبراير ومارس ١٩٧٢م واتسع مداه في أيلول "سبتمبر" من العام نفسه ، وبعد فشل جهود الوساطة الكويتية لتسوية النزاع سلمياً ، وخلال انعقاد جامعة الدول العربية في سبتمبر ١٩٧٢م أصدر مجلس الجامعة العربية توصية بأن يستمر الأمين العام في جهوده بمساعدة لجنة خاصة مكونة من ممثلي الجزائر وسوريا والكويت وليبيا ومصر من أجل تحقيق اجتماع لها في ٤-١٠-١٩٧٢م في نيويورك أثناء انعقاد الدورة ٣٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبعد أن استمعت اللجنة المركزية إلى مذكرتي وزيري خارجية اليمن ، قامت لجنة التوفيق العربية التابعة للجامعة العربية بجولة على الطبيعة في كل من صنعاء وعدن في أكتوبر ١٩٧٢م ، وبعد أن أجرت البعثة مشاوراتها مع الحكومتين طلبت ضمن بنود أخرى دعوة وفدي البلدين إلى اجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وأسفرت المفاوضات عن اتفاقية القاهرة حول إنهاء أزمة الحدود الذي وقع عليها وفد الجمهوريتين اليمنيتين في ٢٨-١٠-١٩٧٢م ، كما وقع في الوقت نفسه اتفاقاً لتوحيد شطري اليمن<sup>٢</sup> . وقام بتوقيعه كل من علي ناصر محمد رئيس وزراء الشطر الجنوبي ومحسن العيني رئيس مجلس الوزراء الشطر الشمالي ، ونص على قيام دولة موحدة تجمع الشطرين ، وتذوب الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد ، ويعلم واحد وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة

<sup>١</sup> - عبدالوهاب راوح - الوحدة اليمنية قراءة ايستمولوجية - اليمن الجديد - العدد ١٥ - السنة ٩ - ص ٢٦ .

<sup>٢</sup> - حسين محمد سعيد - مرجع سابق ص ٥ .

وسلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية واحدة ، وضمن دستورها جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ، كما تم الاتفاق على ثمان لجان فنية تتولى رسم السياسة العامة للدولة الواحدة ، ومهامها في المجالات الدستورية ، الشؤون الخارجية - الاقتصادية - التشريعية - الثقافية و الإعلامية - الشؤون العسكرية - الصحة - المرافق العمومية<sup>١</sup> .

لا شك أن اتفاقية القاهرة رغم مثالياتها وعدم ملائمتها للواقع ، كان لها مردودات إيجابية لا يمكن تجاهلها ، أهمها إيقاف الحرب القائمة وتطبيع العلاقة بين الشطرين والانسحاب من المناطق التي تم الاستيلاء عليها أثناء الحرب ، وكذلك فتح الحدود وإحباط مؤامرة القوى الأخرى بإيقاف الفتنة بين أبناء الشعب الواحد ، كما أن ضمان منجزات ثورتي سبتمبر وأكتوبر وحقوق المواطنين السياسية والثقافية تعتبر تنازلات أساسية وهامة من قبل النظامين القائمين ، كون العمل الحزبي محرماً بحكم الدستور في الشطر الشمالي ، ولأن النظام القائم في الشطر الجنوبي يعتمد على نظام الحزب الواحد ويمنع كل المنظمات الأخرى المعادية من ممارسة أي عمل سياسي أو نقابي ، لذلك فقد كان باستطاعة كل نظام أن يتمسك بنصوص هذه الاتفاقية للحصول على بعض التنازلات من قبل الجانب الآخر ، وتطبيقاً لاتفاقية القاهرة ببناها التي نصت في المادة الرابعة على ضرورة اجتماع رئيسا الشطرين بعد شهرين من تاريخ التوقيع عليها ، حيث اجتمع الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني والرئيس سالم ربيع علي بحضور الرئيس معمر القذافي في طرابلس خلال الفترة من ٢١-٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م لمناقشة الأوضاع اليمنية واتخاذ الإجراءات الضرورية للإسراع في تنفيذ بنود الاتفاقية ، وأثناء هذا الاجتماع تقدم كل رئيس ببعض المبادئ والأسس التي تتلائم مع أيديولوجيته وقناعاته ، فسالم ربيع علي انطلق من أيديولوجية الحزب الحاكم وردد شعار " الوحدة البروليتارية " والقاضي الإرياني اعتمد على دبلوماسيته وقناعاته فرفع شعار " الوحدة الإسلامية " واستطاعت لغة الأخير أن تفرض نفسها عند إعلان البيان الختامي تلبية لرغبة العقيد معمر

<sup>١</sup> - د /أحمد صالح الصياد - اليمن بين التجزئة والوحدة - مجلة الوحدة - السنة ٣ - العدد ٣٠/٢٩ فبراير ومارس ١٩٨٧ - ص ١٣٥-١٤٣ .

القذافي الذي تمكن من إدخال فقرات جديدة في بيان طرابلس ، الذي تضمن عدد من المواد ، وقد نصت المادة الرابعة من بيان طرابلس " أن الإسلام دين الدولة وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع " .إلا أن الفقرات التي أراد العقيد معمر القذافي التأكيد عليها كانت أكثر وضوحاً في المادة السادسة والتاسعة من البيان حيث نصت المادة السادسة :-

" تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي ، وقيمة الانسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية <sup>١</sup> ."

أما المادة التاسعة فقد نصت على إنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهد الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار بصورة القديمة والجديدة والصهيونية ، وتشكيل لجنة مشتركة لرفع النظام الأساسي للتنظيم الأساسي ، ولوائح مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية " .

وقد أدخلت هذه المواد رغم المنع القائم لكل الأحزاب السياسية في الشمال ورغم وجود تنظيم سياسي في الجنوب يعتمد على نظام الحزب الواحد <sup>٢</sup> .

وقد كان واضحاً لمعظم اليمنيين أن نصوص هذه الاتفاقية الرسمية التي يمكن لكل طرف أن يفسرها وفق أهدافه ، لا يمكن أن تنتقل إلى الواقع العملي ، ولا يمكن لأي من النظاميين أن يضحى بوجوده لصالح النظام الآخر ، إلا أن هذا لم يمنع القوى المعادية لوحدة الشعب اليمني من إعلان معارضتها الصريحة لما جاء في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ونتيجة لتلك المعارضة وجملة ما أفرزته تطورات الأوضاع السياسي في كلا الشطرين لم تتحقق الوحدة <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - د/ أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - ص ١٣٥-١٤٣ .

<sup>٢</sup> - بيان طرابلس - اليمن الواحد سلسلة وثائق عن الوحدة اليمنية - إصدار مكتب شئون الوحدة صنعاء - العدد ٣ لعام ١٩٨٩ م ص ٣٩-٤٠ .

<sup>٣</sup> - د/ أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - ص ١٣٥-١٤٣ .

ثم عقد لقاء الجزائر بتاريخ ٩-٩-١٩٧٣م بهدف وضع الجدول الزمني لأعمال اللجان<sup>١</sup>.

وهكذا ضلت اللقاءات متواصلة رغم الظروف التي كانت تطرأ على الساحة اليمنية ، فقد عقب لقاء الجزائر لقاءً تم في قعطبة بين رئيسي الشطرين وهما الرئيس/ ابراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي في ١٥-٢-١٩٧٧م أسفر عن تشكيل مجلس يضم إلى جانب الرئيسين مسئولين في وزارة الدفاع والإقتصاد - والتخطيط - والخارجية .

ومثل اتفاق قعطبة تجسيداً لرغبة الشطرين في تحقيق تقارب فعلي ، إلا أن هذه الخطوة تعثرت بعد اغتيال الرئيس الحمدي الذي حدث قبل يوم من توجهه إلى عدن في ١٠-١٠-١٩٧٧م .

وبعد اغتيال الحمدي تولى الرئيس أحمد حسين الغشمي مقاليد الحكم في الشمال ، إلا أن اغتياله أيضاً فجر صدام آذار - شباط ١٩٧٨م ، حيث اتهمت صنعاء عدن بتدبير حادث الاغتيال وتوترت العلاقات بين النظامين ، وصولاً إلى الصدام المسلح مما دفع بعض الدول العربية إلى محاولة احتواء الموقف<sup>٢</sup>.

وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع اتفاقية الكويت التي قضت بوقف إطلاق النار فوراً ، وتحديد مدة عشرة أيام للانسحاب لكلا الطرفين إلى حدودهما ، وبدعوة من أمير الكويت تم عقد قمة في الكويت تمخضت عنها اتفاقية جديدة للوحدة ، عرفت باتفاقية الكويت آذار - مارس ١٩٧٩م ، والتي جاءت لتؤكد ما تم الاتفاق عليه في القاهرة - طرابلس والجزائر ، كما تضمنت إعداد دستور دولة الوحدة<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - عبد الحميد عبدالقادر البستي / الجمهورية اليمنية - أبحاث سياسية - ص ١١٠-١٣٠.

<sup>٢</sup> - د/ خالد بن محمد القاسمي - الوحدة اليمنية - حاضراً ومستقبلاً - دار الثقافة العربية - الطبعة الثالثة ١٩٨٨م - ص ٧٩-٨٣.

<sup>٣</sup> - أمين الحزمي / الجمهورية اليمنية - حقائق وأرقام - جريدة ٢٦ سبتمبر - العدد ٣٩٨ - مايو ١٩٩٠م - ص ٦.

## المطلب الثاني : خطوات الوحدة ٧٨-٩٠م :

يقول رولان بارث : " التكلم وبالأحرى الخطابة ليس هو الاتصال ، كما يردد غالباً ، بل هو الاختضاع ، اللغة كلها تحكم وتوجيه شامل ، وما يصدق على الكلام العادي التواصل اليومي يصدق وبكيفية أعمق على الخطاب السياسي ، وبمعنى الصادر عن رجل السياسة لخدمة أهداف سياسية ، يقصد منها التأثير والتوجيه " <sup>١</sup> .

" شكلت معركة إعادة توحيد اليمن الأساس الجوهري لعمل السياسي ، منذ وصولي للسلطة لقد كانت دائماً هدفي الاستراتيجي " <sup>٢</sup> .

" كل القضايا الأخرى متفرعة من قضية الوحدة ، فهي قضية القضايا ، والشغل الشاغل لكل أبناء الشعب " <sup>٣</sup> .

بهذه الكلمات للرئيس علي عبدالله صالح يتضح لنا أن هدف الوحدة اليمنية أهم الأهداف ونقطة الارتكاز لنشاطه السياسي منذ توليه السلطة .

كما أوضح ذلك الموقف في البيان الذي ألقاه في ذكرى عيد الوحدة في مايو عام ١٩٩٢م معبراً : " أيها الإخوة المواطنون .. كان ميلاد الجمهورية اليمنية هو التتويج العظيم للتضحيات الغالية وللحوارات الديمقراطية السلمية التي امتدت عبر مسيرة الثورة اليمنية " <sup>٤</sup> . يؤكد ذلك في حديثه لمجلة المصور المصرية يوم ٦-٧-٩٠م " إن الخطوات الوحدوية قد مرت بعدة مراحل استطاع الشعب اليمني خلالها تجاوز مختلف أنواع المعوقات التشطيرية ، والاحتكام إلى الحوار الأخوي والديمقراطي السلمي المسئول لتجسيد إرادته في الوحدة " <sup>٥</sup> .

إذاً فما هي المراحل والخطوات التي يقصدها الرئيس هنا التي تمت حتى تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٢ .

<sup>١</sup> - حكيم بن عاشور - الاعلام والاتصال في الخطاب الملكي - رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في الصحافة ٩٢م - المعهد العالي للصحافة الرباط - ص ٦٣ .

<sup>٢</sup> - من كلمة الرئيس في صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ١٦ - سبتمبر ١٩٩٩م - العدد ٨٧١ - ص ٦ .

<sup>٣</sup> - من خطاب الرئيس - المجلد الأول - ص ١٧٣ .

<sup>٤</sup> - من البيان السياسي للرئيس في ٢٢ - مايو - ١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص ٩٨ .

<sup>٥</sup> - من حديث الرئيس لمجلة المصور المصرية ٦-٧-٩٠م - المجلد ١١ ص ٨٤ .

## أولاً : لقاءات القمة :

تأتي لقاءات قيادتي الشطرين المتكررة لاستعراض أعمال اللجان المشتركة وتبادل وجهات النظر ، حول كثير من القضايا التي تهم الشطرين ، وتعد إنجازاً هاماً كونها ساعدت على خلق رؤية مشتركة ، وتساعد على تذليل أي إشكالات أو معوقات على طريق الوحدة ، وهذه اللقاءات عديدة وعلى شتى المستويات ، وقد أكد الرئيس علي عبد الله صالح ، في أغلب المناسبات على أهمية هذه اللقاءات الثنائية ، واعتبرها الحل السريع والطريق الأمثل لتوحيد شطري اليمن ، ولا يكاد يمر عام واحد دون إجراء لقاء على مستوى القمة بين قيادتي الشطرين<sup>١</sup> .

وقد استخدم الرئيس علي عبدالله صالح عدة مبادئ لإدارة هذه اللقاءات منها :

❖ **الصراحة والوضوح :** من أهم المبادئ السياسية التي يجب أن تسود المفاوضات ، للوصول إلى نتائج حقيقية ، هو المكاشفة والشفافية لإدارة هذه اللقاءات والمباحثات بين الإخوة في شطري اليمن ، هذا ما نبه إليه الرئيس ليكون إطاراً للتباحث قائلاً :

" سوف تكون لقاءاتنا متمسة بالوضوح والصراحة ، بين أهل وأخوة ، تجمعنا لغة واحدة ، وعقيدة واحدة ، ومبادئ هي مبادئ الثورة اليمنية"<sup>٢</sup>.

" أحييكم في هذا اللقاء التاريخي الذي سادته روح التفاهم والمحبة والصدق والصراحة على طريق تحقيق إعادة الوحدة بين شطري بلادنا"<sup>٣</sup> .

❖ **التحفيز :** في إشارة لتشجيع القيادة السياسية في الجانب الآخر ، أثناء المباحثات اليمنية الوجدية بين شطري الوطن في ٢١-٧-١٩٨١م ، بالدفع بالعملية الوجدية نحو التجسيد للواقع وتذكيرهم بأهمية دورهم في صنع هذا الحدث العظيم ، وأن التاريخ سيذكرهم في أنصع صفحاته ، حيث يقول : " لا يدخل في سجل التاريخ إلا

<sup>١</sup> - عبد الرزاق قرفور - سنوات من برق - منشورات دار الحسام للصحافة - ص ٢٠٣ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - المجلد ١ - ص ٧٩ .

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - المجلد ١ - ص ٧٩ .

أولئك الصادقون ، الذين يقفون مع مبادئهم ويضحون في سبيلها ، ولن يدخل التاريخ أولئك المترددون والضعفاء ، الذين لا مبادئ لهم <sup>١</sup> .

وحيث يقول : "إننا على ثقة مطلقة بأن صناع التاريخ ندرة ، وليس كل من وجد على الأرض قادر على صنع التاريخ ، وأن الوحدة اليمنية هي قدر ومصير شعبنا" <sup>٢</sup> . هذا على سبيل المثال لا الحصر .

وأهم لقاءات القمة كانت كالتالي :

- ١- قمة الكويت في الفترة ٢٨-٢٩ مارس ١٩٧٩م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح اسماعيل حيث تم فيه تكليف اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة <sup>٣</sup> .
- ٢- قمة صنعاء في ٤-١٠-١٩٧٩م بين الرئيسين للدولتين الذي أكد فيه علي أهمية الجانب الاقتصادي <sup>٤</sup> .
- ٣- قمة صنعاء في يناير ١٩٨٠م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد ، الذي أكد فيه علي ضرورة توحيد الشطرين .
- ٤- قمة صنعاء في ١٣ يونيو ١٩٨٠م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد تم فيه بحث خطوات تحقيق الوحدة <sup>٥</sup> .
- ٥- قمة تعز في ١٥-٩-١٩٨١م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد ، الذي أسفر الاتفاق فيه على تشكيل تنظيم سياسي موحد .
- ٦- قمة صنعاء في ٣ ديسمبر ١٩٨١م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد ، تم الاتفاق فيه على إنشاء المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة <sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - مجلد ١٤ ص ٤٤ و ٤٥ .

<sup>٢</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - مجلد ٧-٨ ص ٢٠٧ .

<sup>٣</sup> - عشرون عاماً من العطاء - ص ٢٩ .

<sup>٤</sup> - السراج عبد الواسع المعمرى - بحث لنيل الإجازة ١٩٩١م ، بعنوان الوحدة اليمنية - ص ٦٥ - كلية الحقوق الرباط .

<sup>٥</sup> - خالد بن محمد القاسمي - الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً - مرجع سابق .

- ٧- قمة تعز في ٨-٥-١٩٨٢م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد أكدوا فيه على التعاون والعمل لإعادة تحقيق الوحدة<sup>٢</sup>.
- ٨- قمة صنعاء في الفترة ١٥-٢٠ أغسطس ١٩٨٣م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد مجددين الالتزام باستمرار كافة الجهود لتعجيل يوم إعادة تحقيق الوحدة<sup>٣</sup>.
- ٩- قمة عدن في الفترة ١٥-١٧ فبراير ١٩٨٤م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد وتم فيها المصادقة على التوصيات التي قدمتها السكرتارية<sup>٤</sup>.
- ١٠- قمة عدن في يناير ١٩٨٥م بين الرئيسين علي عبدالله وعلي ناصر محمد<sup>٥</sup>.
- ١١- قمة صنعاء في ديسمبر ١٩٨٥م بين الرئيسين علي عبدالله وعلي ناصر محمد<sup>٦</sup>.
- ١٢- قمة صنعاء ٢١ يوليو ١٩٨٧م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض.
- ١٣- قممًا تعز في الفترة من ١٧ أبريل ٤ مايو ١٩٨٨م بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض لاحتواء ومعالجة أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م<sup>٧</sup>.
- ١٤- قمة عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض<sup>٨</sup>.
- ١٥- قمة صنعاء في الفترة ١٩-٢٢ أبريل ١٩٩٠م بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض ومعهم السلطتين التشريعتين في الشطرين ورئيسا الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام والمجلس الاستشاري وكبار

<sup>١</sup> - د. يحيى العرشي ، وثائق وأدبيات الوحدة اليمنية - مجلة الثوابت ١٩٩٤م - ص ١٣.

<sup>٢</sup> - خالد بن محمد القاسمي - ص ٢٣٠-٢٢٧.

<sup>٣</sup> - نفس المرجع السابق .

<sup>٤</sup> - خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق - ص ٢٣١-٢٣٢.

<sup>٥</sup> - د. يحيى العرشي - مرجع سابق - ص ١٤ .

<sup>٦</sup> - عبدالرزاق فرفور / سنوات من برق - مرجع سابق - ص ٢١٣.

<sup>٧</sup> - محمد سالم شجاع / إعادة تحقيق الوحدة اليمنية - مجلة اليمن الجديد - العدد ٥ لسنة ١٩٩٠م ص ٧٦-٨٥.

<sup>٨</sup> - عبدالحميد عبد القادر السبئي / الوحدة اليمنية - مجلة أبحاث سياسية صادرة من وزارة الخارجية العدد ٣ لسنة ١٩٩٠م - ص ١١٠-١٣٠.

المسؤولين مدنيين وعسكريين ، واتفق المجتمعون على قيام وحدة إندماجية كاملة<sup>١</sup> .

١٦- في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م تم الإعلان عن الوحدة اليمنية وبداية ميلاد دولة الجمهورية اليمنية<sup>٢</sup> .

ويعبر الرئيس عن هذه اللقاءات قائلاً :

" وما لقاءاتنا المتكررة من وقت لآخر مع الإخوة الأشقاء في الشطر الجنوبي من الوطن ، إلا دليل ناصع على صدق توجهنا .. وعلى جدیتنا معاً في تذليل الصعوبات ، وإزالة المعوقات عن طريق الوحدة"<sup>٣</sup> .

وكان الرئيس صالح شديد الحماس متفائلاً مبشراً بقرب هذا الحدث العملاق قائلاً : " هناك خطوات وحدوية مهمة ، تمت بين الشطرين أبرزها الاتفاق على قيام المؤسسات الثقافية والاقتصادية المشتركة ، وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق الإنمائي والتجاري ، ويعتبر الاتفاق الذي تم في لقاء تعز الأخير تعزيزاً مهماً لتلك الخطوات التي نأمل في أن تصل بمسيرة الوحدة اليمنية إلى بر التحقيق"<sup>٤</sup> .

" لقد استطعنا أن نخطو خطوات هامة وأساسية نحو هدف إعادة الوحدة اليمنية وطناً وشعباً وإقامة المشاريع الاقتصادية الوحدوية المشتركة"<sup>٥</sup> .

وفي حديثه لصحيفة الرأي العام الكويتية في ١٢-١٠-١٩٨٨م يقول :

" ... قريباً بإذن الله سوف يتم عرض مشروع دستور دولة الوحدة على مجلسي الشورى والشعب في الشطرين ثم إنزاله للاستفتاء من قبل جماهير الشعب ، ونعتقد أن هذه الخطوة ستكون من أهم خطواتنا الوحدوية لأنها ستدخل

<sup>١</sup> - نفس المرجع .

<sup>٢</sup> - نفس المرجع .

<sup>٣</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد الأول - ص ١٥٩ .

<sup>٤</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد الأول - ص ٣٩ .

<sup>٥</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد الأول - ص ١٩٧ .

بالعمل الوحدوي إلى المرحلة الدستورية ، وتنفيذ المواد الإجرائية والانتقالية التي حددها مشروع دستور دولة الوحدة<sup>١</sup>.

وفي رده على أسئلة صحيفة الثورة ٢٨-٩-١٩٨٧م :

" إن اللقاءات مستمرة ومتواصلة بين قادة ومسؤولي الشطرين في سبيل تحقيق مزيد من الخطوات المقربة ليوم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية<sup>٢</sup>.

ومن بيانه عشية ٢٥-٩-١٩٨٦م تحدث :

" ... مؤمنين بأن يوم الوحدة قريب بإذن الله ، وأن إرادة الجماهير اليمنية ستنتصر باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة<sup>٣</sup>.

وفي رده على وكالة الأنباء الكويتية في ١٢-٩-١٩٨٤م قال :

" إن العمل الوحدوي بين شطري الوطن قد حقق خطوات متقدمة بنجاحات كبيرة أهمها أن معظم اللجان الوحدوية استطاعت أن تنجز الكثير من المهام المكلفة بها " .

ومن حوار مع صحيفة الرأي العام الكويتية بتاريخ ٤-٨-١٩٨٥م .

" لقد حقق العمل الوحدوي إنجازات كبيرة وهامة وخاصة بعد قيام المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة لشطري الوطن ، فقد استطاع هذا الكيان الوحدوي المرتبط بقيادة الشطرين ، أن يدخل بالعمل الوحدوي مرحلة جديدة من الحماس<sup>٤</sup>.

### ثانياً : الاتفاقيات الثنائية :

إن التوحد بالمقابل هو طريق مليئ بالمكائد والمصاعب ، عارضته قوى عديدة على الصعيد العالمي والإقليمي والداخلي ، ويحتاج إلى خطوات متتالية حذرة لتحقيق هذا الهدف القومي الوطني العظيم ، وفي إشارة إلى العائق الاستعماري الصهيوني ضد الأمة الإسلامية والعربية وبالتالي ضد الوحدة اليمنية يقول :

<sup>١</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد التاسع - ص ٢٧ .

<sup>٢</sup> - خطابات وأحاديث الرئيس - مجلد ٧-٨ - ص ٢٢٣ .

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ٧-٨ ص ٢١ .

<sup>٤</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ٥-٦ ص ٢٦-٢٠٤ .

" وكما هو معروف أن أعداء شعبنا وأعداء أمتنا العربية والإسلامية لا يريدون أن تتوحد قدراتنا وإمكانياتنا لأن مصلحتهم تكمن في فرقتنا ، لأنه من السهل على الأعداء ضربنا ونحن منفردين ، ويعمل الأعداء بكل إمكانياتهم أن يظل التشطير قائماً في الوطن ."

حيث أكد على أن الشعب اليمني مدركاً للعائق الخارجي والمراهنات على قدرة الشعب للتصدي لهذه العقبة " ... واضعين في الاعتبار التآمر الدولي ، وتقليد وخصائص شعبنا اليمني بما يضمن الديمومة والثبات لوحدة اليمن <sup>١</sup> .

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى التمهيد للوحدة بالحوارات واللقاءات المتعددة ، وهي إحدى الطرق لإزالة المعوقات لتحقيق هذا الهدف ويقول :

" لأن وحدة الشعب اليمني على شطري الوطن أمر واجب تفرضه المصلحة الوطنية للشعب اليمني ، فضلاً عن كونها أمانة وطنية تقع على كاهل الجميع أي أن تحقيقها ليس استجابة عاطفية لحدث ما ، بل هي مسألة وطنية يقتضي تحقيقها ضمن المناخات والمداخل السلمية ، خلق إمكاناتها باللقاءات المستمرة .. وبالحوارات عن طريق لجان الوحدة التي قطعت أشواطاً لا يستهان بها كذلك بتفسيرها للأحداث الدولية من منظور مصالح الشعب اليمني <sup>٢</sup> ."

" لا يعني ذلك أن تحقيق الوحدة بين عشية وضحاها بالأمر السهل ، فنحن نسعى إلى توفير كل الظروف للقضاء على التجزئة التي خلفها الاستعمار والإمامة لتصحيح أوضاع التاريخ <sup>٣</sup> ."

ويؤكد الرئيس على أن القيادتين في شطري الوطن ، تعملان بكل الجهود المخلصة من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي مزقتها سياسة الإمامة والاستعمار ، وهناك عدد من الاتفاقيات الوحدوية التي تم إنجازها أبرزها اتفاقيات عدن - صنعاء - تعز ، التي أثمرت عن قيام المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة وقيام الشركات والمشاريع الوحدوية المشتركة في كافة

<sup>١</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد الأول ص ١٦٢ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد الأول ص ١٦٢ .

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد الأول ص ١٦٢ .

المجالات السياسية والاقتصادية - والثقافية وغيرها ، وهو يؤكد بأن العمل  
الوحدوي اليمني قد دخل مرحلة الخطوات التنفيذية التي تمثل الأسس السلمية التي  
سوف تقوم عليها الوحدة بإذن الله <sup>١</sup>.

♦ الهيئات الوحدوية المشتركة :

في ٣ ديسمبر ١٩٨١م أعلن في صنعاء عن اتفاق شطري اليمن على  
تشكيل لجان متخصصة ، وعلى رأسها يأتي :

♦ المجلس اليمني الذي يضم رئيسي الشطرين ، الذي يقوم بمتابعة سير اتفاقيات  
الوحدة ويشرف على أعمال اللجان المختصة بهذا الأمر ، وما ترفعه إليه من  
تقارير والمصادقة على ما توصل إليه ، وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذها ،  
حيث نص الاتفاق على تشكيل سكرتارية للمجلس اليمني ويكون لها مكتب في  
كل من عدن وصنعاء .

❖ اللجنة الوزارية تظم رئيسي وزراء البلدين أو من ينوب عنهما إضافة  
إلى كل من وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير التنمية والتخطيط  
ووزير التربية والتعليم ، إلى جانب رئيسي الأركان في القوات المسلحة  
للشطرين <sup>٢</sup>.

تم الاتفاق بين رئيسي وزراء الشطرين في ٦ مايو ١٩٨٠م بشأن تحديد مسائل  
ملموسة للتنسيق والتعاون لإنشاء المؤسسات المشتركة بإدارة مشتركة للمشاريع  
الاقتصادية والخدمية في مجالات الصناعة والمعادن والمواصلات والمصارف  
والتنمية والسياحة <sup>٣</sup>.

وعن هذا المسار قال الأخ الرئيس :

" إن خطوات عملية قد اتخذت لتحقيق مشروع الوحدة بين الشطرين وأن أهم هذه  
الخطوات تمثلت في إنشاء عدد من الشركات المشتركة بين شطري  
اليمن .

<sup>١</sup> - عبدالرزاق فرفور - مرجع سابق - ص ٢٠٧.

<sup>٢</sup> - خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق - ص ٢٢٣.

<sup>٣</sup> - يحيى العرشي - مرجع سابق - ص ١٣.

والتنسيق في مجال التنمية والتبادل التجاري ، ومن المقرر وضع كل ما اتفقت عليه اللجان والقيادتان السياسيتان موضع التنفيذ " .

وفي ١٧-٥-١٩٨٠م ذكرت صحيفة الخليج أنه قد أعلن شطري اليمن عن قيام مشروعات اقتصادية مشتركة وتنسيق خطوط التنمية كخطوة تمهيدية باتجاه وحدة الشطرين<sup>١</sup> .

- اتفاق المسح الجيولوجي المشترك للشطرين وقد وقع في مدينة صنعاء في ٢٣-١-١٩٨٢م<sup>٢</sup> .

- الاتفاقية الاعلامية في ١-٣-١٩٨٢م في صنعاء .

- اتفاق وزارتي الداخلية في الشطرين بشأن انتقال المواطنين بحرية بين الشطرين ، في ١٢-٦-١٩٨٠م .

- اتفاق تأسيس الشركة اليمنية للسياحة ١٢-٦-١٩٨٢م مناصفة بين الشطرين .

- اتفاق تأسيس الشركة اليمنية للنقل البري في ١٢-٦-١٩٨٠م مناصفة بين الشطرين .

- اتفاق تأسيس الشركة اليمنية للنقل البحري في ١٢-٦-١٩٨٢م مناصفة بين الشطرين .

- اتفاق حول التنسيق في المجالات الاعلامية الثقافية التربوية في مدينة صنعاء بتاريخ ١٣-٦-١٩٨٠م .

- اتفاقية ٩-١٣ يونيو ١٩٨٠م تتضمن جوانب سياسية وعسكرية<sup>٣</sup> .

- اتفاقية أغسطس ١٩٨٣م بشأن الموافقة على تشكيل وزارة خارجية مشتركة .

- اتفاق مايو ١٩٨٣م على تشكيل وزارة داخلية مشتركة<sup>٤</sup> .

- اتفاق ١١-١-١٩٨٤م بين الشطرين لوضع خطة زمنية لمناهج تعليمية موحدة<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> - خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق - ٢٢٥-٢١٣ .

<sup>٢</sup> - عبدالرزاق فرفور - مرجع سابق - ص ٢٠٢-٢٠٣ .

<sup>٣</sup> - خالد القاسمي - مرجع سابق ص ٢١٢ .

<sup>٤</sup> - خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق - ص ٢٢٧ .

<sup>٥</sup> - خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق - ص ٢٣١ .

- اتفاق ٢ ديسمبر ١٩٨١م في عدن بين وزير الداخلية بشأن تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية<sup>١</sup>.

وبعد هذه السلسلة من الخطوات والقرارات والإجراءات ، وتمهيد الأجواء لحدث الوحدة اليمنية واستغلال المتغيرات الدولية ، أبرزها البرسترويكا في الاتحاد السوفيتي ، نجد أن الأخ الرئيس يدعو إلى اتخاذ قرارات أكثر جرأة نحو تحقيق الوحدة أثناء جلسة المباحثات الأخوية بين قيادتي الشطرين في ١٦-٤-١٩٨٨م قائلاً :

"علينا أن نتحمل المسؤولية ونخطو خطوة جدية في اتجاه إعادة تحقيق الوحدة"<sup>٢</sup>.

ويأتي اتفاق صنعاء بتاريخ ٤-٥-١٩٨٨م الذي يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الثورة اليمنية ، والاتجاه نحو الوحدة ، حيث كان تطبيقها في ٦-٧-١٩٨٨م ، وتوجت الجهود الوحدوية المخلصة التي بذلها الأخ الرئيس بالتوقيع على اتفاق عدن التاريخي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م<sup>٣</sup>.

### ثالثاً : إنجاز دستور دولة الوحدة :

ففي إشارة إلى أهمية الدستور الذي يشكل أساس دولة الوحدة ، وإلى أهمية تفعيل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بموازاة مع الجانب السياسي والقانوني :

- يقول الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لصحيفة الخليج في ٣١-٥-١٩٨٠م عن مدى إنجاز خطوات الوحدة حتى تلك الفترة : " لقد أنهت لجان الوحدة جزء كبير من أعمالها وفي مقدمتها اللجنة الدستورية التي تقوم بإعادة مشروع دستور دولة الوحدة لتسير في طريقة وفق ما جاء في بيان القمة اليمنية في الكويت ولقد جاء بيان لقاء صنعاء لينقل حوار الوحدة اليمنية إلى خطوات تنفيذية خاصة ، فيما يتعلق بالتنسيق الاقتصادي والزراعي والتجاري ، وتبادل الزيارات على مستوى شعبي وحكومي ، وتوسيع حركة الشعب بين الشطرين ، وتجاوز كل القيود وتذليلها"<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٢٩ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ٧-٨ ص ٣٤٢ .

<sup>٣</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق ص ٣٠ .

<sup>٤</sup> - خالد بن محمد القاسمي - الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً - دار الثقافة العربية - الطبعة الثالثة ١٩٨٨م - ص ٢١٥ .

ويعتبر انتهاء اللجنة الدستورية للشطرين من إعداد دستور دولة الوحدة اليمنية في ٣٠-١٢-١٩٨٠م إنجازاً هاماً على طريق الوحدة ، فإنجاز الدستور يعني الانتقال إلى مرحلة متقدمة في إقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم من قبل رئيسي الشطرين ، ثم دعوة كل من رئيسي مجلس الشعب في الشطرين للانعقاد والموافقة عليه كمشروع ، وتأتي الخطوات اللاحقة في تشكيل لجنة وزارية من الشطرين للإشراف على الاستفتاء العام للدستور ، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة لدولة الوحدة اليمنية .

وهنا نتبين أهمية هذا الإنجاز لأن الدستور من ناحية تشريعية ، يعتبر العمود الفقري لدولة الوحدة اليمنية <sup>١</sup>.

وأعلن في عدن في ٩ يناير ١٩٨٢م عن اتفاق الشطرين على مشروع دستور يرمي إلى دمجها في دولة واحدة ، وينص الدستور على أن الإسلام دين الدولة الرسمي ، وصنعاء عاصمتها وإسمها " جمهورية اليمن المتحدة " <sup>٢</sup>.

ومع أهمية كافة الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ، إلا أن مشروع دستور دولة الوحدة ، المقرر من قبل اللجنة الدستورية المشتركة في ٣٠-١٢-١٩٨١م كان هو التوقيع لها ، وأهمها جميعاً باعتبار أن هذه الاتفاقيات كانت مجرد مشاريع للوصول إلى الدستور الوحدوي ، وبالتالي إلى دولة الوحدة <sup>٣</sup>. وعبر عنه الرئيس قائلاً :

" وما دما حصلنا على أهم ثمرة لأهم لجنة من لجان الوحدة ، ونعني بذلك دستور دولة الوحدة الذي انجزته اللجنة الدستورية فإن ما تبقى سيأتي تباعاً ، وهذا الدستور قد أعفانا من الجزئيات لكي نتمكن من رؤية الهدف الأكبر وهو الوحدة اليمنية " <sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - عبدالرزاق فرفور - سنوات من برق - منشورات دار الحسام للصحافة - ص ٢٠٢.

<sup>٢</sup> - د/خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق - ص ٢٢٦.

<sup>٣</sup> - عبد الملك المخلافي - العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ١٩٦٧-١٩٨٧م - مجلة المستقبل العربي العدد ١٥ السنة ١٩٨٨م - ص ١٤٣٢.

<sup>٤</sup> - من حديثه لجريدة الثورة اليمنية - ١٧-٧-١٩٨٢م - المجلد الثاني ص ٢٠٠.

ففي عام ١٩٨٩م تم تواصل العمل الوحدوي بصورة هائلة ، ومن ثم تم الإعلان عن اتفاق عدن التاريخي في ٣٠-١١-١٩٨٩م والتوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة ، وإحالة إلى السلطتين التشريعتين في الشطرين وتحديد فترة ستة أشهر لإقراره وتنظيم الاستفتاء وتسريع عمل لجنة التنظيم السياسي<sup>١</sup>. وفي هذا الخصوص صرح الرئيس :

" إن الكلمة النهائية سوف تكون للشعب الذي سوف يستفتي على مسودة الدستور "<sup>٢</sup>.

#### رابعاً : الخيار السلمي :

" إن التعاون والتفاهم واللقاءات المستمرة بين قادة مسئولي الشطرين تقطع دابر قوى الهدم والتخريب ، وتمهد الطريق السليم لتحقيق الوحدة اليمنية بمناخ من الود وبالأسلوب السلمي الديمقراطي "<sup>٣</sup>، هذا هو الطريق السلمي الذي اختاره الرئيس لتحقيق الوحدة ."

ومن هذا يتضح أن الموقف المبدئي والثابت للرئيس علي عبدالله صالح من أحداث ١٣ يناير المأساوية في جنوب الوطن ، وعدم تدخله العسكري في الأحداث ونبذة سياسية الضم والإلحاق ، وإصراره على تحقيق الوحدة بالطرق السلمية ، وعدم ارتياحه لما حدث ولّد في الطرف الآخر الاحترام والثقة به .

حيث قال بشأن هذا الحدث المؤسف : " بالنسبة لما حدث في الجنوب نعتبره شأنًا داخلياً ، وبطبيعة الحال فنحن شعب واحد وأي شيء يحدث في الجنوب لا بد أن يعكس نفسه على الأوضاع في الشمال سلباً أو إيجاباً ، وقد احتضنا في الشمال الكثير من النازحين من الجنوب من قوى الحزب الاشتراكي ، وأبناء الشعب ، وإخواننا في الشطر الجنوبي يعرفون جيداً أننا محتضنون هذه القوى التي نزحت إلى الشمال ونتحمل أعباء كبيرة .. ولكن هذا بدافع من مسئوليتنا ، لأنهم أبناء شعبنا ولا بد أن نشارك في تحمل هذه المسئولية .. ونحن ندعو الإخوة في الجنوب إلى حل هذه المشكلة بينهم وبين إخوانهم في الحزب

<sup>١</sup> - محمد سالم شجاب - إعادة تحقيق الوحدة اليمنية - مجلة اليمن الجديد - العدد ٥ - يونيو ٩٠م ص ٧٦-٨٥.

<sup>٢</sup> - من تصريحه لوكالة الأنباء الكويتية - ٢٢-٢-١٩٨٢م - المجلد الثاني ص ٧٠ .

<sup>٣</sup> - من حديثه لمجلة النهار العربي البيروتي بتاريخ ٢٨-١٢-١٩٨٦م - مجلد ٧-٨ ص ٧٧.

الذين نزحوا بسببه إلى الشمال بطرق سلمية وديمقراطية وأخوية ، ونحن على استعداد لأن نساهم بقدر ما نستطيع على حل هذه المشكلة <sup>١</sup>.

فمع سياسة الاستقرار في صنعاء من ولاية الرئيس علي عبدالله صالح أزيل عائق كبير من طريق الوحدة اليمنية ، خاصة أن الرئيس انتهج سياسة داخلية وخارجية عطلت مفاعيل الصراعات والتوترات في المجالين معاً . ولقد كان تصرف الأخ الرئيس علي عبدالله صالح خلال تلك الأحداث المؤسفة تصرفاً حكيماً ومستلهماً لرؤية عميقة ، حيث رفض رغم كل المغريات التدخل وبشكل قاطع في الصراع الدائر بين الرفاق ، بل ودعا إلى حل الخلافات والاحتكام إلى الحوار . الأمر الذي انعكس على تهيئة مناخات من الثقة ، أمكن خلالها فيما بعد استئناف الحوار الوحدوي مع الجناح المنتصر في الحزب الاشتراكي الذي استلم السلطة في عدن <sup>٢</sup>.

بهذا يكون قد استوعب الرئيس أن محاولة التوحد مع القوى مصيرها الفشل ، وعليه عمل بالخيار السلمي .

### خامساً : إعلان الجمهورية اليمنية ودستورها :

بعد أن استعرضنا في الفقرات السابقة خطوات تحقيق الوحدة اليمنية ، نكون قد وصلنا إلى آخر حلقة في هذا المسلسل والمتمثلة بميلاد الجمهورية اليمنية ، ومن أهم ما قيل عن هذه المناسبة على لسان الرئيس " إن الوحدة تحققت في ٢٢ مايو ٩٠م بالحوار السلمي الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر ، وعلينا أن نلتزم بهذا المبدأ " <sup>٣</sup>.

" لدينا تفاؤل كبير في مجلس الرئاسة بأن الوطن اليمني لا بد أن يكون صورة مشرقة في كفاحه الوطني ... وفي قيامه بمسؤولياته الحضارية الجديدة ... وأن ذلك لا بد أن يتجسد أولاً وقبل كل شيء في الالتزام بالأسس والمبادئ التي تضمنها الدستور ، واتفق إعلان الجمهورية اليمنية ، وعدم الخروج عنها " <sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - السراج عبدالواسع المعمرى - مرجع سابق - ص ٧٠ .

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - إصدار مكتب رئاسة الجمهورية ، ص ٢٩ .

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس مجلد ١١ لعام ١٩٩١ ، ص ١٧٦ .

<sup>٤</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - مجلد ١٤ لعام ١٩٩٤م ، ص ١٧ .

وهنا يؤكد الرئيس على أن المرجع الأسمى والأساسي لكسل خلاف هو الدستور ، قانون القوانين ، الذي تمت الموافقة عليه من قبل النظامين الحاكمين قبل إعلان الوحدة بالطرق السلمية ، وارتضاه مجلسي البرلمان في الشطرين سابقاً. وصدق عليه الشعب بأكمله عبر الاستفتاء الشعبي العام .

وهذه الخطوات كان قد أوضحها الرئيس قبل عشرة أعوام من قيام الوحدة في حادثة لوكالة الأنباء الإماراتية بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٧٩م حيث قال :  
" سوف يسبق إعلان الوحدة عرض دستور الوحدة على البرلمان في الشطرين وإنزاله إلى الشعب للاستفتاء عليه ، ليقول الشعب كلمته النهائية فيه " <sup>١</sup>.  
وذلك استشعار منه بأهمية المشاركة الشعبية في هذه الأمور المصيرية ، ولتعزيز شرعية هذا الحدث .

ونظراً لأن الدستور هو المرجع القانوني والأساسي للدولة ، وبناءً على ما جاء في اتفاق إعلان الوحدة تم الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية في يومي ١٥-١٦ مايو ١٩٩١م وتمت مصادقة الشعب على الدستور بنسبة ٩٨,٣% في الاستفتاء الشعبي العام . وكان مشروع الدستور قد تم إعداده من قبل لجنة مشتركة من شطري اليمن شكلت لهذا الغرض ، وقد بلغ إجمالي عدد المسجلين في عموم الجمهورية اليمنية "١,٨٩٠,٦٤٦" مستفتياً منهم "١,٣٤١,٢٤٧" شاركوا في عملية التصويت ، وكانت نتيجة الاستفتاء على الدستور كما يلي :<sup>٢</sup>

- نسبة الذين قالوا " نعم " للدستور من مجموع من أدلوا بأصواتهم كانت ٩٨,٣% .
  - نسبة الذين قالوا " لا " ١,٥% من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم .
  - نسبة الآراء الباطلة من الناحية القانونية بلغت " ٠,٢% " .
- ويعني ذلك أن الأغلبية ممن كان لهم حق إبداء الرأي قد صوتوا لصالح الدستور الذي أصبح نافذاً وملزماً لجميع أفراد الشعب اليمني ، وفي هذا الصدد قال الرئيس :

<sup>١</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - مجلد ١ العام ١٩٨٠م ص ٥٦.

<sup>٢</sup> - د/عبدالله بركات - الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية - مجلة الثوابت - العدد ٤ لعام ١٩٩٤م - ص

" الدستور والقانون وصندوق الانتخاب الحكم بين الجميع " <sup>١</sup>.

وفي يوم ٢٧ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ أبريل ١٩٩٠م تم التوقيع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الإنتقالية من قبل زعمي الشطرين وفيما يلي نص الاتفاق <sup>٢</sup>:

✦ تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " شطري الوطن اليمني " وحدة إندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد ، يسمى " الجمهورية اليمنية " ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

✦ بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية ، ويتألف من خمسة أشخاص ، ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس ، ويشكل المجلس عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة الرئاسة لمجلس الشعب الأعلى ، والمجلس الاستشاري ، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستوري أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه ، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور .

✦ تحدد الفترة الانتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد " ٣١ " عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور .

✦ يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من " ٤٥ " عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار .

<sup>١</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس مجلد ١٢ - لعام ١٩٩٢م - ص ٣١ .

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٠ .

يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير .

" جدول يبين نسبة الذين صوتوا بنعم للدستور في محافظات الجمهورية " :

م	المحافظة	النسبة المئوية
١	عدن	%٩٨,٩
٢	أبين	%٩٩,٤
٣	لحج	%٩٩,٠
٤	حضر موت	%٩٦,٦
٥	شبو	%٩٩,٢
٦	المهرة	%٩٨,٨
٧	أمانة العاصمة	%٩٧
٨	صنعاء	%٩٧,٢
٩	تعز	%٩٨,٧
١٠	الحديدة	%٩٨,٣
١١	إب	%٩٨,٩
١٢	ذمار	%٩٧,٤
١٣	حجة	%٩٨,١
١٤	البيضاء	%٩٨,٠
١٥	المحويت	%٩٥,٢
١٦	صعدة	%٩٨,٨
١٧	الجوف	%٩٧,٨
١٨	مأرب	%٩٦,٢
	الإجمالي	%٩٨,٣

يلاحظ أن أعلى نسبة ممن قالوا نعم للدستور هم من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية .

المصدر . د/ عبد الله صالح بركات - مرجع سابق - ص ٢٥

" لا تستطيع أي قوة في الأرض أن تنال من الوحدة اليمنية "

الرئيس علي محمد الله صالح

المبحث الثاني : إدارة الأزمة اليمنية وترسيخ الوحدة اليمنية :

إدارة الأزمات علم جديد على الرغم أن المفهوم نفسه ليس جديداً تماماً ، وكلمة أزمة CRISIS كلمة يونانية تعني نقطة التحول وقد دخلت معظم لغات العالم ، وهي حدث مفاجئ قد يستمر سنتين .

وبوجه عام فإن جوهر الأزمة الحقيقية في أي علاقة هو أن الصراعات داخلها ترتفع إلى مستوى يمكن أن يهدد بتغيير طبيعة هذه العلاقة<sup>١</sup> .

وبسبب ندرة الكتابات حول إدارة الأزمات الداخلية للعام الثالث عموماً سوف نقوم باستعارة بعض المفاهيم النظرية من علم العلاقات الدولية حول إدارة الأزمات CRISIS management ليتم تطبيقها بمعناها الواسع في قضية داخلية يمنية .

ولا يختلف اثنان من أن أخطر صراع كاد أن يعصف بدولة الوحدة اليمنية هي محاولة الانفصال الفاشلة التي قامت بها زمرة متنفذة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وإدخال اليمن في صراع وأزمة طاحنة ، خلال الفترة ١٩ أغسطس ١٩٩٣م وحتى ٧ يوليو ١٩٩٤م يوم النصر العظيم . وبدأت أزمة الوحدة اليمنية منذ أبريل ١٩٩٣م حيث أسفرت نتائج انتخابات مجلس النواب اليمني عن فوز المؤتمر الشعبي العام بالمرتبة الأولى وحزب الإصلاح بالمرتبة الثانية والحزب الاشتراكي اليمني بالمرتبة الثالثة ، الأمر الذي أغضب قادة الحزب الاشتراكي ، من الرغم أن المجلس الجديد أبقى رئيس الحزب الاشتراكي علي سالم البيض بمنصب نائب الرئيس إلا أنه قاطع عمله في الرئاسة واستمر بالاعتكاف في عدن<sup>٢</sup> .

وقد شهد العالم لنزاهة هذه الانتخابات ، التي سجل كل المراقبين السير الجيد للعملية الانتخابية ففي ٢٨ أبريل ٩٣م ودون انتظار النتائج أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً تهنئ الشعب اليمني والحكومة على النجاح في الانتخابات التعددية

<sup>١</sup> - سفير د / أحمد مختار الجمال / المفاوضات وإدارة الأزمات / مجلة السياسة الدولية / العدد ١٦ - ص ٢٣٨ .

<sup>٢</sup> - د/ قحطان أحمد الحمداني / الجامعة العربية والوحدة اليمنية ٩٤م / مجلة الثوابت / العدد ١٢ - ١٩٨٨م / ص ٦٠ .

الأولى ، كما أن عدد من الحكومات بما فيها فرنسا وجهت برقيات تهنئة للقيادة اليمنية<sup>١</sup> .

وخلال رحلات علي سالم البيض المكوكية بين منطقة حضرموت وبين عدن استفاد من مهارته الدعائية التي اكتسبها في البور السوفياتية المتخصصة لزراع البلبلة في النفوس وباستخدامه الأفكار الديماغوجية لجعل الحكومة المركزية مسؤولة عن كل ما هو سيئ<sup>٢</sup> .

إذا كيف بدأ علي سالم البيض وزمرته بتنفيذ مخطط الانفصال الفاشل في اليمن ١٩٨٤ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المطلب الأول : عملية التصعيد وتكثيف التحركات الصراعية ، وما هي الأدوات والإجراءات التي استطاع الرئيس علي عبدالله صالح بها احتواء هذه الأزمة ١٩٨٤

يمكن أن نلمس تأثير هذه الشخصية الواضح في إدارة هذه الأزمة وكيفية مواجهتها وتوجيه السلوك التنظيمي في مؤسسات الدولة المختلفة التي تشارك في صنع القرار السياسي .

أما ما سنتناوله في المطلب الثاني : هو عملية تخفيف حدة الأزمة والسيطرة على أحداث الصراع .

---

<sup>١</sup> - جمال فاضل / قراءة في كتاب العربية السعيدة منذ القدم التي عهد علي بن عبد الله صالح موحد اليمن جريدة ٢٦

سبتمبر / العدد ٨٧١ ص ٧ .

<sup>٢</sup> - نفس المرجع .

### المطلب الأول : عمليات التصعيد وتكثيف التحركات الصراعية :

لقد جاء الحزب الاشتراكي إلى الوحدة مرغماً وهروباً للأمام خشية الصرخة للغضب الجماهيري ، وتخلصاً من المأزق الذي كان يحيط بالحزب في ظل الانهيارات التي شهدتها الأحزاب الشيوعية في العالم ولهذا وقّع قادة الحزب الاشتراكي اتفاقية الوحدة وهم يخططون للعودة إلى الوراء ، لذلك قاوموا فكرة دمج القوات المسلحة والأمن وبعض المؤسسات السياسية الأخرى التي ظلت تحت سيطرتهم في المحافظات الجنوبية والشرقية<sup>١</sup>. وحقيقة فإن الموضوع النفطي والاكتشافات الجديدة في حضرموت وشبوة أذكت شهوة الانفصال عند قادة الحزب الاشتراكي ، ولإنهاك دولة الوحدة وإيصالها إلى إشهار الإفلاس والملل من الوحدة فإن عملية تعطيل المرافق العامة وتشديد الخناق على خزانة الدولة تحولت إلى هدف رسمي مبرمج لقيادة الحزب الاشتراكي . وبدأت الخطوات التنفيذية لجريمة الانفصال كالآتي :

#### أولاً : مسلسل الاعتكاف :

كانت بدعة الاعتكاف حركة سياسية أول من بدأها علي سالم البيض من عام ١٩٩٢م بالاعتكاف الأول وكانت خطوة جادة لإعادة إحياء دولة الشطر الجنوبي من البلاد بعد أن جرى التيقن من الإخفاق في السيطرة على دولة الوحدة . وتحددت الأحجام السياسية والحزبية بمقاساتها الطبيعية والمنطقية<sup>٢</sup> ، ولحقه الاعتكاف الثاني في ربيع ١٩٩٣م ، وتجلت النوايا الانفصالية صراحة مع الاعتكاف الدائم الذي ابتدأ في ١٩ أغسطس ٩٣م ، وبدأت المراوغة ، فقد أعلن علي سالم البيض أنه مستعد لإنهاء اعتكافه والتوجه إلى صنعاء لممارسة عمله إذا وافق حزب المؤتمر الشعبي العام على ثلاثة نقاط من أصل نقاطه المطروحة ، على أن تتم مناقشة بقية النقاط في وقت لاحق . وبالمقابل أبدى الرئيس علي عبد الله صالح موافقته على جميع نقاط الحزب الاشتراكي اليمني لتسوية الأزمة<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - إصدار مكتب رئاسة الجمهورية - الطبعة الأولى ١٩٩٨م ص ٣١ .

<sup>٢</sup> - محمد زين - انفصال يشعل حرباً - وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني - الطبعة الأولى - مطابع دار

السياسة ص ٤١-٤٥ .

<sup>٣</sup> - أ- د - غانم محمد صالح - محاولة الانفصال الفاشلة في اليمن - مجلة الثوابت العدد ٦ لعام ١٩٩٦م ص ٣٣

ومع أن المؤتمر الشعبي قد ارتضى بتقاسم السلطة عندما استجابت قيادته لمقترح الحزب الاشتراكي بأن يتشكل مجلس الرئاسة وفق القاعدة ٢+٢+١ وعهدت برئاسة الوزراء إلى أحد قيادي الحزب الاشتراكي " العطاس " إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة الأمر الجديد الذي يحس به قادة الحزب الاشتراكي ويتصرفون وفقاً لمعطياته ، فبدأ الترديد بأن الوحدة أصبحت شعاراً نظرياً وابتعدت عن مضمونها الوطني الديمقراطي وأن جهود البناء الوحدوي ظلت تتراوح مكانها .. ولم تتخذ الخطوات العملية التي تنقل الشعار من الكلام النظري إلى الواقع التطبيقي ، بحيث يمكن القول بأن الوضع القائم في اليمن هو دون الاندماجية وحتى الفيدرالية<sup>١</sup> . وبرغم نداءت الرئيس بالتنام القيادة السياسية ، ولأن الدستور يشترط على عضو مجلس الرئاسة أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب قبل شروعه بمباشرة مهامه ، فقد تحدد يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٣م موعداً لأداء الأعضاء هذا اليمين ، لكن السيد علي سالم البيض رفض المثل أمام المجلس لأداء اليمين ، مفضلاً البقاء في عدن والاستمرار في الاعتكاف<sup>٢</sup> . إلى أن خرج من اليمن هارباً إلى عمان في ٧-٧-١٩٩٤م مذموماً مدحوراً .

### ثانياً : التصعيد الإعلامي :

في لقاء صحفي أجراه محمد زين رئيس تحرير دار السياسة الكويتية " صنعاء ابتلعنا ولن أعود إليها أبداً .. أبداً " هكذا وبهذه الكلمات بدأ علي سالم البيض حملته الإعلامية الشعواء لتنفيذ مخطط الانفصال ، وقد قال : " تعال إلى عدن مرة أخرى بعد ستة أشهر وستلمس بنفسك مقدار التغيير الذي أنجزناه لصالح أهلنا وناسنا هنا في عدن " .

لقد كان لهذه الكلمات أثراً مدمراً لدى جميع الأطراف اليمنية والخليجية والعربية ، وقد قسرها الرئيس السابق علي ناصر محمد قائلاً : " الرجل مصمم على البقاء في عدن .. إنه أخذ قراره بالانفصال ولن يعود عن ذلك " .<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> - تصريحات علي سالم البيض بهذا الشأن / جريدة الرأي الأردنية العدد ١٥١ بتاريخ ٣-١٢-١٩٩٣م .

<sup>٢</sup> - أ- د غانم محمد صالح - محاولات الانفصال الفاشلة في اليمن - مرجع سابق ص ٣٦ .

<sup>٣</sup> - محمد زين مرجع سابق ص ٤٧ .

وبداً ترديد رفض سياسة الضم والإلحاق ، وبدأ الحزب عبر إعلامه وأعوانه إلى ترسيخ ما يمكن وصفه بالنظرة الجنوبية والشرقية في مقابل " الشمال " ، وبدأت إثارة النعرات المناطقية عبر مصطلحات الدحاشة والزيود . وعزز البيض من منهجية العمل من أجل ترسيخ واقع الانفصال بإطلاق تصريحات جديدة عن الوحدة مثل الفيدرالية والكونفدرالية مع استمرار الحديث عن الهيمنة والاحتواء وشيئاً فشيئاً أوقف البيض نشرة الأخبار الموحدة مع المحطة المركزية التلفزيونية في صنعاء وصار تلفزيون عدن يبت نشره أخبار خاصة به كثيراً ما تتجاهل تصريحات ونشاطات الرئيس وتقدم عليه أخبار النائب.

وانتقل البيض إلى مرحلة أشد إيلاًماً فقد جعل من مناسبة ١٤ أكتوبر ٩٣م عيداً قومياً للجنوب دون الشمال ، ولذا فإنه جعل من المناسبة فرصة لاستعراض عسكري ردعي لافت .. فقد اختار موقعاً عسكرياً لإلقاء كلمته فيما كانت الطائرات الحربية تحل سماء منطقة الضالع إلى صفحة من كتابات شعارات التهديد بالحرب ... عبر الحديث عن أن للصبر حدود وأنها لن نسكت على الظلم أو الخطأ<sup>١</sup> ، واستمر التصعيد للأزمة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وعبر الدعايات المضللة والتي تقوم بنشرها بين أفراد الشعب بواسطة أوباقها في الحزب الاشتراكي اليمني .

وفي المقابل انتهز الرئيس علي عبد الله صالح بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك ووجه مناشدة جديدة تدعو إلى التسامح ووقف المهاترات بمناسبة الشهر الفضيل قائلاً : " يجدر بنا أن نسمو فوق الخلافات وأن نتناسى الأحقاد ونتحلى بالحكمة والصبر ونضع مصلحة الوطن فوق كل مصلحة " ودعا إلى وقف المهاترات الإعلامية وفتح صفحة جديدة في عمر دولتنا اليمنية الواحدة<sup>٢</sup> . وبدأ الاشتراكيين المناداة بالفيدرالية والكونفدرالية ، وبدلاً من تأجيج لغة الاتهامات لجأت القيادة اليمنية إلى الأسلوب العقلاني ، فدعت إلى ضرورة وقف الحملات الإعلامية بين الحزبين لأنها تلحق أضراراً وتصدعات في الوحدة الوطنية ، وإن يعلن الحزب الاشتراكي

<sup>١</sup> - محمد زين - مرجع سابق ص ٩٦ .

<sup>٢</sup> - تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح لجريدة الرأي الأردنية الأعداد ٨٥٢٨ ، ٨٥١٠ ، ٨٤٨٥ بتاريخ ١٢/٢١ ، ٨/١١/١٩٩٣ م .

اليمني صراحة التزامه بالشرعية بصيغة الوحدة الاندماجية ، ويدخل في حوار موسّع لإنهاء الأزمة السياسية فالوحدة والديمقراطية هما خطوط حمراء لا يمكن تجاوزهما أو المساس بهما مهما كانت التباينات بين القوى السياسية اليمنية .

وفي تصريح البيض لصحيفة " جلف نيوز " الصادرة في دبي يوم ١٨-٣-١٩٩٤م " إن الجنوبيين سئموا من الوحدة وغالبيتهم يؤيدون الانفصال " . وأضاف " لو أجرى استفتاء على سبيل المثال في المحافظات الشرقية والجنوبية التي يتألف منها اليمن الجنوبي سابقاً " لأيدت أغلبية واضحة استعادة اليمن الجنوبي وضعه السابق كدولة مستقلة وأبدى البيض الندم على الوحدة الاندماجية عام ٩٠م وقال : " وربما كنت شديد الحماس " <sup>١</sup> .

### ثالثاً : التحركات الدولية :

في شهر يوليو ١٩٩٣م ذهب البيض إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء إجراء بعض الفحوصات العلاجية ، فقام أثناءها بكثير من الاتصالات مع قيادات الحزب الاشتراكي في الخارج وبعض الأطراف الخارجية ممهداً لتنفيذ المخطط الانفصالي والعودة إلى التشطير والتجزئة للوطن مرة أخرى ، وبدلاً من عودته إلى صنعاء عاد مباشرة إلى عدن في ١٩ أغسطس ١٩٩٣م <sup>٢</sup> .

ومن أجل كسب تأييد دولي حكومي وتعاطف الرأي العام العالمي مع قادة الانفصال ، بدأوا بالتلويح بأن القيادة الشرعية السياسية ترعى وتدعم الإرهاب ولفقت عدة ملفات حول هذا الموضوع ، وبدأوا يطوفون بها العواصم والعالم ، وتم الاتصال بمن يمكن وصفه " لوبي " المهاجرين اليمنيين في بلدان الخليج العربي وغيرها ويوجد فعلاً ما يشبه هذا اللوبي من رجال أعمال ومستثمرين كبار من أصول يمنية جنوبية ، قدمت لهم إغراءات تمويل وتخصيصات أراضي في الجنوب عبر أدوات الحزب الاشتراكي في عدن والمكلا .

<sup>١</sup> - محمد زين - مرجع سابق ص ١٠٢ .

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - إصدار مكتب رئاسة الجمهورية ١٩٩٨م ص ٣٢ .

وعلى المحيط الخليجي بدأ تشكيل علاقة في ظل التوتر والجمود في علاقة هذه البلدان مع صنعاء منذ حرب الخليج الثانية ، وهنا كانت أخطر مراحل الانفصال . فـدول الخليج لم تكن مستعدة أو جاهزة نفسياً لنفي الشبهة التي تسبب بها التحرك الجنوبي والترويجات الخاصة بالحزب الاشتراكي .

وتظهر الوثائق أن الحزب الاشتراكي اعتنى جيداً بهذه المسألة وأجرى اتصالات سرية ومحاولات للحصول على أسلحة ، محاولاً إقناع الرأي العام الخليجي بأنه كان لهم موقف مغاير من حرب الخليج الثانية . وفي المقابل كان الرئيس علي عبد الله صالح يعمل على تدارك المزيد من الحساسيات التي كان الحزب الاشتراكي يعمل على ترسيخها بين الكويت وبقية دول الخليج واليمن<sup>١</sup> .

ودخلت على خط الأزمة محاولة التدويل واجترار العطف وجهود الوساطة من الخارج ، دول عربية عديدة ، ودعت الوساطات الدولية لوضع حد لهذا الأزمة فكانت الأردن ومسقط تتوليان دوراً هو الأبرز في لملة الأشلاء اليمنية الممزقة . وصارت صنعاء وعدن محطتين للمزيد من مبعوثي الوساطات الحميدة عربياً ودولياً ، وزار مسئولون أردنيون عدن وصنعاء حاملين رسائل من العاهل الأردني الملك حسين بن طلال الذي أكد علناً وسراً حرصه على الوحدة اليمنية وكونها خياراً لا يجب التراجع عنه في أي حال<sup>٢</sup> .

وتشكلت لجنة الحوار الوطني ، جعلت هدفها هو تشخيص أفضل السبل لحل الأزمة ، وتهيئة الأجواء للمصالحة الوطنية ، وأثمرت عن وضع " وثيقة العهد والاتفاق " <sup>٣</sup> .

وأمام إصرار البيض على أن يكون التوقيع على الوثيقة في مكان غير اليمن ، لأنه كان حريصاً على الهالة الإعلامية " الدولية " للأزمة ما بين " الدولتين " اللتين تضمان هذه الوحدة المهلهلة والصاخبة . وبدأت العاصمة الأردنية عمان يوم ٢١ فبراير ١٩٩٤م ، وكأنها تشهد توقيع الوحدة لأول مرة ، وما دخل الاشتراكيين

١- محمد زين - مرجع سابق ص ٧٣ - ٦٥ .

٢- محمد زين مرجع سابق - ص ٦٠ .

٣- أ . د غانم محمد صالح - مرجع سابق - ص ٣٣ .

في المفاوضات إلا إدراكهم بأن رفضهم للتفاوض قد يضرهم سياسياً في الداخل ويظهرهم بمظهر عدم المرونة أمام الرأي العام العالمي والإقليمي ، وبهدف الدعاية وتحسين الصورة ، والظهور بمظهر المحب للسلام والوحدة ، وبهدف كسب الوقت لتعزيز قوتهم العسكرية .

وجرى التوقيع على الوثيقة بنعم ، ولكن الحزب الاشتراكي قرر أن الأزمة مستمرة وعاد البيض للحديث صراحةً عن النكوص والعودة عن كلما اتفق عليه ، حتى وثيقة العهد التي لم يجف حبر التوقيع عليها قائلاً في جلسة مع الرئيس والملك حسين مخاطباً الرئيس : " إن الواقع يبرز أننا كيانان قائمان ، وأنه يمكننا أن نعيش في بيت واحد وغرفة مستقلة فيها النور والكهرباء ، ويعيش كل منا حياته بتمييز وبطريقته الخاصة ، يطفئ الكهرباء عندما يريد وينام عندما يريد ، دون أن يكون ملتزماً بشيء ، فنحن عقليتان مختلفتان يصعب لقائنا " فتسمّر الملك حسين في مكانه لا يدري ماذا يقول .

وعندما اقترح الملك حسين اصطحاب الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بطائرته الخاصة إلى صنعاء ، ليقوم البيض بأداء اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب ومن ثم يتوجه إلى عدن : رفض البيض هذا الاقتراح قائلاً : " لن أعود إلى صنعاء أبداً لأنني أشعر بأنها ليست عاصمتي " واستأنن البيض بعد ذلك للمغادرة قائلاً أن لديه موعداً للعشاء مع أحد الزعماء ليقوم بدلا من العودة إلى صنعاء أو حتى عدن بجولة في المنطقة ١٢١<sup>١</sup> .

#### رابعاً : الاستعدادات العسكرية :

بدأت فعلاً عملية التصعيد الفعلية التي تزيد من درجة العنف من خلال شراء الأسلحة وإعادة نشر القوات على المناطق الحدودية ، وتوجيه ضربات عسكرية محدودة ضد بعض الأهداف " عمران ، وعمار ، أبين ، الخ " وتعني هذه التحركات التصعيدية المبادرة في قرار البدء بأعمال العنف .

<sup>١</sup> - محمد الزين - مرجع سابق ص ٦١-٩٧-٩٨ .

وتم إجبار المسؤولين والكوادر من المحافظات الشمالية على مغادرة مقر أعمالهم في المحافظات الجنوبية أو إعفائهم من مناصبهم ، وارتفعت الدعوة إلى أن تعود كل القوات والوحدات العسكرية الموزعة طبقاً لإعلان الجمهورية اليمنية إلى مواقعها التي كانت قبل إعلان الوحدة<sup>١</sup>.

وقد عمل الانفصاليون على تكديس الأسلحة وإشعال الفتن في الوطن والزج بأبناء القوات المسلحة في الاقتتال فيما بينهم كما حدث في معسكر عمران ومنطقة دوفس<sup>٢</sup>. وأجرى الحزب الاشتراكي تحركات محمومة وبدأت صفقات التسليح تعقد ، فكانت طائرات النقل العملاقة تنقل المزيد من الأسلحة إلى مطار الريان ، وفي يوم ٢ فبراير ١٩٩٤م دخلت منطقة رأس عباس خلف معسكر صلاح الدين باخرة أفرغت كمية كبيرة من الأسلحة وقام بتفريغها عناصر من لواء عباس ، وغادرت الباخرة المنطقة يوم ٩ فبراير ١٩٩٤م .

وقامت كوادر ومليشيات تابعة للحزب الاشتراكي بتحضير مجموعة من الخنادق والملاجئ على شكل قوس يبعد ٥ كم من عدن كما أفرغت ٥ سفن شحنات من الأسلحة في ميناء عدن ومن بينها سفينة بلغارية سبق أن أفرغت أسلحة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٣م ، وأنزلت عشر طائرات حربية و ٦٠ دبابة.

وفتح باب التجنيد في لواء مردم وإجراء أعداد لواء الشهيد ماجد المرشد في معسكر سبأ في عدن الصغرى والبريقة ، واستمر التجنيد في مدينة مكيراس لقوات الحدود ، وتم تشكيل فرق الطلائع لمنظمة أشيد . وقامت عناصر في الحزب الاشتراكي بحث القبائل على الانتساب لجيش حضرموت لحماية أنفسهم ومنشآت النفط من أي خطر وبدأت التدريبات في شمال شرق مدينة سيئون .

وبدأ علي سالم البيض بإرسال التعليمات لأتباعه من الجنوب بالعودة وترك مواقعهم في الشمال ، وتزامن ذلك بنشر قوات جديدة للحزب الاشتراكي قرب حقول النفط .

١- أ . د غانم محمد صالح - مرجع سابق - ص ٣٤ .

٢- عشرون عاماً من العطاء - إصدار مكتب رئاسة الجمهورية ١٩٩٨م - ص ٣٣ .

كما أن وزير النفط آنذاك صالح بن حسين والذي كان أحد قادة التمرد الرئيسيين قام بتوجيه رسائل لنحو عشرين شركة نفط عربية وأجنبية ، أخبرهم فيها بأنه لا يستطيع ضمان حياة العاملين فيها ناصحاً إياهم بالمغادرة .

وأثناء التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في عمان كان البيض قد حرك لواء قوات الوحدة لتطويق قوات العمالقة المتمركزة في الشطر الجنوبي منذ الوحدة وبدأ إعلام الحزب الاشتراكي يروج أن هناك هجوم يشنه لواء العمالقة على قواته وأن العمالقة استولوا على سبع دبابات جنوبية وجرى تحريك وحدات جديدة بالإضافة إلى لواء الوحدة الذي انتقل من المكلا إلى أبين لتطويق العمالقة .

ولم يكد خبر الاتفاق الذي وقع في عمان يجف حتى كانت الأنباء تتوارد عن الاشتباك الذي وقع في محافظة " أبين " وقتل عشرة أشخاص على الأقل في الحادث الذي اعتبر بمثابة إعلان فشل وثيقة العهد والاتفاق .

وفشلت اللجنة العسكرية اليمنية برئاسة العقيد محمد علي صالح في الفصل بين القوات المتحاربة ، كما فشلت بإقناع لواء الوحدة بأن يعود أدراجه حيث كان يربط قرب مدينة المكلا في حضرموت ، وفي بيان اللجنة تم تحميل الحزب الاشتراكي مسؤولية التصعيد وقالت اللجنة أن ما يحدث هو نذير شؤم شديد .

وفي هذه الأثناء بدأ السفير الأمريكي آرثر هيوز جولات مكوكية جديدة بين صنعاء وعدن بهدف احتواء الموقف ، ولم يكن الحزب الاشتراكي مكتفياً فبينما كان علي سالم يجتمع مع السفير الأمريكي كانت غرفة عملياته تطمئن على نشر طابور طويل من الدبابات في بلدة عتق عاصمة إقليم شبوة النفطي ، بينما تم الدفع بمزيد من المدافع بعيدة المدى وبطاريات الصواريخ أرض جو . وكان قد جرى في شهر يناير ١٩٩٤م نشر ٥٠ دبابة من طراز سولاياتيه في المواقع نفسها .

وفي ٨ أبريل أطلقت قوات معسكر باصهيب الاشتراكي المتمركز جنوب منطقة نمار حمماً من قذائفها وبصورة عشوائية باتجاه الجبال المأهولة بالسكان والدوائر الحكومية في المدينة وبينها مقر المحافظة وإدارة الأمن ومقر قيادتي الأمن المركزي والحرس الجمهوري . وجرى في منطقة عمران شمال صنعاء معركة كبيرة وكأنها حمام دم كبير إذ راح ضحية صراع الدبابات نحو ٣٠٠ قتيل وجريح

من لواء أول مدرع واللواء الثالث الجنوبي مدرع ، وتمت السيطرة من قبل القوات الحكومية المركزية على الوضع ، وضرب الرئيس علي عبد الله صالح مثلاً رائعاً في السماح حيث قام بتسليح الجنود الجنوبيين ودفع مرتباتهم وقال لهم أنتم لستم بأسرى حرب أو معتقلين بل بوسعكم الذهاب لزيارة عائلاتكم ، ومن يؤمن بالوحدة منكم عليه بالعودة .

وفي مطلع شهر مارس ١٩٩٤م كان علي سالم البيض يتظاهر بأنه يشارك الرئيس صالح منح تفويض كامل للجنة العسكرية مع أعضائها الأردنيين والعُمانيين لتجنيب البلاد مخاطر الحرب الأهلية .

وفجأة امتدت الاشتباكات إلى منطقة صعدة في أقصى الشمال اليمني حيث قتل عشرات الجنود من الجانبين ونشب التوتر شديد في منطقة حرف سفيان ، وكانت الأمور قد وصلت إلى الذروة الحرجة ، وكان لا بد للرئيس صالح من أن يعلن تحذيره الهام ، بأنه لن يقف مكتوف الأيدي ويوم ٦ مارس قال :

" إن العابثين سوف يدفعون الثمن جراء ما يقومون به من أعمال للإبقاء على التوتر العسكري " وأكد أنه لا رجعة عن الوحدة قائلاً :

" وحدة اليمن حقيقة ثابتة وقضية مصيرية وأي تفكير بانفصال شطري البلاد أمر غير وارد والمساس بوحدة اليمن لن يحدث مهما كان السبب " <sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> - تم الاعتماد بشكل رئيسي حول هذه المعلومات على التقارير الرسمية الواردة في كتاب محمد زين ص ٨٩ -

### خامساً : إعلان الحرب والانفصال :

لقد كانت الحرب اليمنية التي فرضها الانفصاليون على القوات الشرعية والدستورية كانت أحد الإكراهات للقيادة الشرعية ، والأداة الوحيدة المباحة للحفاظ على المصلحة الوطنية وتخليص اليمن من شبح الانفصال .

ففي صبيحة يوم ٤ مايو ١٩٩٤م أشعل الانفصاليون شرارة الحرب الشاملة في كل أنحاء الوطن وكانت حرباً بين كل فئات الشعب وأحزابه ورجاله وبين فئة انفصالية متمردة على الشرعية الدستورية واتخذ الانفصاليون كعادتهم إجراءات تعسفية لا نظير لها داخل المناطق الشرقية والجنوبية وانتهكوا أبسط قواعد حقوق الإنسان المعروفة ، مدفوعون بحب الدم والطمع والشهوة وبدأوا فرض الموقف العسكري بهدف تحقيق مكاسب سياسية انفصالية<sup>١</sup> .

وبدأ المتمرّدون محاولتهم لدك صنعاء بصواريخ اسكود ابتداءً من الجمعة ٦ مايو ١٩٩٤م ، حيث انفجر عدداً منها لدى سقوطها في الجبال المشرفة على صنعاء من جهة الجنوب ، وأعلنت صنعاء يوم السابع من مايو أن القوات الحكومية تهاجم عدن من عدة محاور لإسقاط تمرد الحزب الاشتراكي والتحم لواءان في محافظة أبين وبدأ بالتقدم نحو عدن . واكفهرت الأجواء وبدأ نحو ١٥٠٠ غربي معظمهم من الفرنسيين والألمان والبريطانيين والأمريكان يستعدون للمغادرة بسبب التطورات الدامية<sup>٢</sup> .

وفي ١١ مايو التقى الرئيس بقيادة وزارة الداخلية ومستولي الأجهزة الأمنية استعرض معهم الجرائم التي ارتكبتها الانفصاليون في الحزب الاشتراكي في حق الوطن ، مؤكداً على أن هذا عمل جبان لن يمر دون عقاب ، وقال : " ادعوا جميع الضباط والصف والجنود من القوات المسلحة والأمن والذين يقفون تحت سيطرة الشرذمة الانفصالية أن يرفضوا قرارات الأوامر في معسكراتهم ، أما الوجدويون في الحزب الاشتراكي فعليهم أن يحددوا الآن موقفهم بوضوح من تلك العصابة المجرمة ، وأن يلتفوا حول الوحدة والشرعية الدستورية ويرفضوا قرارات

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٣.

<sup>٢</sup> - محمد زين - مرجع سابق - ص ١٤٣.

العصاة الانفصالية صاحبة قرار الحرب وأن يكونوا قدوة في سلوكهم كما ادعوا المشايخ والشخصيات الاجتماعية وكافة المواطنين أن يتعاملوا مع أجهزة الإدارة المحلية والداخلية للحفاظ على الأمن والطمأنينة في المجتمع " وأضاف قائلاً :

" نحن نرفض الحرب بكل أبعادها وأشكالها ولا نريد أن يكون فيها مهزوماً ولا منتصراً ولكنها مفروضة علينا ، ونحن نحارب لا لتغلب ولكن لنتنصر لإرادة الشعب في الوحدة والأمن والاستقرار " <sup>١</sup> . والتحم الشعب وقواته المسلحة في معركة الدفاع عن الوحدة ضارباً بذلك مثل رائع وفي هذه الأثناء كان من الواضح أن القوات الشرعية حققت تقدماً جيداً في ميدان المعارك حيث جرى سحق قوات باصهيب والتحاق معظمها بالشرعية وبدا واضحاً أن الهدف كان بتحقيق حصار استراتيجي لعدن قد بدأ يتحقق رغم بطء التطورات العسكرية ، أما الوضع في محافظة أبين الهامة لقد استقر لصالح القوات الشرعية في حين بدأت التقارير الأولية تتحدث عن سقوط قاعدة العند الاستراتيجية بأيدي القوات الحكومية ، وفي ظل هذا الوضع السياسي الأمني المتدهور تهيأت الفرصة أمام علي سالم البيض ليفصح عن مخططه ويعلن في ٢١ مايو ٩٤م قرار انفصال الجنوب عن دولة اليمن الموحد وقيام ما أسماها جمهورية اليمن الديمقراطية مجدداً . ولتدخل الأزمة بذلك مفترق طريق جديد . ففي داخل اليمن كان رد الفعل على متخذ قرار الانفصال عنيفاً ، فقد وصف الرئيس علي عبد الله صالح إعلان البيض للانفصال بأنه قرار لا يملك أي صفة قانونية على الإطلاق ، وهو قرار باطل صادر عن مجرم وانفصالي ، وأن الشعب والقوات المسلحة لن يقبلوا هذا القرار الانفصالي . وأن الوحدة ستستمر مهما كان الثمن ومهما كانت الظروف <sup>٢</sup> . فإعلان الانفصال كان تصعيداً أو دعوة إلى مزيد من الدمار وكان نموذج فاشل لإدارة الأزمات.

وفي نفس يوم ٢١ مايو عقد الرئيس مؤتمر صحفي بدار الرئاسة أكد فيه أن الوحدة قائمة ومستمرة وتحظى بالتفاف جماهيري واسع في كل أنحاء اليمن الواحد . وأن معظم أراضي الجمهورية اليمنية تقع تحت سيطرة جيش الشرعية الدستورية ،

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٤ .

<sup>٢</sup> - أ.د غانم محمد صالح - مرجع سابق ص ٣٤ .

ومستقبل اليمن هو مستقبل الأمن والاستقرار والتعددية الحزبية وبناء المؤسسات الحديثة وتطوير الحكم المحلي وأي قطر عربي وأي دولة صديقة تحاول أن تتعاطف مع قرار الانفصال هي في عدااء مع الشعب اليمني وتتدخل تدخل سافر في الشؤون اليمنية<sup>١</sup>.

وفي نفس اليوم وبمناسبة عيد الأضحى قال الأخ الرئيس : " إن هذا العيد الذي تتأكد فيه الدلالات والمفاهيم العظيمة للتضحية والفداء التي تتأكد في حياة شعبنا مجدداً اليوم في بطولة الشجعان ، أبناء شعبنا في القوات المسلحة والأمن وهم يخوضون معارك الشرف والفداء والتصدي والمواجهة للقوى المتمردة ، ويقدمون أروع مثل في الفداء والتضحية ، وكل الشجاعة والفروسية والتفاني في أداء الواجب المقدس<sup>٢</sup> .

ودعا أعضاء الحزب الاشتراكي والتنظيمات والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية أن تحدد موقفها وعلى الفور من القرار الانفصالي واستجابت القوى السياسية لدعوة الرئيس بشأن تحديد موقفها من قرار الانفصال .

﴿ أعلن زعيم الكتلة الاشتراكية في مجلس النواب أن الوحدة اليمنية في أولوية الأهداف والمبادئ الأساسية للحزب ، بل أن الحزب نشأ أساساً من أجل الوحدة وجذوره التاريخية والسياسية قامت على المبادئ والبرامج لإعادة الوحدة وتفعيلها ، لذا فإن قرار الانفصال بالوضعية التي صدر بها باطل دستورياً وتنظيمياً ، فلقد اغتصبت بعض القيادات للحزب الاشتراكي هذا القرار دون الرجوع للمستويات التنظيمية ، وأصدرته خدمة لإغراضها الشخصية ، وندين الانفصال كعمل إجرامي يتصادم مع طموحات الشعب بامتداد اليمن .

﴿ أما حزب الإصلاح : فقد أعلن د.عبد الله المقالح أحد القيادات للتجمع اليمني للإصلاح عضو مجلس النواب أن الوحدة فريضة دينية ووطنية ، فمن الناحية الدينية يقول الله تعالى : " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " .

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٥ .

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق ص ٣٥ .

فوحدة الأمة فريضة شرعية ، ومن الناحية الوطنية نحن نؤمن أن الشعب اليمني شماله وجنوبه هو شعب واحد تتداخل أنسابنا وصلة أرحامنا ، فأعلان الانفصال هو كارثة وطنية وقومية ودينية ، ولا يمكن التسليم لها .

﴿ أدان حزب البعث الاشتراكي العربي الجريمة الانفصالية التي ارتكبتها الفئة الضالة المتنفذة في الحزب الاشتراكي وأشار إلى التمسك بالشرعية الدستورية والتصدي للانفصال ، لأن السكوت هو جريمة تاريخية ، وهذا القرار غير شرعي وغير دستوري يعبر عن فئة خارجة ومتمردة .

﴿ رفضت أحزاب التجمع الوحدوي الناصري الديمقراطي والقوى الاجتماعية والجبهة الوطنية من خلال بياناتها الخاصة والمشاركة للانفصال واعتبرته قراراً خطيراً وكارثة على اليمن ، أقدمت عليه عصابة دموية محدودة داخل الحزب الاشتراكي تعاني من مرض جنون السلطة والعظمة ، وأن على القوى الخيرة ليس فقط الوقوف إلى جانب الحفاظ على الوحدة ووضع نفسها تحت تصرف القيادة الوندوية للدفاع عن مكاسب الوطن في الوحدة والديمقراطية ، وإنما مطاردة العصابة الانفصالية والحيلولة دون تنفيذ مخططاتها الانفصالي الممول من الخارج <sup>١</sup> .

### المطلب الثاني : عمليات تخفيف حدة الأزمة والسيطرة على أحداث الصراع :

إدارة الأزمات هي علم بمعنى وجود منهج له أصوله وقواعده ، كما أنها فن أيضاً ، فإن ممارستها تعتمد على أشخاص يتحلون بقدرات ومهارات خاصة ، منها القدرة على الإبداع والتخيل والتقدير السليم والتمتع بأعصاب ثابتة بحيث لا تهتز أثناء وقوع الأزمات <sup>٢</sup> . وأن سيطرة نمط واحد من أدوات إدارة الأزمة ينتهي إلى نتائج سلبية وبحيث نكون أمام صيغة تكاملية متناسقة لاستخدام أساليب إدارة الأزمات . فالإدارة الرشيدة للأزمة تعني استخدام مختلف أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية أثناء هذه الأزمة على نحو يعزز سياستها <sup>٣</sup> . وذلك للحفاظ على الوحدة ويضعف

<sup>١</sup> - أ. د. غانم محمد صالح - مرجع سابق - ص ٣٥ - ٣٦ .

<sup>٢</sup> - سفير د / أحمد مختار الجمال - مرجع سابق - ص ٢٣٨ .

<sup>٣</sup> - د / مصطفى علوي إدارة الأزمة الدولية / الفكر الاستراتيجي العربي - العدد ٨ - ٧ لعام ١٩٨٣م -

معهد الإنماء العربي / لبنان / ص ١٨٦-١٨٨ .

سياسة الانفصال وقد استخدمت إدارة الرئيس صالح عدة أدوات لتخفيف الأزمة والعمل من أجل تسويتها واحتوائها ، وتغلّبت على مشكلة كيف تبدو حازماً ومرناً في آنٍ واحد ، فتقديرات رئيس الدولة وشرعية مطلبه وهدفه عملت على البحث في مختلف الخيارات البديلة ، وتمحّص كل منها على ضوء الأهداف والأولويات ، وأحياناً استخدمت أدوات إدارة الأزمة الضاغطة والتوفيقية معاً لأن موقف الأزمة يجمع بين حالة السلم وحالة الحرب .

### أولاً : أدوات التعايش التوفيقية :

#### ١ - اليقظة :

إن الرئيس علي عبد الله صالح يريد من نفسه رجل فعل واقعي أكثر منه أيديولوجي ، لا يتظاهر بعدم الرؤية للصعوبات والوقائع والمتطلبات ، مفضل على العكس دمجها بالتفكير الذي ينبغي أن يكون من أجل الخروج من الانقسامات العقيمة<sup>١</sup>.

اتضح ذلك جلياً من خلال التحذيرات المبكرة التي أطلقها الرئيس لأعداء الوحدة في الداخل والخارج حيث قال :

" هناك من يتربص بالوحدة وبأمن البلاد واستقرارها ، ويحاول زعزعة الاستقرار والطمأنينة في المجتمع بهدف الإساءة للوحدة " .

وأضاف : " شعبنا اليمني الذي استطاع أن يصمد ويحمي خياره في الثورة والتحرر والاستقلال وقدم في سبيل ذلك تضحيات غالية ، لديه نفس العزيمة والإصرار على حماية الوحدة ، والتصدي لكل التحديات ، وكل أشكال التآمر ضدها من قبل أعدائها والمتربصين بها سواء في الداخل أو في الخارج " <sup>٢</sup>.

وفي إشارة لتشبيه المؤامرة على الوحدة كالمؤامرة على الثورة اليمنية ، والإشادة بالدور الشعبي قال : " كنا نعرف مسبقاً أن هذه الوحدة المباركة ستحاط بالمؤامرات

<sup>١</sup> - جمال فاضل - قراءة في كتاب العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن - جريدة

٢٦ سبتمبر ص ٧ العدد ٨٧١.

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ١٢ ص ٢٣ - ٣١ - مطبوعات وزارة الإعلام .

والدسائس لإجهاضها كما أحيطت تلك المؤامرات الخبيثة بثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر المجيدتين ولكن المخلصين من أبناء هذا الوطن تحملوا مسئولياتهم التاريخية ، وتحذوا تلك المؤامرات وأفشلوها وانتصرت الثورة "مؤكدًا :

" إن الوحدة هي الثورة اليمنية الثالثة التي أنهى بها شعبنا التشطير ، بعد أن أنهى بثورتي سبتمبر وأكتوبر الإمامة والاستعمار "٢ ، وأضاف :

" اجعلوا الوحدة أيها الإخوة في قلوبكم حياة ونبضاً وفي أعينكم نوراً يبدد أوهام الحالمين بالتشطير ويسقط أقنعة الزيف التي تخفي مدى الحقد الذي يكنه الأعداء لجمهوريتنا اليمنية ، فالوحدة هي قدرنا الأزلي وضمانتنا الأساسية في قدرة شعبنا على حماية كيانه ، وعلى أداء أدوار فاعلة وإيجابية على المستوى الوطني والقومي والدولي ، الإخوة الأعزاء إن المنعطفات الحاسمة في حياة الأمم والشعوب هي التي تقوم إلى التحولات العظيمة وتصنع تجليات التاريخ الرائعة "٣ ، ولضرورة التحلي بالوعي السياسي كحصانة وقائية ينبه قائلاً :

" أريد أن ألفت انتباه الجميع من أن يكون الجميع على مستوى من المسؤولية والوعي ، والوعي السياسي حول الحملة المعادية والمغرضة "٤ ... للحفاظ على الوحدة اليمنية في مواجهة رياح التآمر التي تهب من النوافذ والأبواب وتحت عدة مسميات مستغله في بعض الأحيان التعددية السياسية والمناخات الديمقراطية "٥ .

## ٢- توحيد القوات المسلحة والأمن :

إيماناً منه بالتسوية السلمية وتفاذي تفاقم الأزمة وتسويتها خشية أن يؤدي تفاقمها إلى كارثة ، يحاول إبعاد مؤسسة الجيش عن الصراع قائلاً :

" نحن نريد أن تظل القوات المسلحة درعاً للوطن والوحدة ، وليس لحماية أشخاص أو أحزاب أو تنظيمات ، ولا نريد أن تصل تداعيات الأزمة إلى

١- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ١٤ ص ١١١ - مطبوعات وزارة الإعلام .

٢- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ١٤ ص ٥٣ - مطبوعات وزارة الإعلام .

٣- من خطابات الرئيس مجلد ١٤ ص ١٦ .

٤- من خطابات الرئيس المجلد ١١ ص ٧٣ .

٥- من خطابات الرئيس المجلد ١٤ ص ٣٤٥ .

صفوف المقاتلين في القوات المسلحة ، بحيث تظل هذه المؤسسة بمنأى عن أي صراع سياسي أو خلاف حزبي لأن في ذلك خطورة على سيادة الوطن ووحدة أراضيه فالقوات المسلحة هي حزب الشعب والوطن وجيش الوحدة " .  
وأضاف قائلاً :

" إن الخلافات بين القوى السياسية واردة ولكنها خلافات تحل بالحوار الوطني المسئول ، أما الخلافات في صفوف القوات المسلحة فإنها غير مبررة لأنها تجلب الكوارث والمآسي للشعب والوطن والأجيال القادمة ، ولدينا تجارب حافلة في هذا المجال وكلكم يدرك ذلك جيداً " <sup>١</sup> .

### ٣- الحوار وسيلة إدارة الخلافات :

من الأدوات التوفيقية التي استخدمها الرئيس رغبة منه في تخفيف الأزمة ، وهي تغليبه للحوار قائلاً :

" الحوار هو الوسيلة المثلى لحل الخلافات بدلاً من العنف ... " .

" إن الحوار هو السبيل الأمثل لمعالجة كافة القضايا وحل كل الخلافات وصولاً إلى الأفضل وعلينا أن نعمل جميعاً على أن نحترم الرأي والرأي الآخر . وأن نتوافق شعاراتنا مع ممارساتنا " <sup>٢</sup> .  
وقال معلماً وناصباً حينئذ :

" علينا أن نتعلم كيف ندير خلافاتنا وأن نتعلم من مدرسة الديمقراطية ، ومدرسة الديمقراطية لا تعني الإساءة للآخرين وإثارة الحقد بل تعني البناء ، ونتعلم كيف نتخاطب ونتحاور مع بعضنا البعض ، وكيف ندير خلافاتنا جميعاً من أجل الأمة " <sup>٣</sup> .  
وبهذا فإن الزعامة الشرعية اليمنية قد ارتضت عن الخلافات المثارة في وجهها ، وقبلت بالتحاور منهجاً مقبولاً يتفوق على ما عداه من الأساليب الأخرى ، ووقعت كتعبير منها عن القبول بهذا المنهج على وثيقة العهد والاتفاق <sup>٤</sup> ، مما يجبر الطرف

<sup>١</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ١٤ ص ١١ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ١٤ ص ١٦ - ٦٠ .

<sup>٣</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٢ .

<sup>٤</sup> - أ . د غانم محمد صالح - مرجع سابق - ص ٣٨ .

الآخر بقبول هذه التسوية ، وبدا هذا واضحاً من خلال اختيار هذا البديل التوفيقى الرئيسى ، والقبول بالخيار المطروح عبر لجنة الحوار والتوقيع على الوثيقة .

#### ٤- تحمل الإساءة :

لقد عمل البيض على شن حرب دعائية شعواء ضد الأخ الرئيس شخصياً ، ليسعى لكسب تعاطف الرأي العام عبر الدعاوى الوهمية والدعايات المضللة ، وخلق شعارات تنادي بسقوط الرئيس وحزبه <sup>١</sup> ، وفي هذا الصدد نوه الأخ الرئيس :  
" لقد تحملنا على المستوى الشخصى الكثير من تلك الإساءات المخالفة لكل القوانين والأعراف والأخلاق ، وتحملناها من أجل الوحدة ، ومن أجل ترسيخ النهج الديمقراطى فى بلادنا لكن البعض للأسف يفهم الديمقراطية بأنها التجريح والإساءة للآخرين ، وممارستها بعقلية قاصرة وفهم خاطئ لا يدرك مسئوليتها والتزاماتها وضوابطها القانونية والأخلاقية " <sup>٢</sup> ، وأضاف :

" إننى أدعو ومن هذا المكان الأخوة فى الحزب الاشتراكى اليمنى ورغم التصريحات التى صدرت من بعض قياداتهم ضد الرئيس ، أدعوهم للحوار والتفاهم ، وأقول لهم جميعاً سامحكم الله ولنفتح صفحة جديدة ، ولنسمو فوق كل ما هو ذاتى ونعمل من أجل المصلحة الوطنية العليا لشعبنا ووطننا " <sup>٣</sup> .

#### ٥- التنازل :

وضمن سلسلة التنازلات التى قدمها الرئيس للحفاظ على الوحدة يقول :  
" منذ بداية الأزمة قدمنا تنازلات كثيرة من أجل الحفاظ على وحدة اليمن وعلى سبيل المثال لم نكن مصرين على حصصنا التى حصلنا عليها عبر الانتخابات النيابية فى مجلس النواب ، فلقد أدينا بعض المقاعد ، وبعض المقاصل الرئيسة فى السلطة تنازلاً لإخواننا فى الائتلاف ، ومنها رئاسة الحكومة ومقعد آخر فى مجلس الرئاسة ، وهذا جزء من التنازل ... وقد عرضنا على إخواننا فى الحزب الاشتراكى

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٢ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ١٨ مجلد ١٤ .

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٢٥ - مجلد ١٤ .

إذا كنا جزء من أسباب الأزمة ، فنحن على استعداد للتخلي عن السلطة ولنتخب قيادة جديدة ونحافظ على الوحدة اليمنية ، ولقد أتى ضمن مشروع التعديلات الدستورية ولأول مرة في قطر من العالم العربي وجزء لا يتجزأ من العالم الثالث يقدم نموذجاً وهو أن تقتصر مدة منصب رئاسة الدولة على دورتين رئاسيتين فقط ، كل ذلك من أجل الشعب اليمني<sup>١</sup>.

وأبدى استعداده للتنازل عن الرئاسة قائلاً :

" لقد قدمنا التنازلات ورضينا بكل الحلول وعبرنا عن الحرص في أن نجد مخرج سريع لهذه الأزمة ، التي يعرف شعبنا تماماً كيف بدأت ومن يقفون ورائها ، ومن يستفيدون منها ، لقد قبلنا كل النقاط والمطالب المقدمة من شريكنا الحزب الاشتراكي واستجبنا لدعوة العلماء من أجل إصلاح الأمور ، ولو كنت أعرف أن بإمكانني أن أقدم أي شيء من التنازل لقدمته من أجل أن أصون وطني ووحدته من الانجرار إلى مزالق الخطر ، ولم يتبق إلا ورقة استقالتي من رئاسة الدولة ، وأنا على استعداد لتقديمها من أجل الحفاظ على الوحدة " <sup>٢</sup>.

## ٦- وقف التصعيد الإعلامي :

تأتي هذه الخطوة مجسدة الاستعداد والسعي لتخفيف الأزمة . وبمناسبة حلول شهر رمضان يقول : " إنني أنتهز هذه الفرصة كي أدعو كافة وسائل الإعلام الرسمية والأهلية إلى أن تجعل من هذه المناسبة الدينية الغالية والعزيزة بداية للتوقف عن المهاترات ، وفتح صفحة جديدة من عمر دولتنا اليمنية الواحدة ، وتجربتنا الديمقراطية الرائدة ، فالصوم لا يعني فقط الإقلاع عن الطعام والشراب والشهوات ، وإنما أيضاً التحلي بالصدق مع النفس والترفع فوق بذئ القول والكلام الخبيث ، والمسيء وعمل الخير والعطف على المحتاج ومواساة الفقير والتراحم والتكامل والمسارة إلى تقديم الصدقات ومحو السيئات ومضاعفة الحسنات والتقرب إلى الواحد الأحد .. " <sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ١٠٥ - مجلد ١٤ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٢ - مجلد ١٤ .

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٥٤ - مجلد ١٤ .

ويأتي إعلان وقف التصعيد الإعلامي ، من أجل الوصول إلى الهدف الرشيد المبتغى من إدارة الأزمة ، وهو الحفاظ على الوحدة .

### ثانياً : الأدوات الضاغطة :

إن الإدارة الرشيدة للأزمة تستلزم اتخاذ موقف حازم وقوي ، مع توفير قدر ملائم من المرونة وعدم الجمود .<sup>١</sup>

#### ١ - لا تفريط في الوحدة :

هناك إجماع شعبي عند كافة القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية على عدم التخلي عن الوحدة ، من أقصى اليمن إلى أقصاه ، ولا شك أن الشعار الذي رفعه الرئيس صالح " الوحدة أو الموت " جاء منسجماً مع هذا التوجه الشعبي العام ، وقد أكد الرئيس في جميع خطبه على هذا المبدأ ، وعلى سبيل المثال يقول : " إن الانفصال هو المستحيل ، وإننا لن نترشحزح عن الوحدة قيد أنملة مهما كان الثمن " .<sup>٢</sup>

#### ٢ - التهديدات :

تهدف هذه التهديدات إلى التأثير على خيار الانفصاليين لتحركاتهم ودفعهم إلى الخيار الذي يتفق مع مصالح الدولة " الوحدة " فقد استخدم الرئيس تهديدات غامضة غير استفزازية في أول الأزمة ، كقوله بمعاقبة من يستثيرون الفتن . وهذه الأداة الضاغطة الاتصالية أساس لا تعني تبني الدولة لخيار معين وتنفيذه ، ولكنها إشارات تنقل إلى الانفصاليين نوايا الدولة في الأخذ بخيار ضاغط إكراهي رئيسي ، وجدية هذه النوايا . فعقب أحداث عمران الدامية بين اللواء الأول واللواء الثالث مدرع يقول : " إن هناك معركة حاسمة يتعين خوضها للدفاع عن الوحدة ، ومواجهة الانفصاليين " .<sup>٣</sup> وتحولت التهديدات بالتدريج إلى تهديدات أكثر وضوحاً حتى

١- أ.د / مصطفى علوي - مرجع سابق - ص ١٨٩ .

٢- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ١٢٠ مجلد ١٤ .

٣- محمد زين - مرجع سابق - ص ١٣٨ .

وصلت إلى درجة التورط الكامل في قمة احتدام الأزمة " الحرب " حيث يقول الرئيس في الانفصاليين : " أما هذه العناصر التي جرت الوطن إلى ما وصل إليه " يقصد هنا الحرب " ، أما أن يتم إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم وإما أن يتم تسفيرهم إلى خارج الوطن "¹.

### ٣- التمسك بالشرعية :

ينص الدستور اليمني في مادته الأولى : " الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية " ، وهنا يؤكد الرئيس تمسكه بالشرعية قائلاً :

" الدستور هو الخطوط العريضة وهو المرجعية الأساسية لقيام دولة الوحدة"². "إننا نؤكد لجماهير شعبنا بأننا لا يمكن أن نقبل تهميش دور المؤسسة الشرعية مجلس النواب ، وندعو نواب الشعب اليمني باعتبارهم فوق الأحزاب والانتماءات الحزبية الضيقة أن عليهم أن يمارسوا مهامهم الدستورية بدون تردد كونهم ممثلي الأمة اليمنية "³.

### ٤- نقل سلطة صنع القرار إلى مستويات أدنى :

لجأت إدارة الرئيس إلى هذا التكتيك لدفع الخصم إلى الرضوخ ، فنقل سلطة صنع القرار إلى مستويات أدنى في تنظيم السلطة عبر الاشتراك لكافة شرائح في المجتمع في الحلول ، أحزاب ومنظمات سياسية وجماهيرية وعلماء ومشائخ ورجال الأعمال وشخصيات اجتماعية ونقابات وشباب وملتقيات جماهيرية موسعة مزارعين وفلاحين ومتقنين وسياسيين وكل أفراد الشعب في الأزمة السياسية ، للضغط على الانفصاليين عبر الإرادة الجماهيرية المتشددة بتمسكها بالوحدة ، ويقول :

¹- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ١٥٣ - مجلد ١٤.

²- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٣٩ - مجلد ١٤.

³- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٣٩ - مجلد ١٤.

"إننا ندعو كل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية وكل المثقفين وكل أبناء الوطن أن يعوا جيداً للمخاطر التي تهدد الوطن ، وأن يكونوا يداً واحدة في مواجهة كل من يحاولون شق الصف الوطني ووحدة الوطنوية ويعرضون وحدة الوطن لأية مخاطر ، وأن ننتقل إلى مرحلة البناء بدلاً من المماحكات السياسية الضارة ... وتقع على الجميع مسئولية الحفاظ على وحدة الصف الوطني ووحدة الوطن " <sup>١</sup> ، ويضيف :

" في هذه الظروف الدقيقة أدعو كل مواطن يمني إلى قول كلمة الحق في وجه الباطل دون خوف أو مجاملة ، نريد من كل مواطن أن يقول للمخطئ أخطأت وللمحسن أحسنت ، نريد منه أن يرفع صوت الصدق والوضوح فيما يحدث الآن في الواقع دون خوف إلا من الله " <sup>٢</sup> . وعبر عن مباركته لكل القرارات والتوصيات الواردة في البيانات الصادرة عن الملتقيات الجماهيرية الواسعة في المحافظات حول الأزمة السياسية قائلاً :

"إننا نؤيد تلك القرارات التي تعكس حساً وطنياً عالياً ، وحساً قوياً على التمسك بالثوابت الوطنية ، وصيانة المنجزات وفي طليعتها الوحدة والديمقراطية " <sup>٣</sup> .

والستزماً منه بخيارات شعبنا وثوابته العقائدية والوطنية ، وصل الرئيس إلى مدينة تعز في إطار الاستجابة للنداء ومبادرة الأخوة أصحاب الفضيلة العلماء للالتقاء مع أخيه علي سالم البيض نائب الرئيس في جامع الجند يوم ٢٧ رجب ١٤١٤ هـ في ذكرى الإسراء والمعراج وذلك لإيجاد مخرج فعالة للأزمة السياسية الراهنة ، إلا أن علي سالم البيض تخلف على الحضور مصراً على التصعيد .

وخاطب الرئيس العلماء قائلاً :-

<sup>١</sup> - من الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٣٤ - المجلد ١٤ .

<sup>٢</sup> - من خطاب الرئيس - المجلد ١٤ - ص ٢٠ .

<sup>٣</sup> - من خطاب الرئيس - المجلد ١٤ ص ٣٠ .

" أنتم كعلماء لليمن تجتمعون وقد جئتم من مختلف أنحاء اليمن لتؤدوا واجب وطني وديني من أجل لم الشتات والحفاظ على الوحدة اليمنية ، إن عليكم مسؤولية قول كلمة الحق والوقوف ضد الباطل وضد من يفتعلون الأزمات ويصعدونها ويستفيدون من استمرارها ، ومن كل دعاة التمزق والانفصال وشق الصف الوطني ، هذه مسئوليتكم الوطنية والدينية التي ترضون بها الله وترضون بها ضمائركم وشعبكم " .<sup>١</sup>

### ثالثاً : الأبعاد الخارجية للأزمة :

تخللت إدارة الأزمة اليمنية أبعاد دولية تطلبت وضع خطط كفيلة بحشد التأييد السياسي اللازم في المنظمة العالمية أو المنظمات الإقليمية المعنية من أجل المعركة السياسية ، ولا شك أن الوضع النموذجي والأمثل هو أن تكون الدولة قادرة على فرض إرادتها بقوة السلاح على أرض الواقع وتتجح في الوقت نفسه في كسب التأييد السياسي لموقفها على الساحة الدولية<sup>٢</sup> ، فبعد الاهتمام الدولي لمحاولة تطويق الأزمة السياسية اليمنية المتمثل في وساطة الدول الشقيقة عبر لقاء عمان ولقاء صلالة ، فإرسال المبعوثين الدوليين لمنظمة الجامعة العربية والدول الصديقة كأمريكا من أجل تحقيق المصالحة السياسية في اليمن والحفاظ على الوحدة اليمنية ، جاء قرار الانفصال ليتجه بهذه الجهود اتجاه آخر .

وفي هذا الصدد يقول الرئيس اليمني إثر نبأ الانفصال :

" على الدول الشقيقة والصديقة أن تظل على موقفها المؤيد والداعم للوحدة اليمنية والديمقراطية والاستقرار في اليمن ، لأن أي تراجع منها عن ذلك سيكون تراجع خطير يقود إلى افتقاد هذه الدول لمصداقيتها مع شعب اليمن ولصالح الشراكة في قيادة الحزب الاشتراكي ، الذين لا هم لهم إلا مصالحها الشخصية والذاتية ، وأن أي قطر عربي أو دولة صديقة تحاول أن تتعاطف مع هذا القرار الانفصالي سوف يعني أنها في عداوة مع الشعب اليمني ، ويعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون اليمنية " .<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> - من خطابه - المجلد ١٤ ص ١٧ .

<sup>٢</sup> - سفير د / أحمد مختار الجمال - مرجع سابق - ص ٢٤١ .

<sup>٣</sup> - أ - د - غانم محمد صالح - مرجع سابق ص ٣٥ .

أما الموقف الأمريكي فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ما يكل كاري :

" لن نرد على هذا الإعلان الصادر عن نائب الرئيس علي سالم البيض حول قيام جمهورية اليمن الديمقراطية ، وأضاف أن الولايات المتحدة لا تعتبر أن هذه المسائل الأساسية يمكن أن تقرر في الوقت نفسه الذي تستعر فيه المعارك . وأن النتيجة الفورية لإعلان الاستقلال ستكون إطالة أمد المعارك وزيادة عدد الضحايا وعذابات السكان المدنيين " <sup>١</sup>.

ولم يترك الإعلان الأمريكي الحاسم فرصة لأي كان كي يعترف بالدولة الجديدة ، وفي ١ يونيو ١٩٩٤ م صدر قرار مجلس الأمن رقم ٩٢٤ بشأن وقف إطلاق النار فوراً واللجوء إلى الحوار ، بفضل المساعي المستعرة للدول الخليجية باستثناء قطر ، وعلق الرئيس اليمني في مؤتمر صحفي الذي عقد في صنعاء ٨/٦/١٩٩٤م حول هذا الموضوع قائلاً :

" الانفصاليين رفضوا قرار مجلس الأمن واستمروا في الحرب من أجل استدعاء قوات دولية للإشراف على وقف إطلاق النار ، وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلاً ، وقبلنا هذا القرار ورغم أنه تدخل في شؤوننا الداخلية، ولكن في إطار النظام الدولي الجديد قبلناه "

وأضاف قائلاً : " كنا نتمنى أن تبذل جهود ومساعي من قبل دول الجوار ، وما كنا نريد أن تبذل هذه الجهود التي أتعبت الأشقاء من أجل تبني هذا القرار في مجلس الأمن لتصبح القضية اليمنية في إطاراً دولياً . وإذا كان الجيران حريصين على عدم إراقة الدماء اليمنية كان بالأحرى بهم كف أيديهم عن تبني مثل هذه القرارات أو التدخل في الشؤون الداخلية لأن التدخل يطول من أمد الصراع في اليمن ، ونأمل أن يكفوا أيديهم وتحركهم الدبلوماسي إشفاقاً باليمن " <sup>٢</sup>.

وفي المقابل التأم مجلس الجامعة العربية في اجتماع غير عادي لبحث تطورات الأوضاع للجمهورية اليمنية وإصدار قرار بشأنها شدد فيه على اهتمامه وقلقه

<sup>١</sup> - محمد زين - مرجع سابق ص ١٥٠ .

<sup>٢</sup> - خطابات وأحاديث الصحيفة للرئيس - مجلد ١٤ عام ٩٤ م مطبوعات وزارة الإعلام ص ١٥٥ - ١٥٦ .

الشديدين للتطورات الجارية على الساحة اليمنية وضرورة مضاعفة القيادة اليمنية لجهودها لحل الخلافات بما يعزز الوحدة ويسهم في إشاعة الاستقرار ، فالوحدة اليمنية مكسب وطني وإنجاز قومي يتعين الحفاظ عليه ودعمه وترتب على قرارات مجلس الأمن والجامعة العربية جهود قامت بها لجنة تقصي الحقائق ترأسها الأخطر الإبراهيمي الذي قام بمساعي أسفرت عن وضع تقرير مفصل للأمين العام للأمم المتحدة عرض فيه وجهات نظر القيادة الشرعية والقيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي<sup>١</sup>.

وصدر قرار مجلس الأمن الثاني بشأن الأوضاع في اليمن رقم ٩٣١ بمساعي سعودية وكرد فعل يعلق الرئيس : " أن دموع التماسيح التي تذرف الآن على الدم اليمني من قبل بعض الأنظمة ، نقول لهم من هنا وفي قاعة الزعيم جمال عبد الناصر القائد العربي الفذ ، لا تذرفوا دموع التماسيح بل كفوا الأذى عن شعبنا والتدخل في الشؤون الداخلية لوطن سبتمبر وأكتوبر ، والدماء التي تذرف الآن لن تكون دماء للانفصال ولكنها لتثبيت الوحدة اليمنية. وأضاف : أن اليمن لن يتمزق ، ولن يكون اليمن يمينين أو خمسة بل سيظل يمناً واحداً ، والذين أنفقوا خلال الأزمة ما يقارب مليا ري دولار ، لم يتحقق لهم شيء .. بل أن البنية العسكرية و السياسية التي راهنوا عليها لتمزيق اليمن دمرت بإرادة الشعب اليمني .. ونحن نقول لماذا لم ينفقوا مليا ري دولار أخرى للبناء أو التعمير في الصومال والسودان أو في أي قطر عربي يحتاج للمعونة ... وأضاف : أن الذي يعتقد أن هجمات اليمنيين ستتحني ... فإننا نقول له أن شعبنا اليمني لن تتحني هামاته إلا للخالق عز وجل<sup>٢</sup>.

ولقد حاول الأمين العام للجامعة العربية أن يفعل شيء خلال الأزمة ولكنه خضع لضغوط عربية أضعفت موقفه وشلت الجامعة من الحركة . وكانت القيادة اليمنية في معالجتها للمشكلة مدركة لدور الجامعة العربية والضغوط التي تعرضت لها ، وعدم تمتعها بالاستقلالية لذلك تعاملت معها بحيث أن لا تكون آلة بيد أعداء الوحدة مع عدم قطع الصلات معها ، وتحديد الدور الثانوي لها في الزيارات التي

١- / د غانم محمد صالح - مرجع سابق - ص ٣٧ .

٢- الخطابات وأحاديث الصحفية للرئيس - مجلد ١٤ عام ٩٤ م مطبوعات وزارة الإعلام ص ١٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .

قامت بها الوفود المرسلّة من الجامعة . فضلاً من تشبث القيادة اليمنية بالميثاق الذي يمنع التدخل أو التوسط في القضايا الداخلية لليمن . وتوظيف ذلك لخدمة الاستراتيجية اليمنية بتحقيق الانتصار على الانفصاليين من خلال الاقتدار العسكري الكبير والتأييد الشعبي الصارم ، والانضمام العسكري للقوات التابعة للحزب الاشتراكي إلى صفوف القيادة الشرعية.<sup>١</sup>

وكان فشل الجامعة العربية في حل الأزمة اليمنية متشابهاً مع إخفاق الأمم المتحدة كـون المشكلة نزاعاً داخلياً بين أطراف في دولة واحدة وليس نزاعاً بين دولتين برغم تأثير عدد من الدول المؤيدة للانفصاليين بشكل غير علني " بالمال والسلاح والتحرك الدبلوماسي " على مجريات الأحداث داخل الجامعة العربية والأمم المتحدة واستصدار بعض القرارات الدولية التي استطاعت القيادة اليمنية احتواءها والتي اعتبرت بحق الإدارة الرشيدة العالية الكفاءة في إدارة الأزمة ، حيث تم توظيف الموارد المتاحة بصورة سليمة وبشكل أتاح وحقق النتائج المطلوبة والمترتبة على مثل هذا الاستخدام ، من خلال قدرة القيادة الشرعية على تطويع إرادة الطرف الآخر الخصم وبالتالي القدرة على الانتصار ، فالصراع ليس إلا التحام بين العلم والممارسة في نطاق الصدام الحركي ، وقد تحدث أبعاد هذا الصدام على أنه سعي نحو تطويع إرادة الآخرين للاستخدام إزاء الإرادة الشرعية ، ولقد حددت القيادة المتغيرات التي تتحكم في الموقف المستجد " الانفصال " وتلاعبت بها واستخدمتها بكفاءة فإذا بإرادة الانفصاليين تتحني وتتشكل بالإرادة الشرعية.<sup>٢</sup>

وأعلن يوم النصر العظيم في ٧ يوليو ١٩٩٤ م وسيطرت القوات الشرعية على آخر المواقع العسكرية وبسطت سلطتها على كل أراضي الجمهورية اليمنية ، وتأكد تأكيداً تام على وحدة اليمن أرضاً وشعباً . وانتهت إلى غير رجعة كل أطماع الانفصاليين والمتآمرين على الوحدة وباركت الدول الصديقة والشقيقة لهذا النصر وأعلنت موقفها الداعم لكل طموحات الشعب اليمني الذي اختار طواعية جانب الشرعية الوطنية في كل أراضي الجمهورية اليمنية ، بقيادة الرئيس اليمني علي عبد

<sup>١</sup> - د / قحطان أحمد سليمان الحمداني - الجامعة العربية والوحدة اليمنية ١٩٩٤ م مجلة الثوابت ، العدد ١٢ ص ٦٦ .

<sup>٢</sup> - د / غانم محمد صالح مرجع سابق ٣٨ - ٣٩ .

الله صالح وتمتع صانع القرار اليمني بخصائص رجل الدولة ، حيث انعكست هذه الصفة بوضوح من خلال الكيفية التي أديرت بها الأزمة ، والتي انتهت بفشل قرار الانفصال وهروب الانفصاليين ونصر الوحدة ، وأصدر مجلس الرئاسة البيان التالي<sup>١</sup>:

- إن مجلس الرئاسة وهو يعلن عن انتهاء جميع الأعمال العسكرية في يوم ٧ يوليو ١٩٩٤م فإنه يؤكد على ما يلي :

١- تطبيق القرار الجمهوري بالقانون رقم ١ لعام ١٩٩٤م بشأن العفو العام الشامل الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٤م .

٢- الاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة أعمال التمرد وفقاً لما قرره مجلس الوزراء من ضوابط .

٣- مواصلة الالتزام بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان .

٤- مواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق .

٥- اعتماد الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل أي خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف في العلاقات السياسية .

٦- الإسراع بإعادة تطبيع الحياة العامة في المناطق التي تضررت من أعمال التمرد وعودة جميع العاملين في الخدمة المدنية لممارسة مهام وظائفهم .

٧- توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وإيجاد نظام الحكم المحلي ، وبهذه المناسبة تؤكد مجدداً أن وحدة اليمن لن تكون إلا أمن واستقرار لمنطقتنا التي سوف تواصل العمل مع دولها ومع جميع الدول الصديقة والشقيقة لما فيه خير شعوبنا وأمنها وتطورها .

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٣٨ .

## خاتمة الفصل الأول :

بعد هذا الاستعراض لمراحل الوحدة اليمنية يتضح لنا الآتي :

- إن الوحدة اليمنية قد نهضت بتوجهات وحدوية قومية ارتبطت بمساندة جماهيرية واضحة ، فهي عملية لم يتم تحقيقها طبقاً لمسلك القوة وإنما تمت بفعل الحوار البناء الطويل ، وتعززت بالإجراءات الديمقراطية التي عكست بعض مظاهرها الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات النيابية التي قبلت نتائجها كل أطراف العملية الوحدوية . فهذه الوحدة التي أنجزت لم تكن إذاً حدث فجائياً أو حدثاً مرتجلاً وإنما عملية طويلة جرى التمهيد لها بإجراءات فعلية أخذت في الاعتبار الواقع والاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في اليمن<sup>١</sup>.
- إن إثارة افتعال الأزمات مع السلطة الشرعية كان الغرض منه الرغبة في الانفصال الجامحة ، تحت إصرار الانفصاليين على موقفهم المتعنت دون تبرير كافي ، مما أدى إلى دوام دائرة التصعيد والوصول إلى كارثة الحرب ، حيث تم التخطيط للحرب بعد انتخابات ٩٣ م ، وقد راهنت زعامة الحزب الاشتراكي على نجاح قرارها الانفصالي بالتعويل على الظروف الإقليمية والدولية المحيطة باليمن وقد كان رهاناً خاسراً .
- مثلت أحداث اليمن الانفصالية مأساة إنسانية ، فقد كان المبدأ مضحكاً تماماً فلو أن كل منطقة في دولة عربية شعرت بأنها هي السبب في الثروة النفطية أو غيرها فكم يا ترى من مناسبات الانقسام ستتفشأ في العالم العربي ؟
- تمتعت إدارة الرئيس علي عبد الله صالح في إدارة هذه الأزمة بالخصائص المطلوبة في المديرين الناجحين ومثلت قيادته شخصية غير انفعالية غير قلقة لم تتأثر بالضغوط النفسية التي تفرزها موقف الأزمة والتي تؤدي إلى إساءة إدارة الأزمة إن هي تحكمت في شخصية مدير الأزمة ، بل تمتعت هذه الشخصية القيادية بثقافة واسعة تكفل انفتاح إدراكه حتى استطاعت استيعاب

<sup>١</sup> - أ/د غانم محمد صالح مرجع سابق ٣٨ .

الموقف الجديد والمعلومات الجديدة ، على نحو سليم وعدم إخضاعها لإدراكات سابقة جامدة ، واتفقت مع قدرته على التخیل الخصب الذي ساعد على تصور البدائل والموازنة بينها واختيار أنسبها والتي أدت إلى تحقيق الهدف النهائي وهو الحفاظ على الوحدة جسد واضح رؤيته وتصوره العميق للمصلحة الوطنية مؤمناً برسائلته ومدافعاً عنها ومدركاً للمصلحة العليا التي تعلو أي مصالح فردية أو طموحات شخصية .

- قد استخدمت لنجاح إدارة هذه الأزمة الاتصالات الداخلية عبر الملتقيات الجماهيرية والشعبية وإشراك كل فئات الشعب في هذه القضية والأخذ بآرائهم ومقترحاتهم في عملية جمع وتحليل المعلومات وتقديمها إلى الرئيس المسؤول عن إدارة الأزمة ، كما أثرت الاتصالات بنقل قراراته وأوامره إلى مستويات أدنى ، وفي المجال الخارجي لعبت الاتصالات دوراً هاماً أمام المنظمات الدولية والشعوب الصديقة والشقيقة لتفويت مخطط الانفصال واحتواء قراري مجلس الأمن " ٩٢٩ ، ٩٣١ " وإفشال التدخل السافر لبعض الدول في الشأن الداخلي اليمني .

- برغم الخسائر الاقتصادية الفادحة التي خلفتها هذه الأزمة على اليمن ، إلا أن أهم النتائج لها ، هي وحدة القرار السياسي وترسيخ دولة الوحدة وعدم انقسام الجيش ، أو وحدة المؤسسة العسكرية وهذا يعني الزيادة في قوة الدولة في الأجل القصير وفي الأجل الطويل .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾

صدق الله العظيم

## الفصل الثاني

### الديمقراطية

” ليس أسوأ من الديمقراطية إلا عدم وجود الديمقراطية ”

الرئيس علي عبد الله صالح

## مقدمة الفصل :

إذا كانت الديمقراطية أحد أهم ركائز الحكم في الدولة الحديثة ، فإن الشورى السمة الأساسية للحكم في الدولة الإسلامية .

ويعتبر مبدأ الشورى من أهم الصفات المميزة للأمة الإسلامية ، وقد أكد القرآن الكريم هذا الأمر حيث أفرد الله سبحانه وتعالى سورة كاملة في كتابه العظيم حملت اسم الشورى<sup>١</sup>.

ولولا هذه الأهمية الكبيرة لما أمر الله بها رسوله ووجه إليه أمراً مباشراً بالمشاورة حيث قال الله عز وجل : " وشاورهم في الأمر " <sup>٢</sup>.

كما أن مبدأ الديمقراطية من أرقى الأفكار التي توصل لها العقل البشري حتى الآن وذلك لإدارة شؤون الحكم على نحو كفى ، وبفضل هذا النظام الديمقراطي الذي ساهمت البشرية في تطويره أصبح يعرف الحكم الديمقراطي بأنه الحكم الذي يستند إلى الإرادة العامة للشعب ، والذي يعبر عنها عن طريق الانتخابات<sup>٣</sup>.

وعن علاقة اليمنيين بالديمقراطية والشورى يقول الرئيس علي عبد الله صالح : " علينا أن نجعل من الديمقراطية نهجاً وخياراً راسخاً لنا ، كشعب له صلة عميقة بالشورى... " <sup>٤</sup>. ويعود تاريخ الشورى في اليمن إلى عصور قديمة ، حيث عرف اليمنيون مبدأ الشورى وطبقوه قبل الإسلام ففي :

❖ مملكة سبأ : في الألف الأول قبل الميلاد يورد القرآن الكريم القصة المشهورة لملاكتهم بلقيس التي كانت تحكم في هذه المملكة ، فحينما تسلمت كتاب النبي سليمان عليه السلام ، عقدت مجلس مملكتها التي كانت ترجع إليه في المشورة عندما يحدث ما يستحق الرأي والمشورة والقرار ، ويقال أن عدد هؤلاء كان ٣١٣ رجلاً ينوب

<sup>١</sup> - السورة رقم ٤٢ من القرآن الكريم .

<sup>٢</sup> - سورة آل عمران آية ١٥٩ .

<sup>٣</sup> - ياسين محمد عبد الكريم الخرساني - التنظيم القانوني لانتخاب المجلس النيابي في الجمهورية اليمنية - رسالة ماجستير - جامعة بغداد ١٩٩٨ ص ١

<sup>٤</sup> - من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٥٤ - ص ٥

كل واحد منهم عن عشرة ألف من السكان .<sup>١</sup> وقد قالت لملائها " يأيها الملأ أفتوني في أمري ، ما كنت قاطعة امراً حتى تشهدون " سورة النمل الآية ٣٢ .

ويتبين من هذه الواقعة مكانة الشورى في هذه المملكة ، حيث أن بلقيس لم تشأ أن تتخذ أي قرار أو ان ترد على كتاب النبي سليمان إلا بعد أن تعقد مجلس مملكتها وتشاورهم في الأمر ليكون القرار جمعياً وليس فردياً . وقد تميزت الحضارة اليمنية القديمة بوجود دولة مركزية أوجدت الكيان اليمني ، أرضاً وشعباً وحلماً ، يقوم الحكم فيها على أساس الشورى التي لم تجعل السلطة مركزة في أيدي الملوك وحدهم ، بل كان عليهم أن يزاولوا الحكم من خلال مجلس يسمى " المسود " يرأسه الملك ويضم رؤساء المدن وحكام المناطق وأصحاب الرأي ، ومهمته اتخاذ القرارات في الأمور الهامة . وعلى غرار ذلك المجلس المركزي ، كانت توجد مجالس محلية في المناطق ، يرأس كلا منها حاكم لإدارة المنطقة محلياً ، لقد كان لتلك السمة أثرها في حياة المجتمع اليمني لأنها نبعت من واقعه ، و انسجمت مع طبيعة تكوينه<sup>٢</sup> .

غير أن ذلك لم يستمر وتحول الحكم من حكم مدني قائم على الشورى وعلى مشاركة كل المناطق والقبائل وذوي الرأي في دولة معين وسبأ إلى حكم يغلب عليه طابع الاستئثار بالحكم لقبيلة واحدة في دولة الحميريين ، ولهذا سقطت الدولة الحميرية في القرن السادس الميلادي ، مما زاد من حدة الصراع والتفتت ، وبعد دخول اليمنيين في الدعوة الإسلامية طائعين غير مكرهين ساهموا في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية للإسلام بصورة فعالة ، وحين انحرف حكام الدولة الإسلامية عن طبيعة الحكم الإسلامي القائم على الشورى والعدل ، نال اليمن ما نال بقية الأقطار الإسلامية من الاضطرابات ، وعندما انتقل مركز الدولة الإسلامية إلى الأتراك العثمانيين ، عمل اليمنيون على مقاومة الوجود العثماني ، وأحرزت اليمن الاستقلال في بداية القرن العشرين وتسلم الإمام يحيى

<sup>١</sup> - د- يعقوب محمود المليجي - مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة بمبادئ الديمقراطية الغربية مؤسسة الثقافة

الجامعية - الإسكندرية - مصر " بدون تاريخ " ص ٧١ .

<sup>٢</sup> - الميثاق الوطني / مطبوعات المؤتمر الشعبي العام / ص ٧ .

السلطة التي سيطرت على معظم مناطق اليمن ، بنظام حكم فردي مستبد ، وقامت عدة انتفاضات وثورات تكللت بنجاح ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

### المبحث الأول : الشورى والديمقراطية :

تسعى الشورى والديمقراطية إلى إيجاد حكم جماعي ، يعيد للإنسان حريته وحقوقه وكرامته ، ويبعده عن طغيان الفرد وتسلطه ، حيث تتوزع مسؤوليات الحكم والسلطة في الدولة ، سواء أكانت الدولة الإسلامية أم الدولة الغربية ، بين مجموعة كبيرة من أبناء الشعب .

وأعتقد في رأيي المتواضع انه ليست ثمة اختلافات بين الشورى والديمقراطية إلا في نقطة واحدة ، تتمثل في بدايات كل من هذين المفهومين . فمن المعلوم أن الشورى ، ورغم وجودها منذ زمن بعيد قبل ظهور الإسلام ، إلا أنها لم تأخذ مكانتها السابقة إلا بعد ظهور الإسلام ونزول الأمر الإلهي لنبيه محمد ﷺ بأن يشاور ويستشير أصحابه ، أي أن الشورى هي أمر إلهي ، بينما الديمقراطية هي نتاج لفكر بشري تطور مع مر العصور والأزمان حتى وصل إلى ما هو عليه الآن .

### المطلب الأول : الشورى في الإسلام

#### أولاً : الشورى لغة واصطلاحاً :

مفهوم الشورى لغة : يعود معنى الشورى في اللغة إلى الفعل شار . وذكر في لسان العرب أن الشورى والمشورة والاستشارة : أي طلب منه المشورة<sup>١</sup> . وذكر في شرح لمعنى " وأمرهم شورى بينهم " من الآية ٣٨ من سورة الشورى ، أي أمرهم نو شورى ، يتشاورون ولا ينفردون برأي حتى يتشاوروا وذلك من فرط تيقظهم في الأمور وإحكام الخطط ، والظفر بالمطلوب والشورى : تبادل الآراء لمعرفة الصواب منها<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> - الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم منظور - لسان العرب - دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٩٨٦م - المجلد الرابع - حرف الراء .

<sup>٢</sup> - الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج - دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان ١٩٩١م الجزء الخامس والعشرون ص ٧٩ .

مفهوم الشورى اصطلاحاً : يذكر أن الشورى بالمعنى الضيق الدستوري ، هي الوسيلة التي فرضتها الشريعة لصدور قرار من الجماعة ملزماً لها ولأفرادها وحكامها " وهي شورى الجماعة أو الشورى الجماعية التي تتضمن المشاركة لأفراد الجماعة والهيئات المكونة لها في صنع القرارات المعبرة عن إرادتها وسلطانها في تقرير مصيرها ، والتصرف في شؤونها العامة عن طريق الحوار الحر ، ومناقشة الآراء من أجل اختيار أفضلها - أي - أقربها لهدى الإسلام وشريعته وعدالته<sup>١</sup>. وتعرف الشورى الإيمانية بمعناها الواسع : أنها التعاون في تبادل الرأي ومداولته ، في أمر من أمور المؤمن أو الجماعة المؤمنة أو الأمة المؤمنة ، على نهج و أسلوب وأسس وقواعد تحقق أهدافاً وغايات تجتمع كلها لتبحث عن الحق أو ما هو أقرب إليه طاعة وعبادة ، ويكون النهج والأسلوب ، والأسس والقواعد والأهداف والغايات كلها ربانية يحددها منهاج الله . فتصبح الشورى بذلك نظاماً متكاملأ ، ونهجاً متناسقأ، يرتبط بمنهاج الله ، ارتباطاً متينأ ليكون جزءاً منه لا ينفصل عنه ، وهذا النظام المتكامل المتناسب المرتبط بمنهاج الله ارتباطاً عقيدة الإيمان ، يمثل القانون الثابت الدائم الذي لا يتغير ، والحق المطلق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه<sup>٢</sup>.

\* والشورى هي استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها<sup>٣</sup>. وبالنظر إلى أهمية الشورى فقد جعلها الله من أبرز صفات المؤمنين الصالحين فربط بينها وبين الاستجابة له تعالى وإقامة الصلاة . قال تعالى " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " آية ٣٨ .

<sup>١</sup> - د- توفيق الشاوي - فقه الشورى والاستشارة - دار الرفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المتصورة مصر ١٩٩٢م ط٣ ص٨٠.

<sup>٢</sup> - د- عدنان علي رضا النحوي - الشورى وممارستها الإيمانية - دار النحوي للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض السعودية ط٣ ص٢٢.

<sup>٣</sup> - د- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري - الشورى وأثرها في الديمقراطية - دراسة مقارنة - مدينة نصر القاهرة - دار الفكر العربي ١٩٩٦م - ص٤.

## ثانياً : الشورى وتطبيقاتها عند الرسول الكريم وخلفائه الراشدين :

كان الرسول وخلفائه الراشدين من بعده يستشيرون عامة الناس في الأمور المتعلقة بهم ، كما كانوا يستشيرون أهل الرأي والخبرة في بعض المسائل الخاصة .  
وتؤكد كتب السيرة النبوية ، أن الرسول الكريم جعل التشاور مع أصحابه سجية من سجايه ، حتى وصفه أبو هريرة بقوله : " ما رأيت أحد أكثر مشورة من رسول الله " <sup>١</sup> .

- الشورى هي طريق إلى وحدة الأمة الإسلامية ، ووحدة المشاعر الجماعية ، من خلال عرض المشكلات العامة ، وتبادل الرأي والحوار <sup>٢</sup> .  
وهناك الكثير من الممارسات التي تؤكد هذا المفهوم من خلال الحديث عن ممارسة الشورى عند الرسول محمد ﷺ ، وكيف انه ﷺ قد أكد مقولته " ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم " حيث أنه دائم التشاور مع أصحابه حتى في أموره الخاصة <sup>٣</sup> .  
وباعتبار أن الشورى فريضة من فرائض الإسلام التي أكد الرسول الكريم على إلزاميتها في المجتمع الإسلامي ذكر كثير من الباحثين والكتاب أوجه عديدة لأهمية الشورى ومكانتها بين المسلمين منها :

- أن الشورى ألفة للجماعة ومسبار للعقول وسبب إلى الصواب وأنها خير وبركة <sup>٤</sup> .  
وعليه فإن الشورى هي من مكونات نظام الحكم في الإسلام لذلك كان الرسول ﷺ وخلفائه هم أول من تمسك بالشورى وطبقها وهذه أمثلة تطبيقية للشورى عند الرسول الكريم وخلفائه الراشدين .

- من هذه الشواهد ما حدث يوم غزوة بدر الكبرى عندما أراد الرسول ﷺ أن ينزل بجيشه لملاقاة جيش قريش في إحدى المواضع تقدم منه رجل من المسلمين يقال له " الحباب بن المنذر " فقال له : أريت هذا المنزل أمزلاً أنزلكه الله ليس لنا ان

<sup>١</sup> - توفيق الشاوي - مرجع سابق - ص ٧٢ .

<sup>٢</sup> - د- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري - مرجع سابق - ص ٦ .

<sup>٣</sup> - حادثة الإفك على السيدة عائشة رضي الله عنها .

<sup>٤</sup> - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الصادر من دار الكتب المصرية القاهرة مصر - ١٩٦٧م - مجلد ١٦ - ط ٣ ص ٣٣ .

نتقدمه أو نتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فقال رسول الله ﷺ : بل هو الرأي والحرب والمكيدة فقال الحباب : يا رسول الله فإن هذا ليس بمنزل فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله ثم ما ورائه من القليب ثم نبنى عليه حوضاً فتملئه ماء ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون . فقال الرسول ﷺ : لقد أشرت بالرأي<sup>١</sup>.

وشاور رسول الله ﷺ أصحابه في أسرى بدر ، وهل يقتلهم أو يأخذ منهم الفداء فأخذ بالرأي الذي يقول بالعفو عنهم وأخذ الفداء .

- كذلك شاور رسول الله ﷺ أصحابه في غزوة أحد وهل يخرج لملاقاة جيش العدو خارج المدينة أم يظل بالمدينة ويتحصن بها ويقاتل بها وبعد المشاورة المطولة أخذ الرسول الكريم ﷺ بالقول الذي يؤيد الخروج من المدينة<sup>٢</sup>.

- غزوة الخندق والتي انتهت المشورة فيها بالأخذ برأي سلمان الفارسي وبناء الخندق على المدينة المنورة ، وقد أخذ الخلف الصالح الرسول ﷺ قدوة في تطبيقات الشورى ، فنجد المسلمون يتشاورون بعد وفاة الرسول ﷺ باختيار من يخلفه ويستقر الرأي على اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه<sup>٣</sup>. وإشارة إلى أن دولة الإسلام في عهد الصديق والبقية تقوم على مبادئ العدالة والشورى لكتاب الله وسنة نبيه نورد الآتي :

- ففي غزوة الروم جمع أبو بكر الصديق خيرة المسلمين من أمثال عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ليطلب رأيهم ومشورتهم في كيفية تنفيذ الغزوة وقد أبدى عمر بن الخطاب رأيه وأيده عبد الرحمن بن عوف والآخرين فأخذ بالرأي<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - السيرة النبوية لابن هشام - مجلد ثاني - مرجع سابق - ص ١٩٤.

<sup>٢</sup> - ابن كثير - المجلد الأول - ٦٢٩.

<sup>٣</sup> - ابن الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ص ٥.

<sup>٤</sup> - محمد يوسف الكاندهاوي - حياة الصحابة - دار المعرفة - بيروت لبنان الجزء الأول ص ٤٢٢.

وتتوالى الصور الصادقة لتطبيقات الشورى في عهد الخلفاء الراشدين وتتجلى هذه الصور في أروع وأنقى هيئتها في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي آمن بالشورى<sup>١</sup>. وعن ممارسة عمر للشورى قبل معركة نهاوند ، وبعد أن وصلت إليه أخبار أن جيوش الفرس قد تجمعت لمحاربة المسلمين وصدتها عن التوغل في إقليم فارس ، وفكر حينها عمر في الخروج بنفسه ليقود قوات المسلمين في قتال الفرس ، بيد أنه لم يشأ أن يتخذ القرار بغير شورى ، فنادى الناس للصلاة جماعة، وبعد الصلاة عرض الأمر على المسلمين وصارحهم بما كان ينوي فعله وطلب مشورتهم وتبادلوا الآراء وبعد جدال استقر الرأي أن يبقى أمير المؤمنين بالمدينة ويندب بدلاً منه رجلاً آخر لقيادة الجيش<sup>٢</sup>.

تلك النماذج من تاريخ الشورى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء أبو بكر وعمر وقد اكتفيت بذلك منعاً للإطالة ، مع أن تاريخ الدولة الإسلامية في عهدهما الزاهر " عهد الرسول والخلفاء الراشدين " مليئة بالأدلة العظيمة التي تؤكد قيام هذه الدولة على ركائز الشورى ممارسةً وتطبيقاً ، قولاً وعملاً . وإذا كان هذا هو حال الشورى ، فماذا عن الديمقراطية كما هي معروفة في المفهوم الغربي ؟ هذا ما سيتم تناوله في المطلب الثاني .

<sup>١</sup> -خالد محمد خالد - خلفاء الرسول - دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٩٨٥م - طبعة ثالثة ص ١١٢ .

<sup>٢</sup> -مصطفى أبو زيد فهمي - فن الحكم في الإسلام - المكتب المصري الحديث - القاهرة - مصر ١٩٨١م - ص ٢٣٤ .

## المطلب الثاني : الديمقراطية في الفكر الغربي :

تحظى فكرة الديمقراطية في يومنا هذا بشعبية عالمية ، ومعظم الأنظمة الحاكمة تحاول أن تدعي بأن لها إسهاماً معيناً في مضمار ممارسة الديمقراطية<sup>١</sup>.

### أولاً : تحقيق تاريخي :

يرجع مؤرخو الديمقراطية فكرة وجود هذا النوع من الحكم " الحكم الديمقراطي " إلى اليونانيون بشكل عام ، و إلى سكان أثينا بشكل خاص ، حيث كان لهم الفضل في تحقيق ما يسمى بالتحول الديمقراطي الأول ، أي بمعنى آخر التحول من فكرة ممارسة الحكم من قبل الأقلية ، إلى فكرة ممارسة الحكم من قبل الأكثرية ، وهذا التحول حدث في مدينة أثينا<sup>٢</sup>.

وكان المواطن يساهم في الشؤون العامة لدولة المدينة " أثينا " من خلال حق الاشتراك في وضع القوانين والحق في انتخاب رجال الحكومة ، الذين يمارسون الوظيفة التنفيذية تحت إشراف الجمعية الشعبية ، التي تتكون من مجموع المواطنين الأحرار من الذكور<sup>٣</sup>.

ومن أبرز من وضعوا أسس وقواعد مجد أثينا الديمقراطي " صولون " حيث أعطى للمواطن الأثيني فرصة كبيرة للمشاركة وقام بإنشاء المحاكم وإبراز سلطة القضاء ، وربط الديمقراطية والحياة السياسية بالقانون<sup>٤</sup>. ويقول صولون " لقد حررت الأرض مما كبلها ، ورددت إلى الحرية كثيرين كانوا قد بيعوا للرق " أي وضع حداً للعبودية وأعطى الحق لجميع الأثينيين أن يصبحوا أعضاء في الجمعية الشعبية الفقير والغني على قدر المساواة<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> - روبرت دال - الديمقراطية ونقادها - ترجمة غير عباس مظفر - دار الفارس للنشر والتوزيع - عمان الأردن ١٩٩٥م ص ١٢.

<sup>٢</sup> - روبرت دال - مرجع سابق ص ١١.

<sup>٣</sup> - د- مصطفى قلوش - الحريات العامة - عام ١٩٩٥-١٩٩٦م - مكتبة دار الإسلام - الرباط ص ١٨.

<sup>٤</sup> - د- عمر عثمان سعيد العمودي - مقالات في الديمقراطية وأساليبها وضماناتها - صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٨٧.

<sup>٥</sup> - د- إبراهيم أبراش - تاريخ الفكر السياسي - شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٩م ص ٧٥.

واستمرت فكرة حكم الأكثرية في التبلور والتشكل ومرت بمراحل عديدة ، فاختلفت تارة خاصة بعد اندثار المدن وانتهاء عهد الرق وتلاشي الحضارة الإغريقية في ظلمات القرون الوسطى ، عندما أصبحت الأرض إقطاعيات وممالك وإمبراطوريات مملوكة للأمرأء والملوك والأباطرة ، ملكية خاصة بما فيها ومن فيها ، واصبح البشر رعايا بعد أن كانوا مواطنين<sup>١</sup> ، ثم عادت للوجود بعد انتهاء عصر الإقطاع وبداية عصر النهضة وظهور ما يسمى بالدولة القومية حيث انتقل مفهوم الديمقراطية من إطار دولة المدينة إلى مجال الدولة القومية الأكثر سعة ، حيث افترض دعاة الديمقراطية بوجه عام ، ومنذ أواخر القرن ١٨ ، إن الوضع الطبيعي للديمقراطية يقع ضمن حدود الدولة - القومية ، أو ضمن حدود الدولة ، وانبثقت نتيجة لذلك رؤية جديدة لنظام سياسي يتم من خلاله لشعب يتمتع بالسيادة امتلاك كافة الموارد والمؤسسات الضرورية للقيام بالحكم وليس فقط حكم ذاته<sup>٢</sup>.

وبطبيعة الحال وفي ظل ما يسمى بالدولة القومية المترامية الأطراف ، كثيرة العدد من السكان لن يتأتى لهؤلاء السكان جميعاً الاجتماع في مكان واحد - كما كان يحدث في أثينا - لاتخاذ القرارات التي يرونها ضرورية لإدارة أمورهم ، لذلك تم انتخاب مجلس نيابي يتولى الحكم نيابة عن الشعب وباسمه ، حيث أصبح هذا المجلس يستمد سلطته من الشعب ، وبهذا ظهرت ما يسمى اليوم بالديمقراطية النيابية أو الديمقراطية غير المباشرة ، وقد نشأ النظام النيابي أول ما نشأ في إنجلترا ومر بمراحل طويلة حتى استكمل أركانه وأخذ شكل النظام النيابي<sup>٣</sup>.

### ثانياً : تعريف الديمقراطية :

من الصعب الاتفاق على تعريف شامل ودقيق للديمقراطية في ظل تعدد مفاهيمها لأنه ليس هناك تعريف متفق عليه فحسب ، بل إن بعض التعاريف غامض إلى حد يجعله عديم النفع ، والبعض الآخر واضح إلى حد يجعله غير متكامل<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - روبرت دال - مرجع سابق - ص ١٧-٢٧.

<sup>٢</sup> - د-عصمت سيف الدولة - الديمقراطية والوحدة العربية - مجلة المستقبل العربي - إصدار مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت لبنان - العدد ٦٠ فبراير ١٩٨٤م ص ٩٣.

<sup>٣</sup> - د-عصمت سيف الدولة - مرجع سابق - ص ٩٣-٩٥.

<sup>٤</sup> - الإرادة العامة للشعب في الميثاق الوطني - مطبوعات المؤتمر الشعبي العام - السنة ١٩٩٣م - ص ٨٢.

وكلمة ديمقراطية مشتقة من اللغة الإغريقية ، وتتكون من مقطعين هما " DOMAS " بمعنى الشعب ، و " KRATOS " بمعنى حكم ، فيكون معنى الكلمة حكم الشعب <sup>١</sup>.

- ويعرف روبرت دال " ROBERT DAHL " الديمقراطية الراهنة إنها نظام حكم الكثرة ، فيما سماها بالتحول الديمقراطي الثاني من الدولة - المدينة إلى الدولة - القومية <sup>٢</sup>.

- أما الآن تورين " ALAN TOURAINE " ، فيعرف الديمقراطية أنها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة ... ويضيف إنها القوة المجتمعية والسياسية التي تسعى إلى تغيير دولة الحق باتجاه يتلاءم مع مصالح المقيمين <sup>٣</sup>.

- إن الديمقراطية هي المشاركة الواعية والمسؤولية من جميع أفراد المجتمع ، في البناء والتنمية والتغيير لمجتمعهم نحو الأفضل ، بما في ذلك المشاركة السياسية <sup>٤</sup>. ومضمون التعاريف المختلفة للديمقراطية تدور في الواقع حول محور رئيسي وهو : حق الأفراد وأعضاء المجتمع السياسي في المشاركة الحقيقية في الوضع السياسي والتطور السياسي لبلادهم ، بهدف اختيار ممثليهم ، وقادتهم وحكامهم ، والمساهمة في صنع القرارات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر <sup>٥</sup>.

### ثالثاً : أنماط وصور الديمقراطية :

يورد بعض الباحثين أن هناك ثلاثة أنماط رئيسية من الديمقراطية <sup>٦</sup> :

- النمط الأول : يسمى بالديمقراطية الليبرالية ، حيث يتولى أهمية مركزية للحد من سلطة الدولة عن طريق القانون ، أو عن طريق الاعتراف بالحقوق الأساسية .

<sup>١</sup> - عبد الله محمد السعيد - رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ٩٨-١٩٩٩ م كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط - جامعة محمد الخامس ص ٥٦.

<sup>٢</sup> - روبرت دال - مرجع سابق - ص ٣٦١.

<sup>٣</sup> - آلان تورين - مرجع سابق ص ٣٥.

<sup>٤</sup> - د-وهية غالب فارغ - المرأة والديمقراطية والتحديث في اليمن - مجلة الثوابت - العدد ٥ يونيو ١٩٩٥ م ص ٤٤.

<sup>٥</sup> - د-عمر عثمان العمودي - مقالات في الديمقراطية - العدد ٨٨٧ صحيفة ٢٦ سبتمبر ص ٥ تاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩ م.

<sup>٦</sup> - آلان تورن - مرجع سابق ص ٤٠.

- النمط الثاني : يسمى الديمقراطية الدستورية ، ويولي أكبر أهمية للمواطنة ، للدستور أو للأفكار الأخلاقية أو الدينية التي تؤمن وحدة المجتمع وتكامله ، وتبني القوانين على أساس متين ، وفي هذا النمط تتقدم الديمقراطية بحكم إرادة المساواة أكثر مما تتقدم بحكم الرغبة بالحرية ، وهذه التجربة ذات محتوى مجتمعي أكثر منها سياسي ، كما رآها " توكفيل " ، وهذا النمط نموذج الولايات المتحدة الأمريكية .
- النمط الثالث : يسمى الديمقراطية التنازعية ، فهو الذي يشدد على الصفة التمثيلية المجتمعية التي يتمتع بها الحكام ، وهذا النمط يعارض بين الديمقراطية التي تدافع عن مصالح الفئات الشعبية ، وبين الأوليغارشية. ويرى باحثون آخرون أن هناك ثلاثة صور للحكم الديمقراطي :<sup>١</sup>.
- الصورة الأولى : تتمثل في الديمقراطية المباشرة والتي يباشر فيها الشعب السلطة بنفسه دون وسيط وتعتبر هذه الصورة أنها النموذج المثالي للحكم الديمقراطي الصحيح ، على أساس أنها تحقق مباشرة الشعب لسيادته ، وممارسة السلطة بنفسه ، وبطرق مباشرة بلا نيابة ولا وكالة .
- الصورة الثانية : تسمى الديمقراطية النيابية ، وتقوم على أساس أن ينتخب الشعب عدداً من النواب يكونون ما يسمى بالبرلمان الذي يتولى ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه لمدة محدودة .
- أما الصورة الثالثة من الديمقراطية : فهي الديمقراطية شبه المباشرة ، وهو أن يشترك الشعب في شؤون الحكم بجوار الهيئة النيابية ، وتجعله رقيباً عليها ، وعلى السلطة التنفيذية عن طريق عدة وسائل من أهمها الاستفتاء الشعبي ، والاعتراض الشعبي والاقتراع الشعبي ، وكذلك حق إقالة النائب ، وحق حل البرلمان وحق عزل رئيس الجمهورية .

<sup>١</sup> - عبد الغني بسيوني عبد الله - النظم السياسية - الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت لبنان ١٩٨٤ م ص

## رابعاً : خصائص الديمقراطية :

تسعى الديمقراطية إلى إيجاد نوع من الحكم ينأى بالإنسان عن الاستبداد في شؤون الحكم ، ويشترك أكبر عدد من الشعب في تحمل مسؤولياته في إدارة شؤون وطنه ، بحيث يعمل الحكم الديمقراطي على بناء مؤسسات ديمقراطية تعمل على ذلك<sup>١</sup>.

وأهم مؤسسات الحكم الديمقراطي خاصة النظام النيابي منه هو البرلمان الذي يتكون من مجموعة من النواب ينتخبهم الشعب لممارسة السلطة نيابة عنه وباسمه ، ويقوم هذا النظام النيابي على أربعة أركان أساسية هي : وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية ، وتأقيت مدة العضوية في الهيئة البرلمانية ، وتمثيل النائب للأمة بأسرها ، واستقلال الهيئة النيابية عن الناخبين<sup>٢</sup>.

ويمكن تلخيص خصائص الديمقراطية في نقاط عدة أهمها<sup>٣</sup>:

- ١- أن الديمقراطية تسعى للخروج بأفضل نظام عملي
  - ٢- تعمل الديمقراطية على تحقيق الحد الأعلى من الحرية الممكنة
  - ٣- تعتبر الديمقراطية عاملاً وسبيلاً للنمو البشري .
  - ٤- كما أنها أي الديمقراطية تعمل على حماية المصالح الشخصية .
- ويؤكد منظرو الديمقراطية من لوك إلى روسو إلى توكفيل ، أن الديمقراطية لم تكن تكتفي بطرح المساواة بالحقوق بصورة تجريدية ، بل أنها كانت تدعو إلى المساواة على سبيل مكافحة التفاوتات والاجحافات القائمة ، لا سيما التي تحول دون الوصول إلى مراكز القرار العام<sup>٤</sup>.

• وبعد هذه الإطلالة السريعة على مفهوم الشورى والديمقراطية ، في هذا المبحث ، خلصنا إلى أن اختلاف الحقوق والحريات العامة في الشورى عنها في الديمقراطية المعاصرة ، من حيث أن في الشورى تتحول هذه الحقوق إلى

<sup>١</sup> - روبرت دال - مرجع سابق - ص ١٤٤.

<sup>٢</sup> - د. عبد الغني بسيوني عبد الله - مرجع سابق - ص ٢٠٨.

<sup>٣</sup> - روبرت دال - مرجع سابق - ص ١٤٤ وما بعدها .

<sup>٤</sup> - آلان تورين - مرجع سابق - ص ٣٥.

واجبات اجتماعية ودينية ، بما يحقق المقاصد الشرعية ومصلحة الفرد والجماعة  
شريطة عدم طغيان أحد الجانبين على الآخر كما أن هذه الحريات موصوفة  
ومقيدة بضوابط من الشريعة خاضعة لتقلبات الأهواء ، ويترتب على ذلك أنها  
تحكم تصرفات الأمة ورغباتها .

بينما يلاحظ في الديمقراطية المعاصرة أنها تغلب الجانب الفردي ، بحيث تكون هذه  
الحريات والحقوق مطلقة لا يحدّها إلا ضابط عدم الإضرار بالغير في حدود القانون  
... وهذا الأخير يمكن تعديله بسهولة كما أنه متفاوت من بلد إلى آخر ، بحيث يكون  
الفعل محرماً في بلد ، بينما نجده مسموحاً به ولا تحريم عليه في بلد آخر .

وبذلك تصبح الحقوق والحريات في الديمقراطيات المعاصرة قيماً نسبية تتحكم  
فيها رغبات وميول الأكثرية<sup>١</sup> ، وترتبط الشورى بسيادة الشريعة التي هي  
مصدرها ، بينما تعطي الديمقراطية السيادة للدولة ، وتعتبر سلطتها في التشريع  
الوضعي مطلقة لا تتقيد بمبادئ الشريعة<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -د- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري - مرجع سابق ص ٤٢٨ .

<sup>٢</sup> -د- توفيق الشاوي - مرجع سابق ص ١٢ .

## المبحث الثاني : الديمقراطية في اليمن

لقد بدأت اليمن منذ ١٩٦٢م مرحلة جديدة في حياتها السياسية المعاصرة ، بعد إعلان الأهداف الستة للثورة والتي تضمن الهدف الأول منها : إقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق بين الطبقات ، كما تضمن الهدف الرابع : إنشاء مجتمع ديمقراطي عادل ، مستمد أنظمتها من روح الإسلام<sup>١</sup>.

إلا أن قيادة الثورة انشغلت بتثبيت دعائم النظام الجمهوري خلال السنوات السبع الأولى من عمر الثورة عبر حروب شرسة مع فلول الملكية المباداة ، ولقد كانت أول محاولة بصدور أول دستور مؤقت في تاريخ ٨ مايو ١٩٦٣م ، ثم إنشاء المجلس الوطني في العام ١٩٦٧م الذي عمل على إصدار الدستور الدائم عام ١٩٧٠م ، والذي نصت المادة الأولى منه على أن " اليمن جمهورية شوروية مستقلة " وتم بناء على ذلك لإجراء انتخابات تشريعية أفرزت أول مجلس نيابي في العام ١٩٧١م وهو مجلس الشورى الذي بلغ عدد أعضائه "١٥٩" عضواً ، غير أنه وبسبب الصراعات السياسية في الفترة التي أعقبت ذلك واستثناء الفساد المالي والإداري ، ولأن الديمقراطية لا تنمو ولا تزدهر في مثل تلك الأجواء ، فقد تم مع مجيء حركة ١٣ يونيو التصحيحية في العام ١٩٧٤م تجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور الدائم بحيث استبدل بإعلانات دستورية<sup>٢</sup>.

وبالرغم من أن بعض الصيغ النظرية التي احتواها الدستور وبعض الوثائق الأيدلوجية، كانت تؤكد على نوع من المشاركة السياسية والاجتماعية للمجتمع اليمني مما يضمن للفرد حريته وأدميته ، لكن الممارسة عموماً كانت متواضعة وكانت مخيبة للآمال<sup>٣</sup>.

وكان عام ١٩٧٨م عصيباً في اليمن ، فقد عصفت رياح الاضطراب السياسي ، وصراعات السلطة بقوة في بنى الحكم اليمني ، فقبل سنة لقي الرئيس إبراهيم الحمدي حتفه في حادث غاشم ، ولم يكد يمضي العام حتى لقي خلفه الرئيس

١- أحمد الملك سعيد عبده / البعد الديمقراطي للوحدة اليمنية / مجلة الثوابت / العدد ٦ / يونيو ١٩٩٦م / ص ٣.

٢- عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ١٧.

٣- أحمد الملك سعيد عبده - مرجع سابق ص ٨.

أحمد حسين الغشمي مصرعه في حادث الحقيبة الدبلوماسية القادمة من عدن وبعد يومين من حادث صنعاء قتل في عدن الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي ، وساد الاضطراب ربوع البلاد ، وفقد المواطن العادي الأمل في أن تقوم قائمة لهذه الدولة التي يتراجع نفوذها وهيبتها إلى أسوار العاصمة ، وتراجع السياسيون المجربون من المواجهة ، وكان منصب الرئاسة يفرع كل الشجعان<sup>١</sup>.

وفي يونيو استدعي المقدم علي عبد الله صالح قائد منطقة تعز إلى صنعاء وقام في ١٧ يوليو ١٩٧٨م مجلس الشعب التأسيسي الذي تحول إلى جمعية تأسيسية ، بانتخابه لمنصب رئيس الجمهورية ، وكانت هذه المرة الأولى منذ ثورة ١٩٦٢م التي يقيم فيها رئيس دولة في صنعاء في ظروف شرعية<sup>٢</sup>.

إذاً في ظل هذه الأجواء الجد معقدة هذا الرئيس كيف ينظر للمفهوم الشوروي والديمقراطي<sup>٣</sup> وكيف تم ملئ هذا الفراغ السياسي على الساحة<sup>٤</sup> ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المبحث .

<sup>١</sup> - أ- ناصر الدين النشاشي / اليمن ذلك المعلوم / عرض صحيفة ٢٦ سبتمبر / العدد ٨١٢ / تاريخ ١٦-٧-١٩٩٨م.

<sup>٢</sup> - جمال فاضل / عرض العربية السعيد منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح مرجع سابق ص ٦.

## المطلب الأول : التدرج الديمقراطي ٧٨-٨٩م

تارة يكون الفكر والمفكرون هم الأعلون ، وهم الذين يشكلون الواقع السياسي حسب إرادتهم ومقولاتهم ، وتارة تكون الوقائع المادية هي الحقيقة وسيادة الميدان ، وكلما كان الفكر لصيقاً بالواقع نابعاً منه ومتفاعلاً معه ، كان أقرب إلى الفكر العلمي ، وربط الفكر بالواقع هو المحك العملي للحكم على الأفكار والنظريات<sup>١</sup>.

“ منذ أن ألقت الأقدار على كاهلي حمل أمانة قيادة الأمة ، وجدت نفسي مشغولاً بجملة من الهموم التي كان في مقدمتها خطورة ترك الساحة خالية من فكر وطني ، وفي فراغ سياسي نظراً لأن ذلك الفراغ كان يشكل ثغرة لا نأمن معها من تسرب أفكار الآخرين برمتها على ما في ذلك من مخاطر ، ولكم كان يحز في نفسي رؤية مجاميع من أبناء اليمن تمزقهم الخلافات الطاحنة جراء الانحياز لهذا الفكر الدخيل أو ذاك ، بل لكم كان يشق علي أكثر أن ينهي التأثير الفكري ببعضهم إلى حد أفضى إلى التبعية لجهات دولية ، والتخلي عن ولائهم الوطني لليمن أرضاً وشعباً”<sup>٢</sup>.

بهذا الوضوح يشرح لنا الرئيس صالح الحالة السياسية البائسة على الساحة اليمنية في بداية تسلمه السلطة ، وبدأ السعي لكي يحقق انتصار التلاحم الوطني ، وتقديم جبهة موحدة .

“كانت إقامة التعددية الحزبية مباشرة في تلك المرحلة خطأ فادحاً ، في بلد لا يوجد فيه تقليد ديمقراطي ، ولم يمارس فيه الانتخاب العام أبداً ، لم يكن ينبغي حرق المراحل بشكل غير مسؤول ، ولم يكن أمراً جدياً أن نقترح كما فعل البعض إقامة نظام الأحزاب فوراً ، لأن ذلك كان سيؤدي إلى الانقسام والشلل والبلبلة ، كان يتوجب على عكس ذلك تجميع القوى الحية للأمة ، وبخاصة التشكيلات السياسية والنقابية داخل حركة واسعة الانفتاح ، تستطيع أن تختبر أول شكل للانتخاب العام ، هذا ما فعلناه بتأسيس المؤتمر الشعبي العام ، فتح ذلك الطريق إلى حياة

<sup>١</sup> - د/ إبراهيم أبراش - تاريخ الفكر السياسي - شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع - الرباط ١٩٩٠ ص ٣-٢٠-٣٢.

<sup>٢</sup> - ناصر الدين النشاشيبي - اليمن ذلك المعلوم - عرض صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨١٢ لعام ١٦ يوليو ١٩٩٨ م من كلمات الرئيس .

ديمقراطية تبدأ مع انتخابات المجالس المحلية للتطوير التعاوني في العام ١٩٨٥م ثم في يوليو ١٩٨٨م مع الانتخابات البرلمانية للاقتراع العام<sup>١</sup>. إذن هذا هو الإطار الذي اختطه الرئيس للتدرج الديمقراطي.

### الفرع الأول : القنوات الديمقراطية

#### أولاً : لجنة الحوار الوطني ١٩٨٠م :

“أيها الاخوة المواطنون : إن الديمقراطية التي نؤمن بها .. هي ضرورة ماسة لإعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية التي حرّموا منها طويلاً .. وانطلاقاً من ذلك كان قرارنا بتوسيع صلاحيات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه من ذوي الكفاءات العلمية والعملية والعناصر الوطنية المخلصة”<sup>٢</sup>.

بعد أن إصدار الإعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م والخاص بتوسيع اختصاصات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه ، وإيماناً منه بتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي<sup>٣</sup> ، اختار الرئيس حلاً واقعياً هو خلق نوع من التجمع السياسي هدفه في حينه تشكيل لجنة حوار من القوى السياسية ، حيث تستطيع كل الأحزاب الناصرية والبعثية والإخوان المسلمون والاشتراكيون والبراليون ، والمحافظون والدينيون أن تعبر عن رأيها وتعمل به معاً<sup>٤</sup>.

وعندئذ صدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٨٠م الذي بموجبه أنشئت لجنة موسعة للحوار الوطني تضم المثقفين والمفكرين وأعضاء من مجلس الشعب التأسيسي ، وبقية الفئات وقطاعات الشعب ، بحيث تمثلت اللجنة مختلف التيارات السياسية على الساحة اليمنية ، وقد تولت اللجنة مشروع الميثاق الوطني ، ولقد نص القرار الجمهوري على أن تقوم لجنة الحوار برفع الصيغة التي يتم الوصول إليها

<sup>١</sup> - جمال فاضل - مرجع سابق - ص ٦ - من كلمة للرئيس .

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد الأول - ص ٧٠-٧١ .

<sup>٣</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ١٨ .

<sup>٤</sup> - جمال فاضل - مرجع سابق - ص ٦ .

وبلورتها في مضمونها النهائي لمشروع الميثاق الوطني إلى الأخ الرئيس تمهيداً لطرحه على مؤتمر شعبي عام<sup>١</sup>.

### ثانياً : الميثاق الوطني ١٩٨٢م:

“ لقد كان في طبيعة همومي ، منذ الأيام الأولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا المؤمن الصادق أن أعثر على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه ، وأهداف ثورته ، إن تاريخنا مرجع لا نظير له ، إذا حاولنا أن نستقي منه ملامح شعبنا وأصالته ، ونستنبط من خلال هذه الملامح توجهه الرائد نحو المستقبل ، ثم إن لقاء واحداً ، مع شريحة من أبناء شعبنا ، تكافئ قراءة ألف صفحة في كتاب التاريخ ، وهل التاريخ إلا أشخاص تتحرك على مسرحه في أدوار غير مدونة ؟ وهؤلاء هم الذين يصنعون الحياة ”<sup>٢</sup>.

ويضيف الرئيس واضعاً ملامح المشروع السياسي المجتمعي قائلاً :

“ إن الميثاق الذي يجب أن تعدّه كل القوى المخلصة الوطنية ، من الضرورة أن يكون معبراً بصدق عن طموحاتنا المشروعة ، وعن أهدافنا الوطنية ، وعن مسيرة البناء والتقدم التي ننشدها والحقوق والواجبات التي يجب على كل منا أن يلتزم بها بحيث يصدر هذا الميثاق الوطني عن قناعة تامة من أبناء الشعب جميعاً ومن القيم المرتبطة بامتلاك شعبنا الوضوح في المبدأ والهدف والمسيرة منطلقاً من إيمانه بالله وتمسكه بعقيدته الإسلامية وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة ورسوخ ولائه الوطني ، ووحدته الوطنية واحتفاظه بشخصيته وهويته وذاتيته الثقافية ”<sup>٣</sup>.

هذا الأسلوب الجديد للرئيس ، فتح المجال أمام المواطنين كافة للمشاركة والإسهام في الإطار النظري للعمل السياسي ، عبر المناقشة والجدل ، والفهم والإفهام ليكون قناعة جماهيرية متكاملة .

وقد استغرق إعداد مشروع الميثاق الوطني ما يقارب العامين على الرغم من العمل والجهد المتواصلين من قبل اللجنة ، وقد قامت هذه اللجنة بتوزيع استمارات

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق ص ١٩ .

<sup>٢</sup> - من خطابه / الميثاق الوطني / مطبوعات المؤتمر الشعبي العام .

<sup>٣</sup> - من خطابه بعيد الثورة السابع عشر - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ١٩ .

الاستبيان على فئات الشعب من مختلف المستويات ، والتقت بال جماهير وحاورتها واستأنست بوجهة نظرها ، من خلال المؤتمرات الشعبية المصغرة ، ودرست آراءها بكل عناية وحرص ليكون هذا المشروع منطلقاً من عقيدة الشعب وأصالته ، بحسب توجيهات القائد ، محققاً لأهداف ثورته المظفرة ومعبراً عن تطلعاته وطموحاته ، ثم قامت برفع هذا المشروع " الميثاق الوطني " إلى الرئيس مرفقاً بتقرير شامل يوضح كل الخطوات التي قامت بها اللجنة والحوارات التي أجرتها ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، بل رأت القيادة أن تتوج ذلك العمل الطويل بعقد مؤتمر شعبي يمثل كل فئات الشعب وقطاعاته ، حيث صدر القرار الجمهوري المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٨٢م بشأن تكليف لجنة الحوار الوطني بالتحضير للمؤتمر الذي عقد في الفترة ٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٢م، وقد كان إقرار الصيغة النهائية للميثاق الوطني من أهم مقررات هذا المؤتمر وأعظمها على الإطلاق ، وتطرق هذا الميثاق إلى مسألة الديمقراطية مؤكداً على أنها الضمانة الأساسية لحماية الحريات ولقيام علاقات سوية متطورة بين مؤسسات الحكم وبين الشعب والدولة وبين الفئات الشعبية وبين المواطن والوطن<sup>١</sup> .

وعن الهدف لهذا الميثاق الأسمى يوضحه لنا الرئيس قائلاً :

" لقد قصدنا من الميثاق الوطني أن نبلغ الإنسان اليمني أقصى حدود الحرية ، وأنبل مفهوم للكرامة"<sup>٢</sup> ، ويضيف معبراً عن الديمقراطية :

" إن الظروف التي غابت فيها الديمقراطية عن الحياة السياسية في اليمن ، هي ظروف غير طبيعية ارتبطت دائماً بغياب الاستقرار والتّيمية ، وأحياناً بغياب الوحدة"<sup>٣</sup>

وبهذا أظهر الحكم قدرة على استيعاب الواقع والاستفادة من التاريخ ، وأبان عن عمق معرفي للتاريخ مستخلصاً منه العبر والدروس ، ومدرّكاً لحقيقة الازدهار الحضاري القديم ، فعندما تراجع العمل بها ( أي الشورى ) حلت الدويلات محل الدولة المركّزية والقبائل المتصارعة محل المجتمع المتماسك ، واختزلت هذه الحقيقة في الميثاق الوطني في أن الشعب اليمني لم يصنع

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ١٩-٢٠.

<sup>٢</sup> - سنوات من برق - عبد الرزاق فرفور - مرجع سابق - ص ٦٨.

<sup>٣</sup> - من حديثه لمجلة الحسام اللبنانية ٤-٧-١٩٩٠م المجلد ١٠ - ص ٨٠.

حضرته القديمة إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام ، ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل حكم الشورى والمشاركة الشعبية<sup>١</sup>.

وأصبح هذا الميثاق بمثابة عقد اجتماعي بين مختلف القوى والفئات الاجتماعية وقوى وشرائح الشعب لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي تعزيزاً للوحدة الوطنية حتى تتظافر الطاقات والجهود من أجل بناء اليمن الجديد .

### ثالثاً : المؤتمر الشعبي العام ٨٢ م : يقول الرئيس :

“ إن المؤتمر الشعبي العام لن يكون حزباً طبقياً ، أو فتوياً توجهه وتسيره فئة متميزة من الشعب ، بل هو إطار وتجمع شعبي لكل أبناء الشعب اليمني ”<sup>٢</sup>.

“ الإخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام .. تحية طيبة .. إن هذا المؤتمر والممارسات الديمقراطية التي نعيشها ، هي نتيجة حتمية للممارسات التي سبقت العمل الديمقراطي وهي ممارسة انتخاب الهيئات الإدارية للتعاونيات وللاتحاد العام للتعاون الأهلي للتطوير أيضاً ، فقد كانت تأكيداً للممارسات الديمقراطية وخلال الأعوام الماضية تم إنشاء المجالس البلدية وانتخابها بطريقة حرة وديمقراطية ، كما تم إنشاء الجمعيات الزراعية والنقابات واتحاد طلاب اليمن وعدد من النقابات والجمعيات الحرفية والمهنية وهذا يعتبر توسعاً لقاعدة المشاركة في الحكم ويأتي مؤتمر اليوم من ألف عضو من خيرة أبناء الشعب من الذين حازوا على ثقة المواطنين ”<sup>٣</sup>.

إن أصبحت الديمقراطية الفتية من خلال هذه المنافذ قادرة على الفعل الديمقراطي والمشاركة الشعبية ، حيث مثل إنشاء المؤتمر الشعبي نقلة شمولية على طريق الممارسة الديمقراطية ، وصدر القرار الجمهوري رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢م بقيام المؤتمر الشعبي العام وتحديد عضويته بألف عضو يتم انتخاب ٧٠% منهم ، وتعيين ٣٠% من قبل الدولة ، وحدد القرار الجمهوري رقم ٥٤ لعام ١٩٨٢م مهام المؤتمر الشعبي العام ومن أبرزها : إقرار الميثاق الوطني وتحديد أسلوب العمل لتطبيق الميثاق الوطني ، وعقد المؤتمر الشعبي العام أول دورة له في

<sup>١</sup> - النشاشيبي - مرجع سابق - ص ٧.

<sup>٢</sup> - من خطابه - عبد الرزاق فرفور - مرجع سابق ص ٥٨.

<sup>٣</sup> - من خطابه في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي ٣١-٨-١٩٨٢م - المجلد الثاني ص ٢١٠.

أغسطس ١٩٨٢م ، وبعد عامين انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر في أغسطس ١٩٨٤م ، كما انعقدت الدورة الثالثة في أغسطس ١٩٨٦م بعد أن تم انتخاب ممثلي المواطنين فسي عضويته في كل مراكز الوحدات الإدارية في الجمهورية ، ومن خطاب الرئيس في الجلسة الافتتاحية قال : "المؤتمر الشعبي العام قد أكسب العمل السياسي في بلادنا خصوصيات متميزة ، وأعطاهما دفعا أقوى نحو المزيد من العطاء والرسوخ ، وعزز طموح الوحدة الوطنية لشعبنا التي هي أساس كل النجاحات التي تشهدها بلادنا في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وغيرها " ، وانهقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الشعبي العام في الفترة ١٢-١٥ نوفمبر ٨٨م وقد تميزت هذه الدورة بالنقاش الديمقراطي الواضح حول مختلف القضايا<sup>١</sup>.

من الواضح أن إيجاد إطار سياسي وطني تجتمع تحت مظلة كل القوى الوطنية مثل أحد الهموم الرئيسية للرئيس صالح فالتفت تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام التيارات المختلفة من الإسلاميين إلى الماركسيين ، وأصبح تنظيماً وسطاً غطى مساحة واسعة من يسار اليمين إلى يمين اليسار<sup>٢</sup>.

#### رابعاً : انتخاب المجالس المحلية ١٩٨٥م :

تبرز لنا الأهمية لدور المجالس المحلية عبر هذا الإيضاح للرئيس :  
" ... حيث أكدنا على أهمية ترجمة مبدأ ديمقراطية التخطيط بهدف أن يسهم الشعب برأيه وبأفكاره وملاحظاته في صياغة خطته الجديدة عبر المجالس المحلية لتطوير التعاوني والمؤسسات الشعبية الأخرى ، وبحيث يكون رأي الشعب هو الذي يحدد الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة التي يتعين أن تكثف كل الجهود الشعبية والرسمية من أجل إنجازها تحقيقاً لمبدأ ديمقراطية التنمية وشموليتها إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً ومردوداً بإذن الله<sup>٣</sup> .

ووفقاً للعديد من الفعاليات التعاونية والشعبية التي استهدفت تقويم التجربة التعاونية ونتائجها حتى نهاية العام ١٩٨٤م ، واستناداً إلى المحددات الفكرية

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٢٠-٢١.

<sup>٢</sup> - النشاط الشعبي - مرجع سابق - ص ٧.

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث / المجلد ٧ و ٨ ص ٢٧ .

والنظرية للميثاق الوطني ، في ظل مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، صدر القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٥م الخاص بإنشاء المجالس المحلية للتطوير التعاوني كأساس متطور للممارسة الديمقراطية<sup>١</sup>. وانطلقت انتخابات الهيئات الإدارية للمجالس المحلية في الأيام ٥-٦-٧ أكتوبر ١٩٨٥م . طبقاً للمادة "٥" من القانون ، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ١٨٢٣ عضواً في الهيئات الإدارية للمجالس المحلية وعددها ٢١٣ مجلساً وأكد الرئيس أن مهام الهيئات الإدارية للمجالس المحلية لا تنحصر على ترميم مدرسة أو بناء فصل أو شق وصيانة طريق ، بل إن مهام رئيس المجلس المحلي مثل رئيس الحكومة المحلية ، يتحمل مسؤوليته في عملية جمع الشخصيات الاجتماعية والدينية ، والخيرية في المنطقة للتشاور وفي حل قضايا المنطقة ، باعتبار أن مسؤولية بناء اليمن الجديد تقع على عاتق جميع أبناء الشعب اليمني ، وقد مثلت هذه الانتخابات اكتمالاً لبنيان المجالس المحلية للتطوير التعاوني<sup>٢</sup>.

وأبرز سمات الديمقراطية في الوظيفة التعاونية تمثلت بمميزات أساسية عند التطبيق أهمها الآتي<sup>٣</sup>:

- ١- تطبيق سياسة مفتوحة مرنة قائمة على المبادئ الديمقراطية العامة الواضحة والمفهومة عند الغالبية العظمى من السكان ، وتطبيق هذه السياسة جعل الديمقراطية التعاونية قادرة على متابعة العديد من الظواهر الاجتماعية وإيجاد الأساليب الملائمة للأشكال الديمقراطية المساهمة في تعزيز مسار المجتمع الديمقراطي.
- ٢- الاستناد إلى القاعدة الشعبية باعتماد أسلوب الحوار الهادف لتوطيد الحقائق ، وتثبيتها والتقاط الأفضل منها وبذل الجهود الجادة لخلق التفاعل وتعميق الروابط بين القيادة والقاعدة عبر التواصل المستمر بينهما ، والمتمثل في النزول الميداني والالتقاء بالناس ومعرفة ما عندهم وإيصال المعلومات

<sup>١</sup> - عبد الرزاق فرفور - مرجع سابق - ص ٨٢-٨٣.

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٢١ .

<sup>٣</sup> - عبد الرزاق فرفور - مرجع سابق - ص ٨٣-٨٤ .

إلى الجهات المسؤولة عن تسيير الأعمال أو الإشراف عليها لتكون على علم بكل ما هو جديد وجدير بالاهتمام .

٣- اتباع أساليب التهيئة والإعداد لمستلزمات العمل المتوجهة نحو المواطنين ، بهدف إسهامهم بنصيب وافر في صياغة القرارات السياسية التي ترتبط بحياتهم وتحضيرها وإصدارها وتنظيم المقدمات اللازمة لنقل المعلومات إلى الجماهير من أجل ضمان مشاركة أفرادها بفعالية في البناء وضمان مشاركة أفراد الوحدة الإدارية وممارستهم حقوقهم في الإدارة والمراقبة . ويأتي وصف الرئيس للانتخابات بشقيها الاقتصادي والسياسي : " إن الانتخابات جمعت بين شقين .. المشاركة في العمل السياسي من خلال المؤتمر الشعبي العام ، والمشاركة في العمل التنموي من خلال المجالس المحلية للتطوير التعاوني ، فالانتخابات حققت خطوة إيجابية ليكون المجتمع الديمقراطي التعاوني الذي نص عليه الهدف الرابع من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة .. حقيقة في واقع الحياة وليس مجرد شعار "١.

#### خامساً مجلس الشورى ١٩٨٨م : يقول الرئيس :

" إن النجاح الذي تحقق في عملية انتخابات مجلس الشورى التي تمت بتوفيق الله ورعايته وفني جو ديمقراطي حر ونزيه ، يجسد أصالة شعبنا الحضارية في الشورى ... وقد تحقق بذلك أكبر المنجزات وأعظم المكاسب الديمقراطية على طريق تعزيز وترسيخ قاعدة المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار السياسي وفي تحقيق مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه "٢.

وتحقيقاً لهدفه في خلق ظروف حياة ديمقراطية ، قد وضع قيد التطبيق في تجربة الانتخاب العام لبرلمان حقيقي أطلق عليه اسم مجلس الشورى ، ولقد وجه الدعوة لمجلس الشعب التأسيسي بتاريخ ٨ يونيو ١٩٨٧م للإعداد لانتخابات مجلس الشورى خلال العام ١٩٨٨م تطبيقاً لما جاء في الدستور وبناء على قانون الانتخابات الصادر

١- من خطابه المجلد الخامس ص ٢١٠.

٢- من خطابه أمام مجلس الشورى بتاريخ ١٧-٧-١٩٨٨م المجلد ٧-٨-ص ٤٠٧.

في ٢١ أغسطس ١٩٨٠م ، وتم الإعداد والإشراف على سير عملية الانتخابات بنجاح تام في شهر يوليو ١٩٨٨م<sup>١</sup> .

وقد أتت النتائج بمفاجئات عديدة ، وأجاب الرئيس على الذين أسفوا لسقوط المرشحين المقربين من السلطة " أنه عندما نختار التوجه نحو الديمقراطية يتوجب احترام قوانين اللعبة والقبول باحتمالات الانتخاب العام"<sup>٢</sup> .

يتأكد لنا هنا أنه أدرك قيمة الحرية في السياسة بأنها لا تقل عن أهمية الحرية في الاقتصاد والتجارة ، فأخذ يعيد النظر في الأساليب الدكتاتورية عن طريق انتهاج ممارسة ديمقراطية يمكن القول بأنها مرحلة متقدمة ، لا هي بالشمولية القائمة على طغيان الرأي الواحد والحزب الواحد .. ولا هي بالتعددية القائمة على الانتخابات البرلمانية والتداول السلمي للسلطة - إنها التعددية في إطار جبهوي ، انبثق عنها الميثاق الوطني كمحصلة للحوارات السياسية ، وما يترتب عليها من ولادة للمؤتمر الشعبي العام الذي شاركت فيه جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية في خطوة وإن كانت أقل من التعددية والعلنية المطلوبة ، إلا أنها بدأت جريئة ومتقدمة قياساً للظروف المحيطة، وكانت المشاركة السياسية شبه العلنية نهاية لمرحلة محكومة بلغة العنف والألغام والمدافع والبنادق .. وبداية لمرحلة سادت فيها العقلانية السلمية ، جهزت للدخول في أول انتخابات برلمانية توفرت لها الحدود الدنيا من النزاهة ، ونتج عنها انتخاب مجلس الشورى الذي أصبح فيما بعد جزءاً من أول برلمان للوحدة<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - عشرون عام من العطاء - مرجع سابق - ص ٢١.

<sup>٢</sup> - جمال فاضل - مرجع سابق - ص ٦.

<sup>٣</sup> - عبده محمد الجندي - ١٧ يوليو في خارطة التاريخ المعاصر - صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨١٢ - ١٦ يوليو ١٩٩٨م.

## الفرع الثاني : في المفهوم الديمقراطي :

### أولاً الديمقراطية و العدل الاجتماعي :

“ و الديمقراطية تصبح قاصرة على تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء تطبيقها ، حتى ولو كان كاملاً أو إلى أقصى حدود التطبيق ما لم يرافقها وجود العدل الاجتماعي ، الذي لا يبقى معه وجود لغني مترف بغير حدود أو إلى حد البطر أو السفه ، ولا لفقير طاو يكاد يموت من الجوع لأنه لا يكاد يجد ما يأكل أو يسد به الرمق ، والعكس صحيح هو الآخر ، لا قيمة للعدل الاجتماعي ما لم يقترن وجوده بوجود ديمقراطية حقه تجعل الشعب مصدر كل السلطات وصاحب القول الفصل في كل ما يتعلق بمصيره وقضايا وطنه ”<sup>١</sup>.

ورغم قصر هذه العبارة للرئيس ، إلا أنها تحمل أكثر من دلالة و أكثر من تفسير وتختزل في طياتها نقاشات دامت أجيالاً ، واستغرقت كتباً ومقالات عديدة .

### ثانياً : الأمسيات الرمضانية :

“ لقد كانت لي أيها الأخوة المواطنين لقاءات كثيرة وعديدة لا سيما خلال أمسيات شهر رمضان شملت عناصر وطلائع من مختلف قطاعاتكم وفئاتكم حيث ناقشنا واستعرضنا مع كل من التقيت بهم كل قضايانا المصيرية والحساسة كقضية الديمقراطية وقضية العدل الاجتماعي وقضية الوحدة ، علاوة على كثير من القضايا الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات بعض أجهزة الدولة أو المؤسسات الشعبية ”<sup>٢</sup>.

“ وجعلنا من أمسياته المباركة تظاهرة ديمقراطية هامة جسدتها لقاءاتنا الحية مع كل قطاعات الشعب وفئاته ومسؤولي الدولة والحكومة وحواراتنا ومناقشاتنا الحرة الصريحة لكل قضايا الشعب والأمة ولكل هموم العمل الوطني في سبيل بناء الحاضر المشرق وتأمين المستقبل الزاهر لبلادنا ”<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - من خطابه بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٩م - المجلد الأول ص ٦٠.

<sup>٢</sup> - من خطابه بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٩م - المجلد الأول ص ٦١.

<sup>٣</sup> - من خطابه بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٩م - المجلد الأول ص ٢٢٧.

### ثالثاً : الخطوة خطوة :

“ عن انطلاقنا أيها الأخوة المواطنون في طريق الديمقراطية لا رجعة فيه وكلما أنجزنا خطوة كان علينا أن نقطع خطوة أخرى “<sup>١</sup>.

“ إذا كان الانتخاب العام لهيئات التعاون الخطوة الأولى على طريق تمكين الشعب من ممارسة حقوقه في اختيار من يمثله في قيادة العمل التعاوني ، فإن الانتخاب العام للمجالس البلدية الذي جرى في الشهر الماضي كانت الخطوة العريضة الثانية على نفس الطريق ، وإننا لعازمون ومصممون ومواصلون المسيرة تتويجاً للخطوات الديمقراطية التي خطوناها حتى الآن “<sup>٢</sup>.

### رابعاً : الإيمان بالحوار

“ أود أن يكون واضحاً في المقام الأول أنني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات وحل المشاكل ، ومن ثم يتبين أن حرصنا على ممارسة الحوار مع كل الفئات والقطاعات الوطنية هو بدافع الاقتناع وليس بدافع من الضرورة أو الاضطرار وحوارنا لا يقتصر على فئة أو جماعة إنما يشمل الجميع “<sup>٣</sup>.

“ أنتم في السابق تطالبون بـ حوار مع القيادة ، وبأنها تفتح حواراً ديمقراطياً ، ونحن الآن نطالب من الشعب الحوار الديمقراطي مع القيادة السياسية “<sup>٤</sup> ، لعل ما يقصد الرئيس حين يتحدث عن الحوار ، هو معناه ومفهومه المندمج المتكامل كوسيلة وغاية ، كوسيلة حين يرتبط خيط الاتصال بين الحاكم والمحكوم ويسعى إلى الوصول بها إلى الاتفاق والتراضي حول ما يهمها ، ولحل مشاكلها وخلافاتها . ويجسد الترابط الدائم المنسجم بينهما ، وكغاية حين يعني أن العلاقة بينهما لم تعد قائمة على منطق القوة بل على تحكيم الرأي معطياً

<sup>١</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ٩٠.

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ٥٢.

<sup>٣</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١١٣.

<sup>٤</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٤٤.

بذلك الدليل على بلوغ طرفيها النضج والوعي السياسي اللازم لاستقرار المجتمع وتحقيق أهدافه من تقدم وتطور .

### **خامساً : الزيارات الميدانية :**

تحقيقاً لسياسة الباب المفتوح يقول :

“ أيها الأخوة أؤكد لكم دائماً على أهمية مواصلة الزيارات الميدانية والالتقاء بالمواطنين وتلمس قضاياهم وتطلعاتهم وإشعارهم بالمكاسب الحقيقية التي توفرها الدولة لهم ، وذلك لأن هذه الزيارات تفيد المسئول نفسه كما تفيد المواطن لأنها تعرف المسئول ما يجب عليه أن يعمل وما هي المهام العاجلة التي يجب أن يعجل بتنفيذها ... ، ولهذا فإن على المسئولين أن لا يعدوا المواطنين بأشياء خيالية ... وأن عليهم سرعة تنفيذ واثاق الوعود السابقة ، لأن ذلك من أخلاقيات وأساسيات المسئولين في بلادنا اليوم ، التي لم تعد محصورة على المكاتب لأن شعبنا يحتاج منا الجهد الكبير والعناء البالغ ... وأن يتواكب العمل السياسي الداخلي بأعمال البناء والتشييد والتطوير ”<sup>١</sup>.

“ نحن نزور محافظة إب ضمن زيارتنا الميدانية التي اخترناها لكل مسئول أن يذهب إلى الجماهير الشعبية إلى كل منطقة وإلى كل قرية لتكسير طوق العزلة والسور الذي كان بين القاعدة والقمة ”<sup>٢</sup>.

“ ... فإذا لم نستمع منكم دائماً فإننا لا نقدر أن نحقق شيئاً ولا نستطيع إصلاح الخطأ القائم الذي تمارسه السلطة ”<sup>٣</sup>.

### **سادساً : الحرية حق وواجب :**

“ نؤكد بأن مفهومنا للحرية والديمقراطية يجب أن يكون على أساس أنه حقوقاً وواجبات ، وليست حقوقاً وامتيازات ”<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٨٠ .

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٨٢ .

<sup>٣</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٨٣ .

<sup>٤</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٤٤ .

“ الحرية سواء الفردية أو العامة ، لا تعني الانفلات أو الفوضى أو التسبب إذ بقدر ما تستوجب علينا كسلطة توفير العديد من الحقوق والضمانات سواء للمواطنين أو للشعب بصورة عامة فإنها تفرض علينا التزامات ومسئوليات لا بد لهما من التقيد بها”<sup>١</sup>.

“ إن مفهومنا للثورة هو الحرية ... بلا فوضى ولا عبودية ، والديمقراطية المعاشه ، لا الشعارات الزائفة ، والسلام لا الحرب ”<sup>٢</sup>.

### **سابعاً : ديمقراطيتنا يمنية التوجه والممارسة :**

إن ديمقراطيتنا يمنية التوجه والممارسة وهي ليست متأثرة بالغرب أو الشرق ، ولكنها تتبع من خصوصيات شعبنا وطبيعة واقعه ... فكل شعب خصوصياته في ممارسة حقه الديمقراطي ، ونحن نمارس حقنا الديمقراطي بالشكل الذي نراه مناسباً لشعبنا”<sup>٣</sup>.

---

<sup>١</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ٩.

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٩.

<sup>٣</sup> - من خطابه - المجلد التاسع ص ١٩٣.

## المطلب الثاني : التطور نحو الديمقراطية ٩٠-١٩٩٩م

إن عملية الديمقراطية في اليمن تكشف يوماً بعد يوم تنامي وازدياد وتوسع مشاركة جماهير الشعب اليمني في إدارة شئون حياتها بنفسها على طريق تحقيق مشاركتها الواسعة حكم نفسها بنفسها عن طريق تشكيل القرار السياسي في البلاد<sup>١</sup>، وهذه العملية قياساً لظروفها الاجتماعية والثقافية والسياسية للمنطقة التي هي جزءاً منها ، تعتبر بمثابة نموذج فريد سلوكاً وآراء<sup>٢</sup>.

ورغم ضعف النمو الاقتصادي ، وضعف التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية اليمنية ، إلا أنه يمكن أن نسجل اندفاع اليمن نحو الديمقراطية خلال التسع السنوات الماضية يمثل إحدى السمات البارزة في مسار نهوضها الوطني الوحدوي الشامل .

إن اليمن تندفع بكل ما فيها من قوة وأعصاب إلى القرن القادم نحو الديمقراطية .. وهي تحاول أن تستجمع كافة قواها كي تبني حياتها الجديدة تحت ظل نظام وطني ديمقراطي يحقق للشعب اليمني العدالة والحرية و الإخاء والمساواة على قاعدة التعددية السياسية والحزبية ، وفقاً لمبدأ حق حرية التنظيم السياسي الذي يؤمنه دستور الجمهورية اليمنية لكافة المواطنين<sup>٣</sup>.

### الفرع الأول : الدعامات الديمقراطية :

“ اقترنت الديمقراطية بالتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان ، وفتحت الأبواب واسعة أمام المشاركة الشعبية ، وتجسيد مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه<sup>٤</sup>“.

### أولاً التعددية الحزبية :

تعبر الحزبية في أي مجتمع ديمقراطي عن وجود تعدد في الآراء والرؤى واختلاف في الاتجاهات والأيدولوجيات والبرامج ... ولقد شكلت الحزبية بمفهومها

<sup>١</sup> - سالم الحاج / رياح التغيير الديمقراطي / صحيفة الميثاق / العدد ٨٧٧ / بتاريخ ١٧-٥-١٩٩٩م.

<sup>٢</sup> - يحيى عبد الرقيب الجيحي / التجربة الديمقراطية أبعاد ودلالات / صحيفة الميثاق / ١٧-٥-١٩٩٩م.

<sup>٣</sup> - نفس المرجع سالم الحاج.

<sup>٤</sup> - إضاءة - صحيفة الثورة - العدد ١٢٥٤٤ - بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩٩م من كلمات الرئيس بعنوان إضاءة .

العصري في إطار سياسي منظم ، حدده النهج الديمقراطي ، الحديث وجعل من الحزبية السياسية أداة ووسيلة شرعية للتداول السلمي للسلطة ، وحدد أيضاً وظائف متعددة للأحزاب خارج السلطة تصب في كل ما يرسخ ويخدم العملية الديمقراطية ، ويخدم المصالح العامة للمجتمع الديمقراطي ، والحزبية البناءة هي تلك التي تعترف في أعماق فكرها أنها جزء من المجتمع وليست المجتمع كله ، وأنها لا تمتلك الحقيقة كلها ، وإنها تعمل من المجتمع للمجتمع فقط في إطار الاعتراف بالآخر واحترام رأيه وفكره وفي إطار إيمان الجميع بثوابت عليا لا ينبغي المساس بها في أي حال كان <sup>١</sup>.

وعقب إعادة تحقيق الوحدة المباركة ، والإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية تم الإعلان عن قيام ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً ، غير أن الملاحظ أن عدداً منها لم يكن ذا فعالية كبيرة في ممارسة دوره في العمل السياسي خلال تلك الفترة ، بل اقتصر التأثير الفاعل على الأحزاب الثلاثة الكبيرة المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح <sup>٢</sup>.

وقد كفل الدستور حق التعددية السياسية في مادته ٣٩ كما صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية وحقوقها وواجباتها . كما أن التعديل الدستوري الصادر في ١٩٩٤م قد نص في مادته الخامسة على الآتي :

- يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية ، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً ، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ، ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين <sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - علي محمد الخميسي / الحزبية ... والمفهوم المشوه - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٤٤ بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٩م.

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٢٣-٢٤.

<sup>٣</sup> - دستور الجمهورية اليمنية - مطبوعات وزارة الشؤون القانونية - مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - ص ٢-٣.

كما صدر بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ١٠٩ لسنة ٩٥م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية<sup>١</sup>.

وعن دور المعارضة يقول الرئيس :

“ نعتبر المعارضة هي الوجه الآخر للحكم فالحكومة والمؤسسات لا تعالج أخطاءها إلا عندما تسمع الصوت الآخر ، والمعارضة هي الصوت الفاعل المستند إلى حقائق ، وغير ذلك فهي معارضة غوغائية ، فنحن نؤمن بالمعارضة المسؤولة وليس معارضة المكايدة والتشهير والإساءة إلى الوطن ... والوطن يتسع للجميع وليس هناك فيتنو على أي مواطن يماني في الخارج أو في الداخل باستثناء من شملتهم أحكام المحكمة وعددهم لا يتجاوز أربعة قادة مؤامرة الانفصال “<sup>٢</sup>.

وفي رده على سؤال حول المخاوف على مستقبل الديمقراطية في اليمن يؤكد مجدداً تمسكه بالامحدود وإيمانه المطلق بهذا النهج جازماً :

“ أكتب على لساني تقطع يدي ولا أوقع على قرار بالتراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية “<sup>٣</sup>.

**ثانياً : حرية التعبير :** إيماناً من الرئيس بأهمية حرية التعبير يقول :

نؤكد التزامنا بحرية التعبير وحرية الصحافة باعتبارهما يمثلان العمود الفقري في جسم الديمقراطية والحرية السياسية<sup>٤</sup>. وتعتبر حرية التعبير ركناً مهماً من أركان الحرية الشاملة للإنسان ، وبموجب هذه الحرية يستطيع الإنسان أن يعبر عن رأيه إزاء مختلف القضايا التي تهم وطنه وشئون مجتمعه ، وأن ينتقد نقداً بناءً وإيجابياً

---

<sup>١</sup> - حزام عبد الله الديب - التنظيمات الحزبية - اليمن ٩٧ التقرير السنوي - المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية - ص ٤٤.

<sup>٢</sup> - من مؤتمره الصحفي - صحيفة الثورة - العدد ١٢٧٣٨ - بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٩م.

<sup>٣</sup> - من مقابله مع صحفيي الشرق القطرية والعربي المصرية ١ نوفمبر ٩٤م - مجلد ١٤ ص ٣١٣.

<sup>٤</sup> - من تصريحاته لجريدة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م - العدد ٨٥٤.

بما يقود في اتجاه البناء لا الهدم والتطور والتقدم لا التخلف والجمود<sup>١</sup> ويضيف مخاطباً الإعلاميين :

“... التباينات في الآراء مشروعة في الساحة اليمنية ، والنقد البناء والمسئول مطلوب لتعزيز مسيرة الوحدة ومعالجة الأخطاء ، لكن النقد الهدام الذي يستهدف بنية الثورة لا يمكن قبوله ”<sup>٢</sup> ويشير الرئيس إلى الصفاء وإلى الموضوعية اللازمة للإعلام .

“على الإعلام أن يستفيد من أخطائه في الماضي ، والمرحلة تحتاج إلى موضوعية ، والإعلام رسالته الأخلاق وليس الشتائم ”<sup>٣</sup>.

ولما كانت الصحافة هي الوسيلة الأكثر شيوعاً والتي من خلالها يعبر المجتمع اليمني الديمقراطي أفراداً وجماعات وأحزاباً عن أفكاره وآرائه بالقول أو بالكتابة أو بالصور ، فقد صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات ولائحته التنفيذية والذي تم التأكيد فيه على حرية المعرفة والفكر والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات ، كما أكد على أن الصحافة المستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام ، والتعبير عن اتجاهاته بمختلف الوسائل في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للمجتمع والدولة وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية ، وأن الصحافة حرة فيما تنشر وحرية في استقاء الأنباء والمعلومات من مصدرها وهي مسئولة عما تنشره في حدود القانون<sup>٤</sup> وعن ذلك تحدث الرئيس قائلاً :

“إن كل واحد يعبر عن رأيه ويتحدث ويتكلم لكن ليس بالكلام النابي والكلام البذيء والكلام غير المسئول ، لكن ينتقد الأشياء التي يجب أن ينتقدها لأنها غلط وليس على أساس خلاف بيني وبين شخص ... ولا بيني أنا ومنطقة ... ولا بيني أنا وعزلة ... ولا بيني أنا وحارة . أقوم أتعرض إلى أعراض الناس وإلى حقوقهم وإلى كرامتهم

<sup>١</sup> - عشرون عاما من العطاء - مرجع سابق - ص ٢٥.

<sup>٢</sup> - من كلمته في المهرجان الكرنفالي في عدن ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤م - المجلد ١٤ - ص ٣٥٢.

<sup>٣</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - المجلد ١٤ - ص ٢٥٥.

<sup>٤</sup> - عشرون عاما من العطاء - مرجع سابق - ص ٢٦.

وإلى مقدساتهم وإلى مقدساتنا الإسلامية ، ونتعرض بهذا الأسلوب تحت اسم التعددية السياسية والحرية والديمقراطية ، لأن الحرية والديمقراطية متنفس عظيم ويجب أن نحافظ عليه بحيث لا يستغل استغلالاً سيئاً<sup>١</sup> .

وعقب صدور هذا القانون ( قانون الصحافة ) شهدت الصحافة اليمنية تطوراً ملحوظاً حيث زاد عدد الإصدارات الصحفية ، حيث أكد القانون على حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارستهم المهنة وحقوقهم في التعبير دون التعرض لأي مساعلة غير قانونية . وأشار الأخ الرئيس موجهاً وناصحاً رجال الإعلام :

“ أريدكم أن تتحرروا من عقدة الخوف ، وأن تكونوا صريحين وصادقين فيما تطرحونه معي حول كل الأخطاء والسلبيات ، لأن الأخطاء إذا أهملت فقد تسبب تراكمات ”<sup>٢</sup> وقد ظهر إلى جانب الصحف والمجلات الرسمية ، صحف ومجلات مؤسسية ومهنية وحزبية وأهلية وتخصصية بلغ عددها أكثر من ٢٠٠ صحيفة ومجلة . إذا إن الكلمة أمانة ومسئولية الصحف أن تنشر الحقيقة الصادقة ولا شيء غير الحقيقة وحرية الصحافة ليست حرية الصراخ والبلبله والقذف والتجريح والتهويل والتدمير والنفاق ، نحن مع الحرية بمداهها الرحب ، وضوءها المشع في العقل كما أن مؤسسة الصحافة - لها كيانها بحكم الدستور والقانون ، والصحافة في خدمة المجتمع<sup>٣</sup> وحين يعلن الرئيس عن اعتقاده وإيمانه بأن الحرية بمفهومها الواسع الشامل ، هي شرط قيام الدولة وعظمتها ، وحين يتحدث عن حرية التعبير بالخصوص ، غالباً ما يرافق إعلانه بالتأكيد على أن من واجب الدولة ضمان ممارسة هذه الحرية :

“ التوجه السياسي هو احترام حقوق الإنسان واحترام الرأي والرأي الآخر ، من حق الصحافة أن تقول كل شيء في إطار الدستور والقانون والثوابت الوطنية ، وأعتقد أنها ظاهرة إيجابية إن حدث خطأ من الصحافة فيمكن اللجوء إلى القضاء ،

<sup>١</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق ص ٢٦ .

<sup>٢</sup> - من خطاب الرئيس في ٣ نوفمبر ١٩٩٤م المجلد ١٤ - ص ٣٧٦ .

<sup>٣</sup> - أحمد عبد ربه العلوي - الصحافة التي نريد - صحيفة الثورة - العدد ١٢٥٤٨ - بتاريخ ٢١-٣-١٩٩٩م .

عندما يوجد هناك صحف تسيء إلى الوطن وتسيء إلى علاقات اليمن بجيرانها ، والمؤسف أن كثير من الصحف لا تستند على حقائق ... وهذا يتنافى مع الدستور ومع القانون ومع الثوابت الوطنية ، يؤسفنا أن صحافتنا تقول مثل هذا الكلام بدون حقيقة ، يعني أنا أريد أن تكون صحافتنا مقبولة ، ومقبولة داخلياً وخارجياً تستند على حقائق<sup>١</sup>.

والإعلام المكتوب والمسموع والمشاهد سلاح ذو حدين فيقدر ما يكون وسيلة للبناء والرخاء والحوار وإشاعة السلام الاجتماعي فإنه يمكن أن يتحول إلى وسيلة بث مشاعر العداوة والفرقة والحقد والكراهية . فاليمن لا يحتاج لمن يزمر لما هو سلبي وفاسد ولا يحتاج أيضاً لمن يرى كل شيء سواداً في سواد تحت تأثير النظرة السوداء والتفكير الأكثر سواداً ، وحملة الأقلام هم ضمير الأمة<sup>٢</sup>.

إذا اشتملت هنا حرية التعبير الحرية / الموضوعية / الحقيقة ، والحرية هنا لا تعني الفوضى والتملص من المسؤولية وتدخل السلطة في ميدان الإعلام ليس دائماً تطفلاً أو استبداد بل له حسناته أيضاً فلا يقبل أي نظام مهما بلغ من الديمقراطية أو الليبرالية ، أن يترك الحبل على الغارب لوسائل الإعلام .

### ثالثاً : الانتخابات النيابية ٩٣-١٩٩٧م

“ الدستور والقانون وصندوق الانتخابات الحكم بين الجميع ”<sup>٣</sup>.

تعتبر الانتخابات العامة ركن من أركان النظام الديمقراطي ، ولبنة في كل تطور ديمقراطي حقيقي ، فالسلطة السياسية التي تسمح بممارسة الانتخابات العامة كحق من حقوق المواطنة معناها أنها تشرك الشعب في صنع القرار السياسي بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر ومتطلباته .

ومع قيام دولة الوحدة واختيار النهج الديمقراطي التعددي وحرية الصحافة والقبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، شهد المناخ العام تنافساً حاداً تفاعلت معه مختلف المؤسسات الديمقراطية وبالإستناد لما جاء في الدستور من نصوص بشأن الانتخابات

<sup>١</sup> - من لقاءه الصحفي - صحيفة ٢٦ سبتمبر ، العدد ٨٦٨ بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٩٩ م .

<sup>٢</sup> - عبد الله الصعفاني - جريدة الميثاق - العدد ٨٧٧ .

<sup>٣</sup> - من خطابه - المجلد ١٢ ص ٣١ .

العامة ، يمكن اعتبار الانتخابات العامة الشكل الرئيسي والأكثر أهمية نظراً لأنها معبرة عن ملكية الشعب للسلطة وذلك استناداً إلى المادة ٤ من الدستور وعلى اعتبار أن الشعب مالك السلطة فإنه يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة ، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية إضافة إلى أن الانتخابات هي الأساس الشرعي والدستوري لمبدأ التعاقب السياسي على السلطة والذي يتحدد عبر صناديق الاقتراع<sup>١</sup>.

- انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣م - مثلت هذه الانتخابات أول تجربة ديمقراطية وطنية ملموسة في ظل دولة الوحدة الفتية، وقد شارك فيها كل أبناء الوطن ذكوراً وإناثاً ، وكانت الفرصة سانحة لأي حزب أو تنظيم أن يثبت جدارته عنه طريق قواعده الجماهيرية وحصوله على الأصوات الكافية من خلال التصويت الحر والمباشر .

وقد راقب انتخابات ١٩٩٣م ٢٠٠ مراقب وخبير دولي مثلوا الولايات المتحدة - ألمانيا وهولندا ومصر والإمارات والبحرين وكندا ... وعدد آخر من مختلف دول العالم ، وذلك برعاية المعهد الجمهوري الأمريكي والمعهد الديمقراطي الأمريكي ، وجمعية الإصلاح الانتخابية الدولية ، كما اتخذت إجراءات أخرى في مراكز الاقتراع لمنع تكرار الأصوات من طرف الناخبين منها صبغ حبر يضع على إبهام الناخب ولا يزال إلا بعد فترة طويلة<sup>٢</sup>.

وكانت الساحة السياسية تعج بأربعين حزباً وطنياً ، ودخل في الانتخابات أكثر من عشرين حزباً وقد تنافست هذه الأحزاب تنافساً شريفاً للحصول على المقاعد البرلمانية عن طريق الاقتراع السري في ٣٠١ دائرة انتخابية.

<sup>١</sup> - محمود الشميري - الانتخابات النيابية اليمنية - بحث التخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا للصحافة مايو ١٩٩٩م - معهد العالي للإعلام والاتصال الرباط - ص ٥٨.

<sup>٢</sup> - محمد عبد الملك المتوكل - مجلة المستقبل العربي عدد ٢٢٠ مرجع سابق ص ٥٦ ، وكذا انظر النشرة الإعلامية الصادرة عن وزارة الخارجية اليمنية ١٨ يونيو ١٩٩٣م - ص ٣.

## انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣ م :

وقد جاءت الانتخابات على النحو التالي :

ر	اسم الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	٦٤٠٥٢٣	١٢٢
٢	المرشحون المستقلون	١٩٤٥	٦٠٦٥٢١	٤٨
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٢١٠	٤١٣٩٨٤	٥٦
٤	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٩	٣٨٢٥٤٥	٦٣
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	١٥٦	٨٠٣٦٢	٧
٦	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٨٩	٥٢٣٠٣	١
٧	حزب الحق	٦٣	١٨٦٥٩	٢
٨	رابطة أبناء اليمن	٨٧	١٦١٥٥	
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	٣٥	٦١٩١	١
١٠	الحزب الديمقراطي الناصري	١٧	٤٥٧٦	١
١١	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٢٠	٣٧٩٣	
١٢	اتحاد القوى الشعبية	٢٣	٢٦٦٢	
١٣	التلاحم الوطني	١	١٦	
١٤	التجمع الوحدوي اليمني	١٠	١٨٥٥	
١٥	حزب جبهة التحرير	٢٣	١٧٠٦	
١٦	التنظيم الديمقراطي السبتمبري	٨	٦٥٢٣	
١٧	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير			
١٨	الحزب القومي الاجتماعي	٦	١٢٤	
١٩	الحركة الديمقراطية الثوري	٢	٧٦	
٢٠	الحركة الديمقراطية (داحي)	١	٧١	
٢١	منظمة حزب البعث	١	٣٤	
٢٢	رابطة أبناء اليمن	٣	٣٠	
	الإجمالي	٣١٦١	٢٢٣٢٥٧٣	٣٠١

## - انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧م :

تعد انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧م هي ثاني تجربة انتخابية في ظل الوحدة اليمنية ونظام التعددية السياسية<sup>١</sup>، وقد حظيت الانتخابات اليمنية باهتمام واسع وكبير من المهتمين بالديمقراطية، خاصة ما أكتنف عملية الانتخابات من صراع ونزاع بين الأحزاب المتنافسة، التي دخلت مضمار السباق بحماس وجدية وجعلت الشعب اليمني بكل شرائحه وفئاته يتفاعل معها ويكرس تفكيره واهتمامه بالانتخابات والمشاركة فيها كحق من الحقوق السياسية الهامة التي كفلها الدستور للمواطنين، واعتبرت مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات خطوة حضارية ومتقدمة حيث أن اليمن هي البلد الوحيد في الجزيرة والخليج الذي تشارك فيه المرأة في الانتخابات والترشيح في البرلمان<sup>٢</sup>.

وقد شارك في انتخابات ١٩٩٧م أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي عربي وأجنبي مثلوا العديد من الحكومات والمنظمات الغربية والهيئات الدولية وقد قامت اللجنة العليا للانتخابات بتقديم بعض التسهيلات للهيئات المحلية والدولية التي تولت الرقابة على الانتخابات ومن جملة الاستعدادات لخوض المعترك الانتخابي، والتي تكتسي طابعاً هام هو القيام بالدعاية الانتخابية التي لها تأثيرها الفعال في تحديد نتائج الانتخابات<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - محمد عبد الملك المتوكل - الانتخابات اليمنية .. الممارسات والأبعاد - مجلة المستقبل العربي - عدد ٢٢٠ - مركز

الدراسات الوحدة العربية يونيو ٩٧م - ص ٤٨

<sup>٢</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ٢٦ .

<sup>٣</sup> - محمود محمد هائل - مرجع سابق ص ١٢٠ .

وقد جاءت نتيجة الانتخابات كالاتي :

م	اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٣٣	١١٧٥٣٤٣	١٨٧
٢	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٨	٦٣٧٧٢٨	٥٣
٣	المرشحون المستقلون	١٣٩٩	٨٠٥٦٣٦	٥٤
٤	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٨٠	٥٥٤٣٨	٣
٥	البعث العربي الاشتراكي	٢٥	٢٠٤٠٩	٢
٦	البعث العربي الاشتراكي القومي	٤٦	٩٢٣٥	
٧	الحزب الديمقراطي الناصري	٣٠	٩٦٠١	
٨	حزب الحق	٢٦	٥٥٨٧	
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١٥	٢٧٥٥	
١٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٤١	٢١٩٥	
١١	حزب جبهة التحرير	١٢	١٤١٣	
١٢	رابطة أبناء اليمن	١٥	٩٣٤	
١٣	الحزب القومي الاجتماعي	١٤	٦٦٥	
	الإجمالي	٢١٢٤	٢٧٢٦٩٦١	٢٩٩

- كلتا التجريبتين انتخابات ٢٧ أبريل ٩٣م و انتخابات ٢٧ أبريل ٩٧م شكلت واحدة من أهم التحديات التي واجهت التجربة السياسية برمتها ، إذ بقدر ما تعد امتدادا كفي للتراكم وتبلور العملية الديمقراطية في مرحلة ما بعد الوحدة بقدر ما يتحدد على ضوء نتائجها ليس فقط مستقبل التجربة الديمقراطية وحسب بل ومصير النظام السياسي برمته ودون ريب فإن نجاحها يؤدي حتماً إلى توسيع مساحة للهامش الديمقراطي وتدعيمه وتحديد بيئة النظام وفتح آفاق رحبة للنهوض بعملية التحديث والتنمية<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> - ايريس جلوز ماير " الانتخابات الأولى في ٩٣م ممارسة الديمقراطية : التحولات السياسية في اليمن ٩٠-٩٤م صادر عن المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ١٩٩٩م ص ١٤٤.

وأخيراً فإن الانتخابات النيابية اليمنية اتسمت في مجملها بدرجة يعتد بها من التوازن والحرية والنزاهة بالرغم من الخروقات التي اتفق على حصولها أحزاب السلطة والمعارضة ، فشهدت لها مختلف الرقابة الأجنبية والمحلية ومدحتها مختلف وسائل الإعلام داخلياً وخارجياً<sup>١</sup>.

#### رابعاً : الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م :

من أبرز ما جاءت به التعديلات الدستورية لعام ٩٤م هو ما نصت عليه المادة ١٠٧ الفقرة أ . يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ، وتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات ، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين بحسب المادة ١١١ من الدستور<sup>٢</sup>، وعن هذا التطور الدستوري يقول الرئيس :

“ ندعو الجميع أفراداً وأحزاباً في الوطن للمشاركة في الانتخابات لرئاسية وندعو كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية ، وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام، إلى انتخاب مرشحها للانتخابات الرئاسية ، وبما يجسد الديمقراطية داخل صفوفها أولاً ، ويرسي تقاليد راسخة في مجال التبادل السلمي للسلطة ، ويتيح الفرصة أمام أي شخص قادر من أبناء الوطن ينال ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع ، أن يتحمل قيادة الوطن خلال الفترة المقبلة ، ويستكمل جهود البناء والتنمية في إطار الالتزام بالثوابت الوطنية ، وفي مقدمتها الحفاظ على الثورة والوحدة والجمهورية و الديمقراطية واحترام الدستور “<sup>٣</sup>، ويضيف خلال أيام الاقتراع :

“ الآن يتوجه الشعب اليمني إلى مراكز الاقتراع ليمارس حقه الدستوري في انتخاب رئيس الجمهورية وهذا يجري في بلادنا لأول مرة وإنشاء الله هذا التقليد

<sup>١</sup> - محمود الشميري - مرجع سابق ص ١٤٨.

<sup>٢</sup> - دستور الجمهورية اليمنية - مطبوعات وزارة الشؤون القانونية - مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والتوزيع والنشر ٦١-٦٤.

<sup>٣</sup> - من خطابه بمناسبة ٢٢ مايو ١٩٩٩م - جريدة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٥٤.

يستمر ، وما يجري اليوم هو بمثابة حجر الأساس للمستقبل ، وبحيث لا يستطيع أي حاكم أن يتراجع عن هذه الثوابت والأسس التي تم ترسيخها اليوم<sup>١</sup>. وفي يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م توجه أكثر من خمسة ملايين ناخب يمني إلى مراكز الاقتراع للانتخابات الرئاسية ، والتي كان قد سبق هذا اليوم إجراء مهرجانات شعبية دعائية للمرشحين نجيب قحطان الشعبي وعلي عبد الله صالح في عموم محافظات الجمهورية بالتساوي وإزاء هذا الحدث السياسي البارز الذي تشهده اليمن لأول مرة في التاريخ السياسي المعاصر ، شهد جميع المراقبين الدوليين والمحليين بنزاهة هذه الانتخابات ، والوعي الجماهيري ، وعن ذلك يقول عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية .

“الانتخابات الرئاسية اليمنية تعد تحولاً تاريخياً وتمثل تجسيدا واضحا لمبدأ الديمقراطية ، وتضيف زحماً كبيراً للانتصارات التي حققها اليمن وفي المقدمة منها تحقيقه للوحدة والتي تعد من أهم انتصارات الثورة اليمنية ” .

أما بالنسبة للسفير محمد بوشنتوف سفير المغرب بصنعاء فيقول :

“الانتخابات الرئاسية في اليمن تعتبر مرحلة جديدة من مراحل تطور الممارسة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية ، يعود الفضل في إرسائها إلى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ، إن الاحتكام إلى الشعب عبر الاقتراع الحر والمباشر النزيه ، يعد أهم التحولات في الممارسة الديمقراطية في الوطن اليمني ويقدم صورة مشرفة عن هذه الممارسة<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> - من خطابه بمناسبة العيد الوطني ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩م - العدد ٨٧٣ صحيفة ٢٦ سبتمبر .

<sup>٢</sup> - جريدة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٧٣ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩م ص ١٤ .

## خامساً : حقوق الإنسان

“ إن جوهر الديمقراطية هي تحقيق حرية الإنسان وكرامته ، وشعوره بقيمة وجوده ، من خلال كفالة حقوقه السياسية والاجتماعية ”<sup>١</sup>. يوضح لنا الرئيس هنا بأن العبرة ليست في الشعارات الدعائية والتشذقات النظرية بل هو في نجاح تطبيق وانعكاس هذا النجاح على تقدم الإنسان في حياته ومعيشته ، وفيما يتمتع به من عزة وحرية وكرامة ويضيف :

“ إن ما نفخر به اليوم أنه لا يوجد أي سجين رأي سياسي في اليمن ، وأنه لا قيود ولا تكميم لأي رأي وسنظل متمسكين بهذا النهج الصائب الذي لا حياد عنه ”<sup>٢</sup>.

وقد تم يوم الثلاثاء ٢٣-٢-١٩٩٩م في لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومقرها جنيف ، شطب الادعاءات التي كانت موجهة ضد الجمهورية اليمنية بشأن عدد كبير من حالات ما كانوا يسمونه بالاختفاء القسري وحالات تمس بحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية<sup>٣</sup> ، وعن ذلك يقول الرئيس :

“ إن ما نعتز به أنه وفي ظل ما جسده بلادنا من التزام حقيقي بالديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان نالت احترام وتقدير الدول والمنظمات المهمة بذلك وفي مقدمتها لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ”<sup>٤</sup>.

## سادساً : الأنشطة الشعبية :

يقصد بالأنشطة الشعبية تلك التحركات التي تصدر بشكل تطوعي وخارج نطاق التأثير الحكومي عن جماعة من المواطنين سواء بصفتهم الشخصية أو التنظيمية في جهات عملهم لمواجهة موقف أو المناداة بعلاج قضية عامة أو التعبير عن وجهة نظر محددة ، ويدخل في هذا السياق مجموعة من التنظيمات الشعبية كالنقابات أو الجمعيات أو الاتحادات أو اللجان الشعبية ، ولم يقتصر الأمر على هذه التنظيمات

<sup>١</sup> - من تصريحه لجريدة الميثاق بتاريخ ٢٩-٥-١٩٩٩م- العدد ٨٨٤.

<sup>٢</sup> - من تصريحاته لجريدة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م العدد ٨٥٤.

<sup>٣</sup> - عبد الله أحمد غانم - وزير الشؤون القانونية لجريدة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٩م العدد ٨٤٤.

<sup>٤</sup> - من تصريحاته لجريدة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م العدد ٨٥٤.

الحديثة ، وإنما التكوينات التقليدية " القبيلة " والتي عادة ما أخذت شكل المؤتمرات القبلية واجتماعات القادة وشيوخ القبائل للتعبير عن موقف تضامني في أمر من أمور الدولة والمجتمع<sup>١</sup>.

وبعد قيام الوحدة اليمنية وما رافقها من تعدد في الحريات مثل تكوين النقابات والجمعيات والاتحادات والمنظمات الشعبية استناداً إلى المادة ٣٩ من الدستور فتأسست الكثير من المنظمات الجديدة كجماعات حقوق الإنسان والنوادي المهنية الجديدة وجمعيات حماية البيئة ... كما أن كثير من النساء والرجال تبرعوا بالمال والوقت في الأعمال الخيرية وشكلت مجموعة الصحف الأسبوعية منخرطاً لعدد من المحررين ووفرت لهم فرصاً واسعة للنقاش<sup>٢</sup>.

وفي الساحة اليمنية اليوم توجد حوالي ٢٠٠٠ من المنظمات المهنية والجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات ، وتعمل اليوم ثمانية مراكز للأبحاث التربوية والثقافية والاجتماعية ، وخمسة مراكز للأبحاث السياسية والمستقبلية<sup>٣</sup>.

وحرية التنظيم النقابي الجماهيري التي وجدت تجسيدها في قيام عشرات النقابات ومئات الجمعيات الأهلية إلى جانب عشرات الهيئات والمراكز الاجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية<sup>٤</sup>.

ومع ذلك فقد وجدت المؤتمرات فرص التعبير السياسي للجماهير حيث انعقدت في أماكن مختلفة كالمدرجات الجامعية ، واجتذبت أعداد متفاوتة من الناس بلغت

<sup>١</sup> - د-حسن أبو طالب - الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤م - ص ٢٨١.

<sup>٢</sup> - عمود محمد هائل الشميري - الانتخابات النيابية اليمنية - بحث التخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا في الصحافة - المعهد العالي للإعلام والاتصال - الرباط ص ٥١.

<sup>٣</sup> - صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٤٨ بتاريخ ٨ أبريل ١٩٩٩م ص ٨.

<sup>٤</sup> - سالم الحاج - رياح التغير الديمقراطي - صحيفة الميثاق بتاريخ ١٧-٥-٩٩م العدد ٨٧٧.

عشرات الآلاف ، وشكلت المشاركة في هذه اللقاءات ... بمثابة الجسر الذي سد الفجوة بين مشاركة الأقلية النخبة والمشاركة الشعبية<sup>١</sup>.

وحيث أدركت هذه المؤسسات أنها تواجه قضايا هامة وتشكل قاسماً مشتركاً بينها جميعاً ولا يمكن النجاح في مواجهتها بشكل انفرادي ، سعت إلى إيجاد أواصر تجمعها وتكثّل وجودها في سبيل مواجهة هذه القضايا ، ومن ذلك التجمع الوحدوي للمشاركة الشعبية الذي أنشئ بعد الوحدة وتحقيق الديمقراطية ، كما أنشئت العديد من اللجان منها : لجان شعبية لمناصرة العراق ، ولجان شعبية لمناصرة أطفال الكويت ، ومناصرة ليبيا ، وأنشأت جمعيات محاربة القات ، ولمواجهة عودة المهاجرين في أعقاب حرب الخليج تأسست جمعية رعاية العائدين من المهجر<sup>٢</sup>.

### سابعاً : مؤتمر صنعاء للديمقراطيات الناشئة ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٩ م :

تكاد تكون اليمن الأرضية الخصبة لعقد المنتديات والملتقيات الدولية ، وبالذات في مجال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان ، هذا بعد نجاح أكثر من فعالية واحتضان المنتديات والمؤتمرات الدولية يتطلب توفير الإرادة السياسية المنفتحة والمناخ الديمقراطي الحر الذي يسمح بتبادل الآراء والأفكار والحوار الإيجابي المفيد<sup>٣</sup>.

انعقد في صنعاء المنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة للفترة ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٩ م، بمشاركة ١٧ دولة يمثلون قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ، وبحضور أكثر من ٢٠٠ شخصية من زعماء وأقطاب أعلى مستويات اقتصادية وبرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني برعاية الأمم المتحدة وأمريكا واليابان وبريطانيا وهولندا وكندا والمنظمات الدولية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

وفي كلمته الافتتاحية أكد الرئيس علي عبد الله صالح على أن الاحتياج أو المتطلب الأساسي يتمثل في توصل الديمقراطيات الناشئة إلى رؤية مشتركة لتنمية

<sup>١</sup> - د. عبد العزيز السقاف - مجلة المستقبل العربي - عدد ١٩٠ مركز الدراسات الوحدة العربية ديسمبر ١٩٩٤ م ص ١٣٦.

<sup>٢</sup> - محمود الشميري - مرجع سابق ص ٥٢.

<sup>٣</sup> - أسلي محمد الأنسي - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٦٧ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٩٩ م.

وتطوير تجاربها السياسية في مجال التوجه نحو إقامة وبناء النظام والمجتمع الديمقراطي وهي بحاجة أيضاً للتوصل إلى شكل ومضمون لعلاقتها الجماعية بالدول الكبرى تقوم على مبدأ تعزيز الشراكة<sup>١</sup> قائلاً :

"أيها الأصدقاء الأعزاء إننا نتطلع من خلال هذا المنتدى إلى التشاور والتنسيق فيما بيننا وتبادل الخبرات والتصورات التي تكفل لنا جميعاً الخروج برؤية مشتركة حول السبل الكفيلة بترسيخ النهج الديمقراطي في بلداننا وتعزيز الشراكة مع الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال والاستفادة من تجاربها<sup>٢</sup>، كما أكد الرئيس أنه ولكي تحقق الديمقراطية غايتها المنشودة ، فلا بد من ربطها بعملية التنمية الشاملة للشعوب ومصالحها الاقتصادية ، وأن الديمقراطية بدون تنمية تظل مهددة بالمخاطر الكبيرة ، وهنا تكمن مسؤولية الدول المتقدمة تجاه المجتمعات الناشئة والتي تدعوها إلى اتباع الخيار والنهج الديمقراطي ، ودعمها لتنمية المجتمعات النامية هو السبيل الأمثل وربما الوحيد الذي يكفل اشاعة الديمقراطية على النطاق العالمي<sup>٣</sup> .

وعن هذا المنتدى يقول أمين عام جمعية الصداقة الإنجليزية " منتدى الديمقراطيات الناشئة الذي انعقد في العاصمة صنعاء أواخر يونيو ٩٩م . كان بالنسبة لليمن ذا دلالة هامة لوضعها بمركز متقدم في طليعة الحركات الديمقراطية ، وفي توضيح التزامها الفريد بالنهج الديمقراطي<sup>٤</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية التي شاركت في هذا المنتدى هي المملكة المغربية برئاسة محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي ، وأضيفت الأردن .

<sup>١</sup> - منتدى المهام والمسؤوليات الديمقراطية صحيفة الثورة العدد ١٢٦٤٨ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م ص ١ .

<sup>٢</sup> - من كلمة الرئيس في افتتاح المؤتمر - صحيفة الثورة العدد ١٢٦٤٨ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م .

<sup>٣</sup> - كلمة الثورة في افتتاح المؤتمر - صحيفة الثورة العدد ١٢٦٤٨ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م ص ١ .

<sup>٤</sup> - جوليان ليش - صحيفة الثورة - عدد ١٢٧١٠ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٩٩م .

## الفرع الثاني : معادلات ديمقراطية :

نحاول في هذه الفقرة استشفاف النظرة الخاصة للرئيس حول موضوع الديمقراطية واهتمامه بها ، فلا بد أن له آراء محددة حول هذا الموضوع عبر هذه المعادلات .

### أولاً : الديمقراطية ضرورية لقيام الوحدة واستمرارها :

“ نعم لا بد من التضحية والبذل والفداء إذا كنا نريد بلوغ كل أهدافنا وأمانينا وطموحاتنا في غد أرغد .. ويمن حر موحد تضلله الديمقراطي والعدل الاجتماعي والمساواة ، ويكون في طليعة موكب العصر والمدينة الزاحف دوماً إلى الأمام . حتى تحقق أهدافنا وآمالنا في العدل والمساواة والوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية سليمة”<sup>١</sup>.

ويرجع الرئيس أن تفكك وانهيار الدولة “ الوحدة اليمنية ” إلى انقطاع الممارسة الديمقراطية قائلاً :

“ إن مستقبل اليمن الموحد ينبغي أن يتحقق بشكل ديمقراطي ، ضمن احترام التنوع والتعددية ويجب أن يكون شأن كل اليمنيين لكن لكي يكون الأمر كذلك ينبغي إشراكهم في الحياة العامة واحترام قاعدة اللعبة التي ربما تكون جبرية لكنها ضمانة نجاح على المدى الطويل عندما طلب مني الحزب الاشتراكي اليمني أن أقصى الحركات المحافظة والدينية قبل الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٣م رفضت ذلك ، وكذلك بعد فشل التمرد الانفصالي أرادت بعض الأوساط المحافظة أن أمنع الحزب الاشتراكي رفضت بالشكل نفسه”<sup>٢</sup> ، ويكتب فيصل جلول في هذا الخصوص :<sup>٣</sup>

“ إن ممارسة الحكم خلال العقدين الماضيين ، برهنت عن مرونة هائلة في التعاطي مع القوى الفاعلة في المجتمع ، وعدم السماح بإلغاء فريق منها لمصلحة فريق آخر ، الأمر الذي يحيلنا إلى نوع من البراغماتية المحلية اليمنية ، تفسر

<sup>١</sup> - من خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد الأول - ص ٢٨-٢٠.

<sup>٢</sup> - جمال فاضل - مرجع سابق - ص ٧.

<sup>٣</sup> - فيصل جلول كاتب لبناني مقيم في باريس صحيفة ٢٦ سبتمبر ١٦ يونيو ١٩٩٨م عدد ٨١٢ - ص ٩.

نجاح الرئيس علي عبد الله صالح في تحقيق أهدافه الكبيرة ، وفي طليعتها وحدة اليمن واليمنيين التاريخية “.

ويشير الرئيس إلى أن الحفاظ على الوحدة الوطنية يتطلب التجرد الكامل على مستوى الشعب والسلطة من كل الطموحات الذاتية المنحرفة موجهاً :

“ عليكم أن تتعاملوا فيما بينكم ومع الآخرين بروح الوحدة ، روح ٢٢ مايو الذي أنهى فيه شعبنا التشطير بكل سيئاته وفرض واقعاً جديداً ، يقوم على أساس الالتزام بالديمقراطية كخيار للبناء الوطني “<sup>١</sup>.

### ثانياً : الديمقراطية والتنمية :

كثير من المجتمعات في مختلف أنحاء العالم النامي أصبحت تواجه الآن المهمة الصعبة المتمثلة ليس فقط في مواجهة التحول نحو الديمقراطية بل مواجهة عملية الإصلاح الاقتصادي وصعوبة الظروف الاقتصادية المتولدة في المراحل الأولى للإصلاح بالإضافة إلى الآمال المتوقعة من قبل الجماهير تشكلان دورهما تحدياً أمام التحول الديمقراطي<sup>٢</sup> ، ويوضح لنا الرئيس هذه العلاقة قائلاً :

“ إنه لا بد أن ترتبط عملية الديمقراطية بالتنمية لأنه لا تنمية بلا ديمقراطية ، ولا ديمقراطية بلا تنمية ، وأن الديمقراطية ستظل مهددة إذا لم يكن هناك دعماً كاملاً لبرامج التنمية مثلما هو الدعم القائم لدول الديمقراطية أو النهج الديمقراطي “<sup>٣</sup>.

الصلة بين التنمية والديمقراطية صلة بديهية ، حيث أن التنمية عملية شاملة ومستمرة أكثر من كونها مجرد حدث من الأحداث ، وإن الديمقراطية عملية تنمو وتزدهر ويتعين الحفاظ عليها على مدار الزمن ، وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

<sup>١</sup> - من خطابه لقيادات وزارة الداخلية والأمن ١٩ يناير ١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص ٢٣-٢٤.

<sup>٢</sup> - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي - تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - مجلة السياسة الدولية يوليو ١٩٩٤م ص ٣٤.

<sup>٣</sup> - من كلمته بمناسبة افتتاح منتدى الديمقراطيات الناشئة صنعاء بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٩٩م - جريدة الثورة العدد ١٢٦٤٨ تاريخ ٢٩ يونيو ٩٩م ص ١.

الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣م علاقة التعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان<sup>١</sup>.

ويؤكد الرئيس هذا بقوله :

“ الديمقراطية هي سمة هذا العصر ، وأساس النهوض الحضاري وهي السبيل الأمثل لتحقيق النمو والتطور والاستقرار والسلام والتقدم ، ولكي تحقق الديمقراطية غايتها المنشودة ، فلا بد من ربطها بعملية التنمية الشاملة للشعوب ومصالحها الاقتصادية<sup>٢</sup>.”

إن الشعب اليمني بزعامته وقيادته الرشيدة ، وبعد أن حقق حريته ووحدته قد جعل الديمقراطية والنهج الديمقراطي ركن رئيسي في حياته السياسية والاجتماعية والدستورية ، وفي مسيرته نحو التنمية الشاملة ، وتحقيق التقدم والارتقاء للبلاد لما فيه خير وسعادة وكرامة المواطنين كافة ، وربما يكفل ويحقق لليمن السعيد المكانة اللائقة به وبحضارته العريقة وتاريخه المجيد بين الشعوب والدول المختلفة<sup>٣</sup> ، وبدون شك فإن التحديث القائم على التنمية سيؤدي حتماً إلى تراكم الثروة الوطنية ، ونمو الطبقة الوسطى وتعزيز قناعتها بالنظام وانتهاج قيم سياسية تقوم على الاعتدال والرضى ، ومن ثم تقليص الاحتمالات للتوتر والقلق الاجتماعي الذي يشكل عادة البيئة المناسبة للتطرف السياسي والديني ، كما سيؤدي إلى الحد من الحقد الاجتماعي والحد من تفاقم مشكلة توزيع الثروة ، وحمي الاستقطاب الاجتماعي والكبت والمعاناة لدى المواطنين<sup>٤</sup>.

### ثالثاً : الديمقراطية أساس السلطة :

يجب أن تكون الديمقراطية وسيلة وهدف من أجل الوصول للحكم ، هذا الإطار أكد عليه الرئيس :

<sup>١</sup> - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي - مرجع سابق ص ٣٠-٣١.

<sup>٢</sup> - صحيفة الثورة - العدد ١٢٦٤٨ - بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م ص ١ ، كلمة للرئيس .

<sup>٣</sup> - د.عمر عثمان العمودي - مرجع سابق .

<sup>٤</sup> - عبد الملك سعيد عبده - البعد الديمقراطي للوحدة اليمنية - مجلة الثوابت العدد ٦ أبريل - يونيو ١٩٩٦م ص ١٦ .

“ إن على كل حزب يأتي إلى السلطة من خلال الديمقراطية ، يجب أن يحترم الديمقراطية ويجسدها في تعامله في صفوفه ومع الآخرين ، وإن يلتزم بالمبادئ والثوابت والقوانين في المجتمع التي لا ينبغي الانحراف عنها أو تجاوزها ”<sup>١</sup>.  
ويضيف :

“ يجب أن يستعود الناس على الديمقراطية التي يعبر الناس من خلالها عن آراءهم بحرية ، وأن تكون صناديق الاقتراع هي الأسلوب الحضاري الأمثل الذي يلتزم به الجميع للوصول إلى السلطة بدلاً من الانقلابات والتأمرات ”<sup>٢</sup>.  
“ نحن دولة مؤسسات لا نحتكم سوى للنظام والقانون ”<sup>٣</sup>.

تتطابق هذه المقولة مع فكرة صولون أحد أهم وابرز القادة العظام الذين وضعوا أسس ومجد أثينا الديمقراطي حيث أعطى للمواطن الأثيني فرصة كبيرة للمشاركة وربط الديمقراطية والحياة السياسية بالمساواة بين المواطنين ، وكان يرى في القانون وسيادة القانون الحارس الأمين للديمقراطية والشعب<sup>٤</sup>.

#### رابعاً: الديمقراطية رديف المسؤولية الوطنية :

لا بد من الالتزام بمقتضيات الدستور وتعميق الممارسة السياسية ، بعبارة أخرى يجب أن تلتزم جميع أطراف العملية السياسية بالدستور وبالقيم السياسية التي تعمق الوحدة والديمقراطية وعدم استغلال الخصوصيات المحلية الكامنة بين منطقة وأخرى ، وتعبئة منطقة ضد أخرى ، وأثارت الحساسيات والعصبية القبلية والمناطقية والجهوية وتكريس التمايزات والاتجاهات بغرض تجييره سياسياً لهذا الحزب أو ذلك . وتقضي الديمقراطية إشاعة روح التوافق والحلول الوسيطة للخلافات الحزبية القائمة وتغليب الولاءات الوطنية على ما عداها من ولاءات طائفية أو عائلية<sup>٥</sup> ، وعن هذه الروح التي يجب أن تسود الساحة الديمقراطية يقول الرئيس :

<sup>١</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - المجلد ١٢ - ص ٢٤ .

<sup>٢</sup> - الخطابات والأحاديث للرئيس - المجلد ١٢ - ص ٢٤ .

<sup>٣</sup> - من لقائه لصحيفة الحياة ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م - المجلد ١٤ ص ٢٧١.

<sup>٤</sup> - د- عمر عثمان العمودي - مرجع سابق .

<sup>٥</sup> - عبد الملك سعيد عبده - مرجع سابق - ص ١٦.

“ أن يتعامل الجميع مع الديمقراطية كمنظومة متكاملة ومتراصة بعيداً عن الانتقائية والمزاجية والفوضى ، فالديمقراطية هي رديف المسؤولية الوطنية واحترام الدستور والقانون ، وينبغي على الجميع خوض معارك الديمقراطية بمسؤولية وطنية ، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، والديمقراطية مهما بدت صعبة أو صاحبها في البداية بعض الأخطاء أو التجاوزات ، فإنها بالممارسة تصبح سلوكاً راسخاً يتقبله الجميع .. كما أن تصحيح الأخطاء الديمقراطية لا يكون إلا بمزيد من الممارسة الديمقراطية ”<sup>١</sup>.

### خامساً : الديمقراطية خيار الشعب :

كون الديمقراطية أصبحت تفرض نفسها كمعطى وخيار شعبي يستحيل تجاهلها لإقامة أي نظام يريد أن يعتمد على المشاركة الشعبية وعن حتمية هذا الخيار قال الرئيس : “ علينا أن لا ننزعج من الديمقراطية أبداً فخيار الديمقراطية هو خيار الشعب وعلينا أن نحترم هذا الخيار ونقبل به كيفما كانت نتائجه ”<sup>٢</sup>.

ولابداء الرأي بصورة أنجح أو على الأقل أكثر مباشرة كمطلب أساسي ومشروع شأنه في ذلك شأن التمثيل النيابي يبدو طبيعياً تأطير الديمقراطية بإطارها الدستوري والفانوني لكي تمارس بالشكل الصحيح وفي ذلك يقول :

“ إن الديمقراطية خيار شعبي لتسيير شؤون حياته وقد حرصت الدولة اليمنية الجديدة على تأطيرها من خلال الدستور والقوانين والمؤسسات التشريعية والشعبية وتمنح حريصون كل الحرص على حق شعبنا في ممارسة حقوقه السياسية والديمقراطية المشروعة في إطار هذه المؤسسات واحترام الرأي والرأي الآخر ”<sup>٣</sup>.

وتكون الديمقراطية قوة فاعلة تنامي سياسياً وتنمو وتزده بالممارسة الديمقراطية تصرح :

“ ومنها لمناسبة نهئ فيها جماهير شعبنا على النجاح الكبير في ممارستهم لحقهم في انتخاب رئيس الجمهورية ... مؤكدين بذلك السلوك الحضاري الواعي والعزم

<sup>١</sup> - من بانه بمناسبة العيد الوطني للوحدة اليمنية - صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٩م العدد ٨٥٤.

<sup>٢</sup> - من خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد ١٢ ص ٢٤.

<sup>٣</sup> - من خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد ١١ ص ٥٢-٥٣.

والحرص على تعزيز الممارسة الديمقراطية وإثرائها وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة ، والذي يمثل اليوم لكل أبناء شعبنا خياراً وطنياً لا تراجع عنه أبداً ، وتقليد راسخاً يؤسس لمستقبل أفضل أكثر أمناً وازدهاراً<sup>١</sup> ، ويضيف مبشراً بمستقبل الديمقراطية في اليمن :

“ اليوم عندنا جيل ما يسمى جيل ٢١ سنة خلال فترة حكمي ، هذا الجيل سيكون مختلفاً تماماً ... تترسخ في ذهنه الديمقراطية بدءاً بانتخابات المجالس المحلية ، والانتخابات التعاونية وانتخابات مجلس الشورى ، وانتخابات البرلمان الأول بعد الوحدة والبرلمان الثاني بعد الوحدة ، والآن انتخابات الرئاسة ، هذا جيل غير الجيل الذي عنده صراع مع الماضي الصفري الطائفي ، هذا عنصر جديد متفتح ومتنور ووطني ديمقراطي ، يعني ليس له أي انشداد إلى الماضي ”<sup>٢</sup>.

#### سادساً : الديمقراطية والتوعية السياسية :

إن الأخذ بالديمقراطية والمسار الديمقراطي يحتاج إلى جهود كبيرة من التوعية والتربية الاجتماعية والثقافية والتنشئة السياسية وعلى مدى طويل في مختلف الأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة ، وعبر مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حتى يمكن تأصيل وتجذير الفكرة الديمقراطية والمناخ الديمقراطي ، وتجلي وتجسيد كل ذلك في نفوس ووجدان وسلوك أبناء اليمن حكام ومحكومين حكومة وشعباً وقيادة<sup>٣</sup> ، هذا ما عبر عنه الرئيس :

“ علينا مضاعفة الجهود وتكثيف توعية المواطنين بأهمية ممارسة كل مواطن لحقه الانتخابي وبحسب ما تمليه عليه قناعاته في اختيار من يرى فيهم الكفاءة والإخلاص والنزاهة والقدرة على أداء مهمته بالوجه الأكمل وعلى تمثيل المواطنين تمثيل حقيقي وصادق ”<sup>٤</sup> ، منبهاً لأهمية التوعية السياسية بقوله :

<sup>١</sup> - من بيانه السياسي الهام بمناسبة أعياد الثورة اليمنية - صحيفة الميثاق بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٩٩م - العدد ٩٢٠ ص ٤.

<sup>٢</sup> - من مؤتمره الصحفي ٢٦ أغسطس ٩٩م - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٦٨.

<sup>٣</sup> - د- عمر عثمان العمودي - مرجع سابق .

<sup>٤</sup> - من الخطابات والأحاديث بمجلد ٥ ص ١٥٥.

“... أهمية تنمية الممارسات الديمقراطية في المجتمع من خلال نشر الوعي بالممارسات الديمقراطية الصحيحة التي تؤمن بالرأي والرأي الآخر بدون تعصب ، وتسهم في تعزيز الوحدة الوطنية بعيداً عن الممارسات التي تحاول إثارة الانقسامات والتكتلات الهادفة إلى الإضرار بمسار الديمقراطية واستغلال المناخ الديمقراطي باتجاه أحداث البلبلة والتشتيت”<sup>١</sup>.

وإيماناً منه أن مهنة الصحافة مهنة نبيلة ورسالة تحكمها القيم والأخلاق فهي بذلك أمانة تقع على عاتق كل صحفي شريف وصادق يقول موضعاً دورها الهام للديمقراطية :

“الصحافة سلطة حيوية وهامة داخل أي مجتمع ، إذا مارست دورها بصدق وتحملت مسئوليتها: بجرأة ، ونزاهة وهي وسيلة لامتلاك الحقيقة ونشرها والانتصار للحق ورفع الظلم وتصحيح الأخطاء وتعميق المنهاج السليم ، لذلك فإن الصحف منابر مهمة للديمقراطية والرأي الآخر والمشاركة الشعبية وتحمل المسؤولية الوطنية ، وطالما الدستور قد كفل حق التعددية السياسية للجميع في مادة ال ٣٩ فإنه من الطبيعي أن تقترن تلك التعددية بتعددية إعلامية تتجسد في هذا الكم أو ذاك من الصحف والمجلات التي سيكون البقاء فيها للأفضل والأكثر تطوراً أو صدقاً ومسئولية وارتباطاً بقضايا الشعب وتلبية احتياجاته ، وأن كثرة الصحف بحد ذاته تعتبر ظاهرة صحية وعصرية ، وظلاً مباشراً في الواقع على الممارسة الديمقراطية ، لكن جدية الصحافة هو مقياس صدقها في تحمل المسؤولية واحترام الممارسة الديمقراطية ، وذلك ما يمكن أن تحققه الصحف التي تشعر بجسامة الدور الوطني الذي تتحمله ، والدولة الجديدة في حاجة إلى الرأي المستنير والوطني الذي يسهم في مسيرة البناء ويدفع بها إلى آفاقها المنشودة ... وأي تكاليف مادية مهما بدت باهضة ستتهون أمام الدور والرسالة التي نأمل من صحافتنا أن تضطلع وتهض بها خدمة لمجتمعنا وتعزيزاً لجوانب الممارسة الديمقراطية الصحيحة في البلاد”<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> - من حديثه أثناء لقاءه بهيئة التدريس وعمداء كليات جامعة صنعاء ١٤-٦-٩٠م - المجلد ١٠ - ص ٥٥.

<sup>٢</sup> - مجلد ببناء اليمن - خطابات وأحاديث الرئيس - المجلد ١١ ص ١٠٨ - من حديثه لصحيفتي الثورة والجمهورية العراقية ٢١-٧-٩٠م .

### سابعاً : الديمقراطية وتخليق الحياة السياسية :

في إطار وضع أخلاقيات يجب احترامها ، وحظر التدخل في الحقوق الفردية والأمور الشخصية والمصالح الاجتماعية تأتي الدعوة الدائمة للرئيس بشأن تخليق الحياة السياسية في اليمن يتضح ذلك لنا عبر إرسائه المبادئ التالية :

#### مبدأ الولاء الوطني :

“ إن التعددية لن تزدهر إلا على أرضية الولاء الوطني ولا تخرج أو تحيد عنه مراعاة للخصائص والظروف الموضوعية الوطنية وإيماناً بأهمية الديمقراطية داخل كل حزب وفي علاقة الأحزاب والتنظيمات وأهمية الممارسة السليمة واحترام الرأي والرأي الآخر من منظور مصلحة الوطن ”<sup>١</sup>.

#### مبدأ النقد البناء ونبذ التعصب والتطرف :

“ إن الديمقراطية التي نعيشها اليوم في ظل الوحدة اليمنية يجب الحفاظ عليها وعدم الإساءة إليها من أي قوة سياسية بأي تصرف غير مسئول ... وعلينا أن نستعمل هذه المناخات الديمقراطية ونثريها بالممارسات الوطنية المسؤولة بعيد عن التعصب والتطرف والإساءة لبعضكم البعض كتنظيمات سياسية أو شخصيات اجتماعية أو علماء فليس مفهوم الديمقراطية الإساءة للآخرين ، ولكنها النقد المسئول من أجل معالجة كل الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية وهي الرأي الذي يبني ويعزز ولا يهدم ”<sup>٢</sup>.

#### مبدأ التسامح السياسي :

“ أدعو إلى مبدأ التسامح السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعية ، والثقافية والصحفية وتعميق الوحدة الوطنية وروح الديمقراطية والقيم الإسلامية والإنسانية بين المجتمع ”<sup>٣</sup>. “ مطلوب الآن أن ننسى ما حدث بالأمس ونستطلع إلى الغد وان نعمل من أجله بروح وعقول منفتحة ونوايا صادقة وأن نفتح

<sup>١</sup> - المجلد ١١ ص ٢١ .

<sup>٢</sup> - من لقاءه الرمضاني لرؤساء وممثلي الأحزاب والشخصيات الاجتماعية ٣٠-٣-٩١م-ص ٣٦٣ المجلد ١١ .

<sup>٣</sup> - مجلد ١٤ - ص ٢٦٩ .

صفحة جديدة من التسامح مع الجميع في وطننا هذا هو التجسيد الحقيقي للإرادة اليمنية والحكمة اليمنية<sup>١</sup> .

• مبدأ التفاوض : الرئيس رجل يناهز بالحوار دائماً ويفضله على باقي الأساليب في الحكم وإدارة دفة الأمور وحل كل المشاكل .  
“ الأحرى بنا جميعاً كتنظيمات سياسية وأحزاب سياسية أن نقف معاً على طاولة المفاوضات ونحل أي مشكلة قبل أن يحدث أي سوء أو مكروه وأن نقف معاً على طاولة المفاوضات معاً ”<sup>٢</sup> .

### مبدأ الصدق والشفافية :

“ نحن لسنا ممن يوعدون ويخلفون الوعد لذلك سوف نعد بما نستطيع تحقيقه وما تتيحه الإمكانيات ونحن نثق بأن الحكومة سوف تولى هموم واحتياجات المواطنين وبالذات في المناطق المحرومة كل اهتماماتها وعلى الحكومة أن تتخاطب مع المواطنين بوضوح وتصارحهم بكل الحقائق ”<sup>٣</sup> .

“ فليتنافس الناس في الساحة اليمنية تنافساً شريفاً كل واحد ببرنامجه السياسي ، ينافس ببرنامجه ماذا سيقدم للجمهور ماذا ستحل من مشاكل الجمهور ... ماذا ستقدم له في المجال الزراعي والصناعي والثقافي وفي كل مجالات الحياة ما هو الذي ستقوم به ويكون ممكناً قد يمكن أن تعمل برنامج وتمني الناس بأشياء خيالية لكن كيف ستكون طريقة التطبيق ، يمكن أن تقول للناس في برنامجك السياسي أنك ستحلي كل واحد من هؤلاء الناس بذهب ... لكن هل ممكن أن تعطي للناس كلهم ذهب ... تلبسهم ذهب ؟ ... الغرض كله خدمة هذا البلد لكن بدون كذب ، لأنه عيب واحد يكذب على الناس ويخدعهم ، فنريد أن لا أحد يخدع الجمهور ”<sup>٤</sup> .

ويوجه أعضاء المؤتمر الشعبي العام بقوله : “ ... عليكم أن تتنافسوا مع الآخرين منافسة شريفة ... وإن تمارسوا العمل السياسي على أساس احترام الدستور

<sup>١</sup> - المجلد ١٤ - ١٩٩١ .

<sup>٢</sup> - المجلد ١٤ ص ١١٢ .

<sup>٣</sup> - المجلد ١٤ ص ٢٨٣ .

<sup>٤</sup> - المجلد ١١ ص ٣٤٠ .

والتعددية السياسية بعيداً عن الممارسات السلبية وبعيداً عن تقديم الوعود الكاذبة أو ممارسة الضغوط أو الاضطهاد داخل المؤسسات والأجهزة والمرافق على من يخالفونكم الرأي أو لهم توجهات سياسية مخالفة<sup>١</sup> .

وهنا تأكيد على الدور المناط بالصحافة في تمثيل معارضة وطنية واعية كجزء من الرقابة الشعبية لرصد انحرافات السلطة وتصويب المسار الوطني وحماية مقدرات وموارد المجتمع وتوعية جوانب الفساد وفضح رموزه والإسهام في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقديم البديل في إطار التنافس السياسي الإيجابي والشريف .

“ إن مناخات الحرية و الديمقراطية سوف تسهم أيضاً في عملية الكشف والتعددية لمظاهر الفساد أو القصور ، وذلك من خلال النقد البناء والمتابعة الرصينة والتحليل الصادق للظواهر والممارسات ”<sup>٢</sup> .

### **ثامناً : الديمقراطية ضرورة للبناء والاستقرار :**

في الواقع لا بد من استثمار الوعي الجماهيري ، وإيجاد إطار مفاهيمي إيجابي يساهم في تطور بنية النظام ومؤسساته ويثري البنية السياسية والاجتماعية التي بدأت تزدهر فيها قيم الديمقراطية ، وسيادة روح التوافق والاعتدال في المجتمع . “ ندعو كافة أبناء شعبنا وفي المقدمة الأحزاب والتنظيمات الجماهيرية والصحافة الوطنية إلى جعل الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية وسيلة بناءة لصنع كل ما هو مفيد وخير ”<sup>٣</sup> ، ويؤكد الرئيس على ضرورة الديمقراطية لاستمرار عملية البناء الحضاري قائلاً :

“ مثلت الديمقراطية الخيار الوطني الصائب للبناء ، لأنه في ظل الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان

<sup>١</sup> - المجلد ١١ ص ٢٧٤ .

<sup>٢</sup> - من خطابات وأحاديث الرئيس - مجلد ١٤ ص ٢٩٧ .

<sup>٣</sup> - صحيفة الثورة - العدد ١٢٧٩٨ - بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩ م من كلمة الرئيس .

والتبادل السلمي للسلطة ، تتفجر ملاقات الشعب وإبداعاته في شتى ميادين البناء ، وتتهيا المناخات السليمة للتنمية وصنع التقدم في الوطن “<sup>١</sup>.

و الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل للحد من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي غياب الديمقراطية كمنبر للتنافس وأداة للتغيير ، ستظل التنمية هشة وتبقى دوما معرضة للخطر : “ كما يحق لي أن أثق أيضاً في مستقبل الديمقراطية في بلادنا التي كانت مهدها الأول ، وعليه أستطيع القول جازماً أن مستقبلنا مستقبل عهد لمزيد من الخير والتقدم ، لأن الديمقراطية هي الصرح المتين والضمانة الأساسية لاستمرار التنمية والبناء والنهوض ، وإذ بدونهما يصبح المجتمع قابلاً للتصدع وعرضة للهزات “<sup>٢</sup>.

وعن علاقة الاستقرار بالديمقراطية يقول :

“ الاستقرار لا يعني إلغاء الديمقراطية بل الاستقرار يعني المزيد من الديمقراطية ، وقد التزمنا بالديمقراطية ، ودفعنا ثمن هذا الالتزام ، ونحن راضون عن ذلك ، ولا حياد أو تراجع عن الديمقراطية أبداً ، ونحن نقول بأن معالجة أخطاء الديمقراطية لا يتم إلا بمزيد من الديمقراطية ... ربما يكون البعض أعتقدوا أننا بحرصنا على التمسك بالديمقراطية ضعفاء ، وتناولوا بأكثر من حجمهم وسعوا لإجهاض الديمقراطية ... ونحن وانفون بأننا سنتمكن من معالجة مشاكلنا ، سواء التنموية أو غيرها في ظل الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم ... و الديمقراطية لها ثمن ، ولكن إذا نحن لم نتحمل هذا الثمن اليوم فلن نتحملة الأجيال القادمة ... إذا علينا أن نكون نحن جيل التضحية من أجل إرساء مستقبل ديمقراطي ، أفضل لليمن ، ونحن ندرك بان الديمقراطية لا تأتي فجأة ولكنها تنمو وتتعزيز كل يوم “<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - جريدة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٥٤ - بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٩ م . من كلمة للرئيس .

<sup>٢</sup> - من خطابات والأحاديث للرئيس - المجلد الأول - ص ٣٠ .

<sup>٣</sup> - من لقاءه مع صحيفة المستقلة ١٤ نوفمبر ٩٤م المجلد ١٤ ص ٣٣٤ .

## خاتمة الفصل الثاني :

بحثت في البدايات الأولى لما يسمى بالمشاركة العامة أو الشعبية وذلك من خلال الحديث عن التجارب الأولى لهذه المشاركة خلال حكم الرئيس صالح ، حيث لم يكن من السهل أن ينتقل المجتمع اليمني فور تحرره من الحكم الأممي والنظام الاستعماري إلى ممارسة حقيقية للديمقراطية ، كون الديمقراطية وضعت كشعار ضمن أهداف الثورة ، وكون القيادات التي أخذت زمام الأمور بعد الثورة سارت تركز على قضية ترسيخ النظام ، واعتبرت نفسها المسئولة وضلت الديمقراطية شعاراً غير مطبق في الواقع ، ولم يتطور المفهوم الديمقراطي في الوسط الثقافي والاجتماعي إلا بعد أن زادت اليمن من انفتاحها نحو العالم ، ولكنها كانت مقننة بمفاهيم تنساب من أعلى لتفرض على الأسفل دون أحداث التفاعل المطلوب .

- ورفض الرئيس علي عبد الله صالح أن يرهن عقليته ورؤيته الفكرية في إطار محدد ومتحيز وضيق ، حيث بدأت اليمن بقيادته تقترب أكثر نحو الديمقراطية في النصف الأول من الثمانينات " في الشطر الشمالي سابقاً " بعد أن تكون المؤتمر الشعبي العام والانتخابات البرلمانية لمجلس الشورى ، وقد اتجه الرئيس في اختياراته إلى نبذ التقليد وانحاز للاجتهاد فاسحاً للعقل مجاله لإرساء قيم سامية وتحولات كبيرة خلال هذه الحقبة الزمنية في مختلف المجالات ومنها المجال الديمقراطي الذي أخذ يتطور في اليمن مع إعلان الوحدة - حيث كان قريتها - وقيام الجمهورية اليمنية عبر الاعتراف دستورياً بالتعددية السياسية وحرية الرأي وتقوى أكثر بالتعديلات الدستورية ٩٤م ، التي شملت أيضاً الانتخابات الرئاسية المباشرة من قبل الشعب ولا يجوز الاستمرار بمنصب الرئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين ، وتمت الانتخابات الرئاسية الأولى في ٢٣ سبتمبر ٩٩م وسبقها الانتخابات البرلمانية ٩٣م، ٩٧م .

- بهذا تكون الديمقراطية قد أخذت بالتدرج في اليمن حتى تم إرساء الجانب الدستوري والقانوني للديمقراطية عبر النصوص الدستورية وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ولائحته التنفيذية وقانون الانتخابات وقانون الصحافة ... الخ ، وما تزال بحاجة إلى المزيد من الممارسة .

- إن الإنسان المنصف والمنطقي والمحلل الموضوعي لمجمل الأحداث والتطورات على الساحة اليمنية ورغم الظروف القاسية والارهاصات الكبيرة والمؤامرات التي تحاك ضد هذا البلد العظيم ليجد نفسه أمام إنجازات عظيمة وكبيرة تحققت في ظل قيادة الرئيس علي عبد الله صالح على كل المستويات وأعظمها الوحدة والديمقراطية .
- وتاريخ الدول المتقدمة في مضمار الديمقراطية والناضجة سياسياً واجتماعياً وثقافياً يشهد بأن الديمقراطية قيمة وغاية اجتماعية وحضارية مستهدفة ومقصودة ، ولكن المسيرة تجاه هذه الغاية إنما تتحقق تدريجياً وعبر عقود طويلة من الزمن وعبر تطور وتجدد مستمر لمؤسساتها وأجهزتها الديمقراطية ، وما يرتبط بها من نظم وطرق وقواعد انتخابية ، وما يتبع ذلك أيضاً من فكر وقيم وسلوك متحضر أثناء الممارسة في الانتخابات العامة لاختيار الممثلين والقيادة التشريعية والتنفيذية والمعبر فعلاً وقولاً عن مصالح وتطلعات الشعب وفي أسلوب المعارضة للحكم ونقد السياسية أثناء المناقشة العامة لمختلف القضايا والمشاكل المؤثرة في حياة الناس والبلاد والمجتمع<sup>١</sup> .
- أثبت فكر الرئيس اهتمامه بقضية الديمقراطية من مختلف جوانبها .

<sup>١</sup> - / عمر عثمان العمودي - مرجع سابق.

## القسم الثاني في الفكر الإداري الإصلاح الإداري

"لقد حان الوقت لتحقيق الإصلاح الإداري وهي عملية مهمة جداً"

الرئيس علي محمد الله صالح

---

<sup>١</sup> - من كلمته الافتتاحية لمؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري ٢٥ أغسطس ١٩٩٨ م .

# الفصل الأول

## الشفافية الإدارية

"على الحكومة أن تتخاطب مع المواطنين بوضوح  
وتصارحهم بكل الحقائق"<sup>١</sup>

الرئيس علي عبد الله صالح

---

<sup>١</sup> - من حديثه في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤م - المجلد ١٤ - ص ٢٨٤.

## مقدمة الفصل :

يعتبر اليابانيون أن سر تقدمهم هو نجاح إدارتهم<sup>١</sup> ، وتعتبر الشفافية الإدارية سمة من سمات العصر، وضرورة حتمية لتحقيق الإصلاح الإداري ، وهي عبارة تستعمل للدلالة على إمكانية ممارسة الإدارة لمختلف أنشطتها في وضوح النهار عن طريق تبديد الأسرار الخفيفة التي قد تحوط بها ، حتى يتسنى للعموم فهم المنطق الذي يحكم التصرفات الإدارية، كما عبر عنه الرئيس اليمني:-

" إن المواطن وهو يشترك في تشخيص الوضع في الإداري والتنامي، يستطيع أن يتفهم الصعوبات التي تعترض الجهد الرسمي في تنفيذ الخطط والبرامج الطموحة، ومن ثم لا بد أن يتعزز الجهد الرسمي والجهد الشعبي"<sup>٢</sup>. لتجسد بذلك الإدارة ما عبر عنه البعض بالبيت الزجاجي ، وعلى هذا الأساس لم تعد تستمد مشروعيتها من مؤسستها فحسب ، أيضا من مدى قدرتها على تحسين علاقتها بجمهورها ، ولتحقيق الصورة المشرقة لهذه العلاقة ويوضح لنا توجيه الرئيس هذا الأمر قائلا :

" لقد حرصت أن التقى بكم لأنكم تمثلون قاعدة الدولة المتصلة اتصالا مباشرا بالمواطن ، وتفاعلات حياته في كافة الوحدات الإدارية بآه بصلاحكم وأداء واجباتكم على أكمل وجه تتحقق الصورة المشرقة لعلاقة المواطن بالدولة، وعلاقة المسئول بمن يتحمل المسئولية من أجل خدمتهم والاهتمام بقضاياهم وحل مشاكلهم"<sup>٣</sup>.

وقد حظيت قضية الشفافية باهتمام الرئيس منذ العام ١٩٨٠م. ونجدها بهذه الصورة كما رسمها لنا قائلا : " لكي نواجه كل الحقائق بشجاعة الرجال .. ولنعمل على إيجاد الحلول

---

<sup>١</sup> - مصطفى سلمي - مساهمة المواطن والموظف في العمل الإداري من منظور العلم الإداري / بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام - جامعة محمد الخامس - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط

٩٦ ص ١٩٧.

<sup>٢</sup> - من تقرير الرئيس للجنة الدائمة في دورتها السابعة ٢-٤-١٩٨٩م - المجلد التاسع - ص ١٥١.

<sup>٣</sup> - من حديثه لمحافظي الألوية في ١٧-١١-١٩٨٨م - المجلد التاسع - ص ٦١ .

لها بكل ما آتانا الله من العقل والحكمة والكمال ، وحتى نتبين مواقع أقدامنا ونعرف خط سيرنا .. وتسود علاقاتنا حكما ومحكومين ، الثقة والوضوح ولا ثقة بلا وضوح " <sup>١</sup> .

وكما حظيت قضية الشفافية باهتمام الرئيس صالح، فقد حظيت أيضا باهتمام الحكام في الحضارات القديمة إلا أن الطرق والمناهج المستعملة كانت مختلفة عن ما هو مألوف حاليا، وتقدم لنا توجيهات الإسلام الأساس الأخلاقي لتنمية هذه العلاقات، وتحقيق تفاهم مشترك بين أي جماعة والمتعاملين معها، إلا أن الفكر الإداري الإسلامي وإن كان لم يتطرق بشكل مباشر لشفافية النظام الإداري داخل الدولة الإسلامية، فإنه قد نص على بعض المبادئ الرئيسية التي يمكن اعتبارها إطارا عاما لهذه الشفافية وبهذا يكون الفكر الإداري الإسلامي سباقاً إلى قضية الشفافية من الفكر الغربي الحديث الذي تناول هذا الموضوع حالياً بشكل مفصل ودقيق وواضح ، محققاً بذلك أحد أهم حقوق المواطنة .

ومع التطورات التي يشهدها العالم الآن والتقدم في المفاهيم والمبادئ الإدارية ، ومع الزخم الديمقراطي والاجتماعي في اليمن ، يجب على الإدارة اليمنية الأخذ بهذا المبدأ ، كما جاء في التوجيه الرئاسي قبل أكثر من عشر سنوات مضت :-

"أؤكد على أهمية الارتقاء بمستوى الأداء في كافة المرافق والأجهزة الشعبية والرسمية، واستيعاب المفاهيم الجديدة في علم الإدارة، بما يكفل النجاح في العمل، ويضمن القدرة على أداء كافة المهام والواجبات ومواجهة كافة الظواهر والمتغيرات بما يتواءم مع مجمل التحولات التي شهدتها بلادنا في شتى المجالات سياسياً وديمقراطياً وتنموياً واجتماعياً وغيرها " <sup>٢</sup> ، ويضيف موجهاً للحكومة : —  
"عليكم انتهاج سياسة المكاشفة للشعب للتعرف على كل الحقائق حتى يكون معكم" <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - من خطابه - المجلد الأول - لعام ١٩٨٠م ص ٨ .

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد التاسع - بتاريخ ١-٢-١٩٨٩م - ص ٩١ .

<sup>٣</sup> - من كلمته التوجيهية أثناء ترأسه لاجتماع الحكومة بعدن ٢٣-نوفمبر-٩٤م - المجلد ١٤ - ص ٣٤٥ .

## المبحث الأول: الشفافية في الإسلام وفي الفكر الحديث :

❦ ما هي المبادئ الأساسية التي وضعها النظام الإداري الإسلامي لمفهوم الشفافية؟ وكيف كانت الممارسات الفعلية لهذا المبدأ في الإدارة الإسلامية الأولى؟ "مطلب أول".

❦ وكيف عالجت التشريعات الحديثة للدول الغربية قضية الشفافية ؟ "مطلب ثاني".

## المطلب الأول: الشفافية في الفكر الإسلامي :

الفكر الإداري الإسلامي، يتميز بشموله وإصلاحه لجميع أوجه الحياة بما فيها من جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وسياسية وثقافية وأخلاقية غير محصورة في جوانب شعائري تعبدية فقط<sup>١</sup>. وقد كان هناك تقصير واضح من قبل الباحثين والمهتمين بقضايا الإدارة والتنظيم في عالمنا العربي والإسلامي الذين ركزوا إلى المراجع الغربية دون أن يلجؤوا إلى التراث الخصب في الفكر الإسلامي .

والحديث عن الشفافية في الإسلام يوجب علينا إيضاح بعض زوايا نظرية الإصلاح الإداري في الإسلام ، فلقد استقدمت العديد من الحكومات للدول الإسلامية بعض علماء الإدارة من الغرب للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في الإصلاح لنظمها الإدارية وعلى سبيل المثال فقد استقدمت مصر عام ١٩٦٢م الخبيران الأمريكيان " لوثر جوليكن ، وجيمس أولوك " وقد قدم هذان الباحثان تقرير ورد فيه<sup>٢</sup> :

"إننا ندرك حق الإدراك أن النظم الحكومية تتكيف وفق مقتضيات الجو الثقافي الذي توجد فيها ولا يمكن بحث خطط إعادة تنظيم جهاز أية حكومة أو إجراءاتها بمعزل عن التيارات العامة التي تسود حياة الأمة ، والمعتقدات الأساسية التي تدين بها ... وقد راعينا خلال هذا البحث أننا اهتدينا إلى عدد من المعتقدات الأساسية الوثيقة الصلة بتلك المشكلات " يقصدا تنظيم الإدارة الحكومية "، وإننا نورد تلك

<sup>١</sup> - د. عبد الفتاح دياب - الإدارة العامة - منشورات جامعة صنعاء - ١٩٨٩م - ص ١٣ .

<sup>٢</sup> - أ.د / حسن صادق - رؤية إسلامية للإصلاح الإداري - الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية الواقع والآفاق ، أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٦م - المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية - ص ٢٤٧-٢٤٨ .

المعتقدات فيما يلي في صورة بالغة الإيجاز خالية من ما تستحقه من إفاضة وتفصيل:-

﴿ شرع الله إقامة الدولة كنظام أخلاقي واقتصادي وسياسي وللإنسان أن يشكل هذا النظام بفضل ما يتاح له من اتساع في المعرفة.

﴿ الناس سواسية أمام الله ومن ثم أمام القانون .

﴿ ليس للحاكم ولا لرجل الدين ولا لولاية طبقة أو فئة ما أن تحول بين

المرء وحقوقه وواجباته أو أن تفصل بينه وبين الله .

﴿ الاستغلال الشخصي للنفوذ أمر ياباه الخالق الكريم .

﴿ نظام القيادة نظام مستحب من حيث المبدأ ولكن كل راع مسئول عن رعاية

شئون الناس ولا تكون القيادة بالوراثة بل بالاختيار ، ويبرز قيامها ما تلتزم به من مستويات خلقية وما تقدمه من خدمات .

﴿ الأخذ بالشورى على الصعيدين المحلي والقومي أمر لا بد منه في اتخاذ

القرارات والأعمال الحكومية والانتخابات .

﴿ نظم الملكية الفردية حق مقدس ينطوي على ضرورة استخدام الممتلكات على

نحو مثمر مع تخصيص قدر من الدخل في عون المعوزين وخدمة المجتمع .

﴿ للمجتمع والحكومة على أساس الشورى أن يقررا ما يدخل من باب المعروف

وما يدخل من باب المنكر استناداً إلى المبادئ الخلقية والدينية المقررة .

﴿ العمل له نبالته الخاصة ، ويستحق العامل أجراً عادلاً على عمله .

﴿ الإنسان مكلف بكسب العلم وبإعمال العقل واستخدام المعرفة التي حصلها على

هذا النحو في نفع الناس ومرضاة الله .

ويضيف الخبيران " أنه يتجلى من التعمق في هذه النقاط أن الثقافة الإسلامية من

أصلح الأسس للحكم الناجح في العصر الحديث " .

" وإنه إذا صح ما ذهبنا إليه ي تلك العجالة القصيرة فإن الثقافة الإسلامية تكون

أبعد الأشياء عن إعاقة سير التقدم والتطور في النظم الحكومية ، كما تكون أبعد

الأشياء عن الدعوة إلى الطاعة العمياء أو التشبث بالتقاليد البالية ذلك أن الثقافة

الإسلامية تشجع الإنسان على استخدام عقله في تقدير مقتضيات العالم الحديث من الاطمئنان إلى القيادة المسؤولة وتبادل الرأي والمشورة " .

هذه دعوة صريحة من خبيرين لا يمتان بصلة لتقافتنا الإسلامية بأن ننهل من هذا التراث العظيم ونرتكز عليه إذا أردنا أن نصلح مؤسساتنا الإدارية .

وتجسدت قمة الشفافية عندما خاطب نبي الله إبراهيم ربه قائلاً : " ربي أرني كيف تحيي الموتى قال له أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي " ، وأدنى الشفافية في التشريع الإسلامي هي الصدق بين الاثنين ويكفيها هذا مثلاً على ذلك .

إن الفكر الإداري الإسلامي إن كان لم يتطرق بشكل مباشر لشفافية النشاط الإداري ، داخل الدولة الإسلامية ، فإنه قد نص مع ذلك على بعض المبادئ الرئيسة التي يمكن اعتبارها إطاراً عاماً لهذه الشفافية من خلال تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم في القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الخلفاء الراشدين ، نستشفها هنا : -

### مبادئ الشفافية الإسلامية :

#### أولاً : العلنية :

هناك خاصية أساسية تميز بها النظام الإسلامي الإداري كله منذ نشأته وهي العلنية والتي برزت على الفور منذ الأيام الأولى للإسلام . وفور انتقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم للمدينة ، فقد كان المسجد مركز الإدارة ، وكان الرسول يمارس أعمال الإدارة فيه على مرأى ومسمع من الناس بكل شفافية ووضوح . ويعد مبدأ العلنية بمثابة ضمان قانونية معترف بها للمواطنين من أجل حماية مصالحهم ، وهو مبدأ ليس بغريب عن الإسلام حيث يلح القرآن الكريم على إقامة التعاون والتشاور بين الحاكم والمحكوم على مستوى إنجاز القرارات انطلاقاً من مبدأ " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " <sup>١</sup> . وتقدم لنا توجيهات الإسلام الأساس الأخلاقي لتنمية العلاقات بين الإدارة الإسلامية ومرتقيها <sup>٢</sup> وتحقيق تفاهم مشترك أفضل بين أية جماعة إسلامية والمتعاملين معها .

<sup>١</sup> - عزيز إدريس / إشكالية الشفافية داخل الإدارة العمومية المغربية - مذكرة لنيل دبلوم دراسات عليا في

القانون العام لعام ٩٧م كلية الحقوق - الرباط - اكدال - ص ٨ .

<sup>٢</sup> - المرتفق هو المواطن المتعامل مع الإدارة .

## ثانياً : النظام المفتوح :

حرص الرسول صلى الله عليه وسلم في إدارة الدولة الإسلامية على استشارة أصحابه في كل أمراً لم يروا فيه تنزيلاً صريح من الله سبحانه وتعالى وكان يحترم رأي الفرد ورأي الجماعة ويلتزم به ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم مطبقاً لمبدأ الشفافية حتى في أحلك ظروف الأمة الإسلامية وجسدها في غزوة بدر وغزوة أحد والخندق ولم يستخدم ما يسمى حديثاً إعلان حالة الطوارئ عملاً بقوله تعالى : " وشاورهم في الأمر " <sup>١</sup> ، وسار الخلفاء على نهجه عملاً بالتوجيه الإلهي " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة " ، ونذكر هنا قول الخليفة أبو بكر الصديق للمسامين : " أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، وإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم " بمعنى أن أعمال الإدارة في الإسلام مراقبة واضحة لعامة المسلمين ، وبهذا آمن الخلفاء الراشدين بالشورى والمشاركة ، وجعلوها مؤسسة أساسية في اتخاذ القرار وأنشأوا مجلس النقباء ، بن أن سيدنا عمر من شدة حرصه على إشراك الناس في الحكم والتناصح للوالي كان ينتحب ، فلما سأل عن سبب ذلك أجاب " خشيت أن أخطئ فلا يكلمني أحداً منكم رهبة مني " <sup>٢</sup> ، ونرى صورة للشفافية في الإسلام من خلال النموذج الذي وضعه خبير الإدارة بروفيسور أحمد إبراهيم أبو سن ، فهذا النموذج المبسط يبين الإدارة في الإسلام نظاماً فرعياً مفتوحاً ومرتبطة بالنظام الاجتماعي الالهي وبأنه مكون من مدخلات عملية إدارية ، ومخرجات تتفاعل مع البيئة الخارجية عن طريق التغذية الراجعة لتستمر دورة الحياة داخل الأنظمة الإدارية حتى يزول الله الأرض ومن عليها .

## نظام التشغيل :

جد أصل التعليل في النظام الإسلامي الذي كان له السبق في هذا المجال قبل أن يعرفه الفكر الحديث فلقد سلك القرآن الكريم مسلك التعليل في العديد من الأحكام . سار الرسول عليه الصلاة والسلام على نفس النهج وتبعه الصحابة رضوان

١ - رواه ابن عمر عن أبيه ١٥٩ .

٢ - إبراهيم أبو سن / الإدارة في الإسلام - المطبعة المصرية - أبو ظبي ١٩٨١م - ص ١٧١ .

الله عليهم ، ولازم التعليل والاجتهاد الفقهي هذا الإطار ، والتعليل يستمر في جميع تفاصيل الشرعية " فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً " .

وفي القرآن الكريم يمكن استخلاص التعليل من عدة آيات كريمة ، منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: "رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل" <sup>١</sup>

وقوله تعالى : " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً " <sup>٢</sup> .

كما علل الرسول صلى الله عليه وسلم أمور كثيرة صراحة ، فهذا معاذ بن جبل رضي الله عنه يطيل في صلاته إتماماً لها وتقرباً بها ، فيشكو الشاكي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم " لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بها فلان " وهنا يشرع الرسول صلى الله عليه وسلم التخفيف في الصلاة ويذكر المطولين قائلاً " أيها الناس أنكم مغفورون ، ومن صلى بالناس فليخفف ، فإن فيهم المريض والضعيف وذو الحاجة ... " مبيناً سبب ذلك التخفيف .

يتضح إذاً أن التعليل وارد في الأحكام الإلهية ، فإله إن كان غنياً عنا ، فإنه قدم التعليل تكريماً للإنسان عن طريق تكريم أجمل ما فيه وهو العقل ، وبالتالي جعله يدرك أو يفهم ويقتنع ، خالقاً بذلك نوعاً من الحوار الذي يتم بطريقة غير مباشرة .

#### رابعاً : المشاركة :

يقتضي تطبيق مبدأ الشورى الإسلامي استطلاع الرأي العام ومن شأنه تحقيق التفاهم المشترك بين أعضاء الجماعة داخل المنظمة الإدارية وتوفير الجو ، الإنساني الرفيع الذي يحفز الفرد العامل للإنتاج والعطاء ويشعره بكينونته الإنسانية وكرامته الآدمية ، وتوفير هذه المشاركة الفعالة والجريئة من جانب العاملين تؤدي إلى الطاعة مع الاقتناع في نهاية المطاف <sup>٣</sup> ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر

<sup>١</sup> - سورة النساء آية ١٦٥ .

<sup>٢</sup> - سورة المائدة آية ٣٢ .

<sup>٣</sup> - أ . د / حسن صادق - مرجع سابق - ص ٢٥١ .

يؤدي مبدأ الشورى تحقيق التفاهم بين الجماعة وغيرها من الجماعات والأفراد الذين يتعاملون معها ويستفيدون من نشاطها وإنجازاتها ، للوقوف على احتياجاتهم الملحة والفعلية حتى يتسنى إشباعها على خير وجه في ضوء اتجاهات الرأي العام <sup>١</sup> ، لأن التدخل التدريجي بين الإدارة والمجتمع يجب أن يسمح بأخذ رغبات وردود فعل الأفراد بعين الاعتبار عند تحديد أية استراتيجية إدارية ، والمشاركة هنا أمراً واجب الالتزام به امتثالاً لقوله تعالى لرسوله الكريم : " وشاورهم في الأمر " <sup>٢</sup> فالله سبحانه وتعالى كرم بني آدم وحفظ له إنسانيته وكرامته وذلك بإشراكه في أمر الحكم والإدارة طالما أن رأي الجماعة يضل دائماً خيراً من رأي الفرد <sup>٣</sup> وقد كان عمر رضي الله عنه يطبق مبدأ الشورى والمشاركة ليس فقط فيما يود سماع رأي المسلمين فيه ، ولكنه يطلع الجماعة على قراراته ويفسر لهم أسباب اتخاذها حتى يكونوا على علم بها ، وحتى يناقشوه فيها ، فإن أقروه عليها كان بها ، وإن رأى الجماعة رأياً آخر تبناه وعمل على تنفيذه ، وبذلك كان عمر ابن الخطاب قريباً من جماعته <sup>٤</sup> .

#### خامساً : الإخبار :

إن إعلام المواطنين بخدمات المنظمة وتوعيتهم بأفضل طرق الحصول عليها والإفادة منها هو ما أمر به الإسلام في قوله تعالى : " وقولوا للناس حسناً " <sup>٥</sup> أي النصيحة لهم ، وليس معناه مجرد التلطف بالقول والمجاملة في الخطاب ، فالحسن هو النافع في الدين أو الدنيا ، كما يقول سبحانه وتعالى : " وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن " <sup>٦</sup> ، ويصور تعالى حكمته مدى الأثر النافع الذي تحققه الكلمة الطيبة

<sup>١</sup> - د / حمدي أمين عبد الهادي / الفكر الإداري الإسلامي والمقارن - دار الفكر العربي ... الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٠ م - ص ١٧٠ .

<sup>٢</sup> - سورة آل عمران آية ١٥٩ .

<sup>٣</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق ، ص ٨ .

<sup>٤</sup> - أحمد إبراهيم أبو سن - مرجع سابق - ص ١١٠ .

<sup>٥</sup> - سورة البقرة آية ٨٣ .

<sup>٦</sup> - سورة الإسراء آية ٥٣ .

فيقول : " ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون " <sup>١</sup> ، وقد كان رسول الله يهتم بضرورة تأسيس التفاهم والانفتاح على الرعية من خلال الكلمة الطيبة حيث يقول صلى الله عليه وسلم : " الكلمة الطيبة صدقة ، وأفضل الصدقة صدقة اللسان " وليس أدعى إلى تحقيق التفاهم المشترك بين المنظمة والمتعاملين معها من حسن معاملة أعضائها لهم ، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعطي المثل في كيفية التعامل مع الرعية من خلال أخلاقه الكريمة وسلوكه الحسن ، " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " وفي مجالات أخرى كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبدي النصيحة لولائه ويعلمهم كيف يجب إقناع الرعية ويرشدهم إلى عمل الخير واجتناب الشر حيث يقول : " الكلمة الحسنة خدمة وأحسن الخدمات كلمة حسنة " .

#### سادساً : المباشرة :

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبشر من يبادرون بقضاء حوائج الآخرين فيقول : " إن لله عبداً اختصهم بقضاء حوائج الناس حبيبهم إلى الخير وحبب الخير إليهم ، أنهم الآمنون من عذاب يوم القيامة " وينذر من يحتجب عن حاجاتهم ، بقوله : " من ولاه الله من أمر المسلمين شيئاً فاحتجب عن حاجاتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة " <sup>٢</sup> .

وكذلك سار على الدرب أبو بكر وعمر ابن الخطاب وعثمان وعلي في فسح المجال للمسلمين للإطلاع على شؤون الدولة والحكم والإدلاء بأرائهم في كل أمر هام ، بحيث عمل الخلفاء الأربعة " سيما علي وعمر " على أن تكون العلاقة مباشرة ما بين الحاكم والمحكوم بغية خلق تقارب فعلي بين الطرفين ، وذلك للتأكد أولاً من أحوال المسلمين وكيفية تمكن هؤلاء من الاطلاع على أعمال الحاكمين وتبرز معالم هذه الشفافية بالخصوص في رسالتين :

<sup>١</sup> - سورة إبراهيم آية ٢٤ - ٢٥ .

<sup>٢</sup> - د . حمدي أمين عبد الهادي - مرجع سابق ص ١٧١ .

الأولى : من علي إلى الأشتار النخعي والي مصر .

والثانية : وجهها عمر إلى عمرو بن العاص لما ولاه على مصر ، وهما وثيقتين مهمتين تظهران بجلاء مخاطر الاحتجاب عن الرعاية في علاقات الحاكم والمحكوم<sup>١</sup>.

### المطلب الثاني : - الشفافية في الفكر الحديث<sup>٢</sup> :

أما في العصر الحديث ، فقد تنامي الوعي لدى السلطات العامة في الدول منذ فترات طويلة بضرورة أن تعمل الإدارة العامة على تصور وتطبيق بشكل منتظم سياسيات تهدف إلى إرساء دعائم علاقات حسنة مع الجمهور ، تقوم على الإعلام والأخبار ، وقد كان هاجس الاهتمام بالمواطنين وبالديمقراطية هو ما حدا بتلك الدول إلى تبني هذا التوجه نحو الشفافية والانفتاح على العالم الخارجي ، وإن كان التطور في هذا الاتجاه لم يحصل لديها بنفس الطريقة ، فقد كان معمولاً بقاعدة علنية الوثائق الرسمية في السويد منذ منتصف القرن الثامن عشر ، حيث كان بإمكان المواطنين الحصول على جميع المعلومات والوثائق الإدارية بموجب الدستور الصادر سنة ١٧٦٦م ، والذي كان يسمح للمتضرر باللجوء إلى المحاكم في حال رفض الإدارة تمكينه من هذا الحق باستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر والمرتبطة أساساً بسيادة الدولة .

ومع مطلع القرن العشرين ظهرت الأفكار المرتبطة بالعلاقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل لتذمر الجمهور من تعاظم أنشطة المقاولات الكبرى والمغركة في التيلورية ، ومن روابط الإنتاج التي لم تكن تعير اهتماماً يذكر للعامل الإنساني وأهميته بالنسبة لأنشطة المنظمة وترجع أول مبادرة في هذا الخصوص إلى الصحفي YYY LEE الذي أقام في نيويورك سنة ١٩٠٦م أول مكتب للعلاقات العامة ، وقام بتنظيم حملة إعلامية تضمنت إعلاناً بالمبادئ موجهة إلى كل الصحفيين يدعوهم فيه إلى التخلي عن تقديس مفهوم سر المهنة وإعطاء إرشادات كاملة دقيقة حول الزبناء ، كما ركز على ضرورة الاهتمام بالعمال ، وتحفيزهم مادياً

<sup>١</sup> - د / عبد الحق عقله - من محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية في السلك الثالث - شعبة القانون العام

الموسم الدراسي ١٩٨٨م - ١٩٨٩ م .

<sup>٢</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ١٠ وما بعدها .

ومعنوياً بغية تنمية قدراتهم على العمل . وقد تم تمويل أنشطته الإعلامية من طرف مراكز البحث والجامعات وبعض المنتجين الصناعيين ، وقد حدد الهدف منها بكون المقاولات الكبرى لا يمكنها أن تتواجد وتتطور إلا إذا قامت بتفسير دورها وأهميتها داخل المجموعة المحلية أو الوطنية إلى الجمهور ، وبالدرجة الأولى إلى مستخدميها ، وقد كان للأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنة ١٩٢٩م بالغ الأثر على الأوساط الاقتصادية والتجارية وعلى الرأي العام الأمريكي بصفة عامة بشكل ساهم في تعزيز الأفكار والمفاهيم المرتبطة بالعلاقات العامة ، حيث نذكر الجميع في تلك الفترة بالشعار الشهير لابراهيم لنكون " مع الرأي العام لا شيء يمكن أن يفشل ، ومن دونه لا شيء يمكن أن ينجح " ولذلك كانت ابتسامة الرئيس الأمريكي روزفلت ضرورية لأجل استبعاد الخطر التراجيدي لأي ثورة محتملة . وبث الثقة في بالنظام الاجتماعي في نفوس الأفراد المضطربين ، وهكذا فإن إقرار حد أدنى من الإعلام والشفافية كان ضرورياً لخلق تعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية بهدف تجاوز مخلفات الأزمة وهو ما كان وراء النجاح والتطور الذي عرفته مفاهيم العلاقات العامة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أمتد مجالها إلى السياسات الكبرى للدولة ، ولم يعد يقتصر على الإطار الاقتصادي للمقاولات ولعلاقات الإنتاج داخلها ، وقد تمت ترجمة ذلك بصدور قانون " F.O.L.ACT " في يونيو ١٩٦٦م الذي أقر حرية الاطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية لكل المواطنين الأمريكيين عبر المراكز التي أحدثت لهذا الغرض باستثناء بعض الحالات المرتبطة بحماية الحياة الخاصة للأفراد وضمان أمن الدولة برمتها . وقد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة - خطة التنمية الدولية المادة ١٢٦ : - وفي سياق التنمية يكتسب تحسين أساليب الحكم معاني شتى ولكنه يعني بصورة خاصة تصميم ومتابعة استراتيجية وطنية شاملة للتنمية ، ويعني كفاءة القدرة والمصادقية والنزاهة للمؤسسات الرئيسية في الدولة الحديثة ويعني كذلك زيادة قدرة الحكومة على تنفيذ

السياسات والمهام الحكومية ، بما في ذلك إدارة أنظمة التنفيذ ، ثم يعني أيضاً المساءلة عن الإجراءات المتخذة والشفافية في صنع القرارات<sup>١</sup> .

وقد ساهمت أغلب دول الديمقراطيات الغربية هذا التوجيه نحو الانفتاح والشفافية الإدارية وذلك كنتيجة للتحويلات المهمة التي عرفها مفهوم الإدارة العامة في القرن ٢٠ والتي عملت على تغيير معنى هذه المؤسسة الخاصة بعد أن أصبحت تتدخل في جميع المجالات نتيجة لتحملها المسؤوليات بشكل واسع ، وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التحول على أشكال التواصل مع المحيط الاجتماعي : فالتوسع الإداري سيجعل إذاً مبدأ الانغلاق غير مقبول تقنياً وغير مسموح به سياسياً ، وبذلك تبنت الأنظمة الإدارية في تلك الدول مقتضيات قانونية تمنح للمواطن الحق في الاطلاع على الوثائق الإدارية كما هو الشأن بالنسبة لفيلندا منذ ١٩٥١م والدنمارك والنرويج ١٩٧٠م والنمسا ١٩٧٣م . أما فرنسا فإن التطور نحو الانفتاح على الجمهور والذي تجلت إرماصاته الأولى منذ عهد الجمهورية الثالثة ، قد توج بتدني البرلمان الفرنسي لثلاث قوانين مهمة مع نهاية السبعينات أقرت على التوالي : مبدأ الاطلاع على المعلومات المتضمنة في البطاقات المعلوماتية " قانون ٦ يناير ١٩٧٨م " - والاطلاع على الوثائق الإدارية " قانون ١٧ يوليو ٧٨م - وتعليل القرارات الإدارية " قانون ١١ يوليو ١٩٧٩م ، وهي تتمحور بالأساس حول الإعلام والتواصل مع الجمهور بهدف تكريس شفافية حقيقية للنشاط الإداري ، ووضع حد لهيمنة المبدأ التقليدي القاضي بسرية الملفات الإدارية ، ولعل الأهمية الكبيرة والواضحة لهذه المقتضيات هي التي جعلت العديد من المهتمين بالعلم الإداري يتحدثون على انتمائها لجيل ثالث لحقوق الإنسان ، طالما أنها مكنت المرتفقين في هذه الدول من الحصول على حقوق جديدة في مواجهة الأجهزة الإدارية التي أصبحت تبعاً لذلك ملتزمة بالتوجه نحوهم والبحث عن الاتصال معهم بالإكثار من أدوات الإعلام والمساعدة والتواصل ومن ثم أصبحنا أمام حركة في العمق تشكل أحد محاور الإصلاحات الإدارية الهادفة إلى تطور العلاقات مع الجمهور .

<sup>١</sup> -تقرير الأمين العام للأمم المتحدة مقدم إلى الجمعية العامة - ملحق يوليو ٩٤م مجلة السياسة الدولية - مطابع الأهرام بكرنيش النيل -ص ٣٢.

- وفي هذا الصدد يمكن التمييز في ميدان قواعد الشفافية بين ثلاث مجموعات من الدول :
- الدول التي تبنت تشريعات ذو نزعة عامة .
  - الدول التي لم تخصص سوى نصوص محدودة .
  - الدول التي لا تتوفر على أي تشريع لكنها تتوفر على اقتراحات ودراسات في ميدان الشفافية .

### أولاً : ولوج الجمهور إلى الوثائق الإدارية<sup>١</sup> :

ميدان الولوج إلى الوثائق الإدارية تأتي في مقدمة المجموعة الأولى " السويد " فمنذ أمد بعيد وتحديداً ابتداء من سنة ١٧٦٦م صدر قانون سويدي حول حرية الصحافة يؤكد على مبدأ الشفافية للحكومة والإدارة الذي أعطى قيمة دستورية ، وقد نص الدستور السويدي لسنة ١٧٦٦م . وبشكل صريح على ما يلي : " لفائدة الحرية في التعبير ، ومن أجل إعلام متكامل ، يحق لكل فرد سويدي الولوج إلى الوثائق الرسمية التي توجد في حوزة السلطات العمومية وكذلك البرلمان " وحق الولوج هذا يمكن ممارسته بالنسبة لكل الوثائق الرسمية ، ولا يوجد إلا سبعة استثناءات حيث أن القانون المشار إليه لا يمكن أن يخضع لأي نوع من التقييد إلا فيما يتعلق بسلامة المملكة ، وبالعلاقات مع القوى الأجنبية ، وفيما يتعلق بالإجراءات الرسمية للتفتيش أو المراقبة . أو فيما يتعلق بحمايته أو درء الجرائم الجنائية أو حماية المصالح الاقتصادية للدولة والجماعات المحلية والأفراد ، أو فيما يتعلق أخيراً باحترام قدسية الحياة الخاصة والآداب الحميدة . وقد صدر قانون تنظيمي بنفس التاريخ ١٧٦٦م يؤكد على حق المواطنين في الإعلام ، ويؤكد علاوة على ذلك وجوب الإدلاء بالوثائق الرسمية في الحين بمجرد تقديم طلب من طرف الأفراد المعنيين بالأمر الذين بإمكانهم الاطلاع على الوثائق في عين المكان ونسخها دون أن يكونوا ملزمين بتقديم الأسباب الكامنة وراء ذلك ، لكن الإدارة السويدية على خلاف الدول الأخرى ، ليست ملزمة بأن تقدم

<sup>١</sup> - أ. د . عبد الحق عقلة - محاضرات في مادة علم الإدارة - أقيمت على طلبة السنة الأولى بوحدة علم الإدارة

والقانون الإداري ٩٧م - ٩٨م .

للجمهور مذكراتها الداخلية أو المشاريع ووثائق العمل . وبذلك تبقى السويد قوية بطول تجربتها ، والتي أصبحت نموذجاً يحتذى به في الشفافية الإدارية .

الدولة الاسكندنافية الأخرى تتوفر كذلك على تشريعات ليبرالية في ميدان ولوج الوثائق الإدارية . فلندا منذ ١٩٥١م . الدانمارك والنرويج ١٩٧٠م ، إلا أن هذه القوانين لا تشكل جزء من المنظومة الدستورية ، كما أن استثناءات الولوج إلى الوثائق الإدارية غير محددة بدقة الشيء الذي يترك هامشاً كبيراً من التقدير الذي تقوم به الإدارات ، ويمكن للمواطنين في هذه الدول الأربع اللجوء في حالة النزاع مع الإدارات إلى المحاكم أو إلى الوسيط حسب اختيارهم .

وبعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بعد السويد وفلندا التي عرفت هي الأخرى حق الولوج إلى الوثائق الإدارية بعد صدور القانون الذي تبناه الكونجرس الأمريكي عام ١٩٦٦م والذي تم تحريره بمصطلحات مبهمّة وغامضة حتى تتمكن الإدارة من مخالفته إلا أن هذا النص قد تم تعديله من طرف الكونجرس وأخذ مدى أكثر ليبرالية سنة ١٩٧٤م ، ويجد هنا القانون جذوره الأولى في الخمسينيات ، وذلك عندما طالب الممثل البرلماني في كاليفورنيا بمجموعة من الوثائق الرسمية لكن الإدارة رفضت تسليمه هذه الوثائق ، وفي تلك اللحظة قطع على نفسه وعداً للقيام بكل ما في وسعه لكي لا يتكرر هذا السلوك ، وطبق هذا القانون في كل الوكالات ، بمعنى آخر في كل التنظيمات الإدارية للحكومة الليبرالية ، وكذلك في كل المؤسسات أو المقاولات العمومية . أما بخصوص الوثائق المرخص الإدلاء بها للجمهور فهي محددة في قائمة أصبحت أكثر شهرة في الولايات المتحدة .

❖ المجموعة الثانية هناك من الدول التي لم تعرف ولم تنظم حق الولوج للوثائق الإدارية ، ولكن تبنت نصوصاً تمكن الجمهور في بعض الأحيان من حق الولوج إلى المعلومات ، حيث نجد هولندا التي تبنت قانون سنة ١٩٧٨م حول انفتاح الإدارة الذي يحتوي على نفس المبادئ التي جاءت بها قوانين الدول السابقة ، ولكنه لم يذهب بعيداً إلى حد إجبار الموظفين بالإدلاء بالمعلومات حول

الوثائق الموجودة بحوزتهم ، كما أنه لا يجبر الوزراء على إعطاء تفسيرات حول سياسة وزارتهم كذلك لا يسمح للمواطنين الولوج إلى الوثائق وإلى الملفات .

يجب الإشارة كذلك إلى حالة دولة " ليكسومبورغ " حيث يمارس حق الولوج فقط في إطار المسطرة الإدارية غير القضائية : بمقتضى أمر الدوق الأكبر سنة ١٩٧٩م ، الذي لا يفتح إلا في وجه الأشخاص الذين تكون وضعيتهم الإدارية معتمد عليها أو في طريق الاعتداء بواسطة قرار متخذ أو على وشك الصدور ، ذلك هو مفتوح بالنسبة للأشخاص المعنيين بقرار إداري من طبيعته أن ينال من حقوقهم أو مصالحهم .

❖ أما المجموعة الثالثة من الدول فهي التي لم تتبنى قط أي قانون من شأنه أن يعترف كمبدأ عام بحق الولوج ، ومن هذه الدول نجد إنجلترا - بلجيكا - ألمانيا - اليابان . لكن هناك توجهات ودراسات للاعتراف بحق الولوج في طريقها إلى التحقق ، وإن هذه المحاولات يمكن أن تواجهها عدة مقاومات خاصة في إنجلترا حيث أن أي محاولة للمراقبة المباشرة لنشاط الوزارات من طرف العموم يمكن اعتباره كاعتداء على امتيازات البرلمان .

### ثانياً : تحليل القرارات الإدارية :<sup>١</sup>

❖ فيما يخص تحليل القرارات الإدارية ، فمجموعة الدول الأكثر أهمية هي تلك الدول التي يوجد بها إلزام عام بالتعليل ، وهي دول أوربا التالية " السويد - سويسرا - ألمانيا - النمسا - النرويج " تؤكد بمقتضى الفصل ١٩٠ من اتفاقية روما ، مقررات سلطات المجموعة الأوروبية تنص على إلزامية التعليل كمبدأ عام . فهذه المجموعة من الدول هي متجانسة من حيث موضوع ومحتوى التعليل ، وتؤكد من حيث ميدان تطبيقه ، ونذكر على سبيل المثال حالة القرارات من النوع التنظيمي التي عولجت بشكل أكثر تنوعاً غير أن عمومية مبدأ التعليل تجد بعض الحالات الاستثنائية في أغلب التنظيمات خاصة في حالة الاستعجال أو السرية في ميدان الدفاع الوطني أو الأسرار الخاصة بالأفراد .

<sup>١</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ١٠١ .

ففي الأخير تجدر الإشارة أن كل الدول التي أقرت إلزامية التعليل كمبدأ عام قد جعلته في إطار مدونة أو قانون منظم بواسطة المسطرة الإدارية غير القضائية ، خير مثال على ذلك هو القانون الألماني بتاريخ مايو ١٩٧٦م.

❖ المجموعة الثانية : من الدول هي التي لم تقر مبدأ التعليل إلا بالنسبة لبعض القرارات الإدارية الأقل أهمية والنظام الفرنسي يعتبر في هذا الإطار حالة جيدة .

❖ المجموعة الثالثة : فهي الدول التي لم تصدر أي نص من أجل إقرار مبدأ التعليل ، ومنها بلجيكا وإيطاليا .

إذن فشكل التعليل في حد ذاته ليس مجهولاً ، وإنما يطرح بشكل آخر ، فمن جهة هناك نصوص خاصة تلزم تعليل بعض القرارات ، ومن جهة أخرى توجد قواعد قريبة من المبادئ العامة للقانون التي تفرض تعليل بعض القرارات .

### ثالثاً : الإعلاميات والحريات<sup>١</sup>

فيما يخص حماية المعلومات توجد كذلك ثلاث مجموعات من الدول :-

❖ من بين الدول التي تبنت تشريعاً ذا نزعة عامة يجب أن نذكر في مقدمة هذه الدول السويد ، حيث يعود القانون المنظم للمعلومات والحريات إلى سنة ١٩٧٣م ، ويمكن اعتبار مقاطعة هيس الألمانية هي الرائدة في هذا المجال حيث يعود قانونها إلى ١٩٧٠م .

ففي السويد حيث الشفافية العريضة ، وضعت لجنة المراقبة " Detains Pection " مكونة من إحدى عشر عضواً : قاضي ( رئيس اللجنة ) ، أربعة برلمانيين ، ثلاثة نقابيين ( يمثلون العمال ، أرباب العمل والأطر ) تقني ، موظف ، وطبيب .

هذه اللجنة تراقب فقط المعلومات المعالجة آلياً في القطاع العمومي والخاص على حد سواء والتي تهم الأشخاص الذاتيين ، هذه المعلومات التي يكون طلبها متوقفاً على ترخيص من اللجنة هذه الأخيرة التي تتأكد من مشروعية هذه المعالجة ومدى تناسبها مع المعلومات ، وكذلك تتأكد من شطبها نهائياً بعد مضي مدة زمنية معينة .

١- أ.د سعيد بن البشير / من محاضرة الشفافية أقيمت على طلبة سنة ثالثة من الدبلوم المعق بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٨-٩٩م .

وصدرت قوانين في بعض الدول تتعلق بهذا المجال في ألمانيا وكندا سنة ١٩٧٧م والدنمرك والنمسا ١٩٧٨م ولكسمبرج ١٩٧٩م وأيسلندا ونيوزلندا الجديدة وإسرائيل سنة ١٩٨١م ، ثم بريطانيا سنة ١٩٨٤م . وهذه القوانين كلها تنص على وضع جهاز مراقبة على العموم يكون جماعياً ، ولكن من الممكن أن يديره شخص واحد كما هو الحال في ألمانيا وبريطانيا ، ويتم تعيين هذا الجهاز من طرف السلطة التنفيذية ، إلا أن أعضائه يكونون في استقلال تام عن الحكومة ، وتمتد مراقبته بشكل عام إلى البطاقات العامة والخاصة باستثناء كندا .

❖ المجموعة الثانية من الدول تلك التي وضعت حيز التطبيق مقتضيات تحمي المعلومات الخاصة في بعض القطاعات وتشكل الولايات المتحدة جزء من هذه الدول ، حيث عرفت منذ إنشائها قوانين خصوصية تهم المقاولات الخاصة من أجل محاربة الممارسات التمييزية لشركات القروض ووكالات تحصيل الديون ، وهناك قوانين قطاعية تطبقها الإدارات الفيدرالية الأمريكية مثل R.F.P ١٩٧٨م الذي حدد من إمكانيات الإدارة في الحصول على المعلومات التي في حوزة البنوك التي تخص زبائنها ، وفي بعض الدول هناك العديد من النصوص التشريعية التي تدخل مقتضيات لحماية المعلومات وهي حالة القانون المتعلق ببطاقات الشرطة ومحاربة الإرهاب التي تبنته إيطاليا سنة ١٩٨١م ، وهناك قوانين تهتم بالحماية الاجتماعية ، والإحصاء العام للسكان .

❖ وفي بعض الدول الأوروبية هناك مشاريع قوانين قيد الدراسة تتعلق بالإعلاميات والحريات كما هو الشأن في أسبانيا والبرتغال - بلجيكا - اليونان - إيطاليا - هولندا .. وقبل خروج هذه المشاريع إلى حيز الوجود فإن المسؤولين في وزارة العدل والداخلية مكلفين بالسهر على مدى احترام الإدارات لهذه المبادئ الأساسية التي سوف تتضمنها القوانين في المستقبل .

## المبحث الثاني : - نحو إدارة يمنية شفافة :

أصبح العالم يعرف مع نهاية هذا القرن تحولات عميقة ليس فقط على المستوى التكنولوجي ، ولكن أيضاً على مستوى البنيات السوسيو اقتصادية ، لذا فالمرفق الحكومي لا يمكنه البقاء في منأى عن هذه التحولات ، بل إن ضرورة تحديثه ستكون إحدى الرهانات الكبرى للسنوات المقبلة ، وذلك في أفق إقامة نموذج شرعي عقلاني يتوخى تجاوز ما تشهده الأجهزة البيروقراطية من انحراف . ولقد أصبحت الإدارة العمومية اليمنية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحسين الروابط التي تجمعها بجمهورها عن طريق تبني أسلوب الشفافية والوضوح ، استجابة لتوجيهات الرئيس علي عبد الله صالح وإيماناً منه بضرورة الشفافية كمبدأ من مبادئ الإصلاح والتطوير الإداري والمالي كمدخل أساسي لمعالجة أوجه القصور وجوانب الخلل في نظامنا الإداري ومن أجل إحداث نقلة نوعية في أسلوب إدارة تعزز من فعاليتها وكفاءتها ، حيث قال :-

" إننا بالصدق والصراحة والوضوح سنبنّي مجتمعنا قوياً وصلباً قادراً على تصحيح أخطائه وتجاوز سلبياته ومواكبة تطورات أبنائه ، وإن هذه اللقاءات الرضائية مجال مفتوح لطرح كل الهموم والتطلعات بصدق وصراحة ووضوح ، وتناول كل قضايانا بموضوعية والتزام ونقد كل الظواهر السلبية في حياتنا بوعي ومسئولية وإخلاص نحقق من خلالها التأكيد الإيجابي في حياة شعبنا ومعالجة كل ما من شأنه إعاقة انطلاق مسيرته نحو الدروب المحققة لآماله وطموحاته ..."<sup>١</sup>.

وإن أي استراتيجية للشفافية الإدارية كما عبر عنها الرئيس يجب أن تهدف " كما سنرى لاحقاً " بالدرجة الأولى إلى تأسيس انفتاح حقيقي للإدارة العمومية على محيطها الاجتماعي ، ويقتضي أعمال هذا الانفتاح إعادة النظر في مبادئ التباعد - السلطة التي تشكل ركائز النموذج التقليدي بين الطرفين ، وتترجم إعادة النظر عبر حركتين مختلفتين ، فمن جهة تتوجه الإدارة نحو جمهورها

<sup>١</sup> - من خطابه ضمن لقاءاته الرضائية بتاريخ ١٨-٥-١٩٨٧م - المجلد ٧ و٨ - ص ١٨٣.

بتوضيحها لمغزى أنشطتها حتى تصبح مفهومة أكثر ، وتقرب منه أحسن من ذي قبل ، ومن جهة أخرى فإنها تفتح على الجمهور أخذه في الاعتبار طموحاته ومتطلباته ، لتصبح سهلة الاطلاع وأكثر قابلية للتأثر في المحيط<sup>١</sup> ، وعبر عن ذلك الرئيس مخاطباً الحكومة :-

" على الحكومة وضع سياسة صائبة تهدف إلى الارتقاء بمستويات الإنتاج والأداء الإداري في كافة المرافق والأجهزة والحرص على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .. بعيداً عن الأهواء والمزاجية ... والتعقيب والمتابعة في كافة أجهزتها ومرافقها .. والعمل على إتاحة المجال أمام الجميع من أجل الإسهام الفاعل في تنفيذ البرنامج الاقتصادي والإداري للجمهورية اليمنية ، والتفاعل مع أهدافه .. انطلاقاً من مبدأ المشاركة الشعبية الذي يرتكز على أساسه بناء الدولة الحديثة ، حيث أن بناء الوطن مسؤولية كل أبنائه دون استثناء ، لا حدود ولا قيود أمام أي فرد أو جماعة أو فئة من المشاركة في ذلك البناء باعتباره واجباً يتحمله الجميع ومعيار ذلك هو القدرة على العطاء والكفاءة والخبرة والإخلاص والتفاني من أجل الوطن<sup>٢</sup> .

وفي خضم التحولات التي يشهدها النسق اليمني العام من تحولات وانفتاح ، فإن المشاركة السياسية والإدارية تطرح نفسها كمعطى أساسي في ديمقراطية أحد أهم الأنساق الفرعية وأكثرها تأثيراً على فاعلية النسق العام ونجاعته من القيام بوظائفه تجاوباً مع هموم وتطلعات الشعب ، لذا نجد ضرورة تكييف الإدارة العمومية اليمنية مع التطورات الحالية التي ما فتئ يعرفها المجتمع اليمني " ارتفاع المستوى الثقافي للسكان وما واكبه من تنامي درجة نضجهم السياسي " ومع المفاهيم الجديدة التي أصبحت تحكم علاقته بالسلطة العامة " حقوق الإنسان - تدعيم دولة الحق والقانون - وغيرها " .

<sup>١</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ١١٥ .

<sup>٢</sup> - من بيانه السياسي الذي ألقاه الرئيس في ٢١-٥-٩١م - المجلد ١١ - ص ١٤٧ .

من جهة أخرى نرى أن العولمة لا تتطلب فقط الجانب الاقتصادي ، بل وتهدف للجانب الإداري ، ويجب علينا احترام المبادئ الإنسانية العامة والأخذ بها ، أي ينبغي أن ندخل في الصف " فأسبانيا واليونان والبرتغال لم تلحق بالركب الأوروبي إلا بعد دخول الديمقراطية نظامها ، أي أن الديمقراطية والشفافية شرط لدخول المجموعة الأوروبية " . ومواكبة التطورات الدولية " المستثمرون الأجانب ، هيئات مالية دولية ، منظمات دولية ... الخ " تتطلب الأخذ بمبدأ الشفافية ، كون اليمن يعول كثيراً على هذا الجانب لبناء اقتصاده المتواضع ، ومع ثورة الإعلاميات والتكنولوجيا والعولمة والخصخصة يقتضي على الإدارة اليمنية تكريس مبادئ الشفافية والوضوح على أرض الواقع والتخلي عن قاعدة السرية باعتبارها الضمانة القصوى للانغلاق الإداري . وبعبارة أخرى في إطار تحسين العلاقات ما بين الإدارة والمرتفقين يستوجب اعتماد مفهوم جديد للمرتفقين ، ذلك أن المرتفق<sup>١</sup> يجب أن ينتقل من وضعية المحكوم إلى وضعية أكثر إيجابية تتمثل أساساً في وضعيته كشريك للإدارة ، بصفة عامة لا يمكن القول بأن العلاقة بين الإدارة والمرتفقين لا يمكنها أن تصبح طبيعية وعادية وسليمة ، إلا إذا كانت هذه العلاقات تضمن حداً أدنى من التعاون بين الإدارة وجمهورها ، هذا التعاون الذي يحتم استجماع وتوظيف عدة عوامل ، تهدف بدورها إلى تطبيع العلاقة ما بين المسئول الإداري والمرتفق المواطن ، وتهدف في نفس الوقت إلى الرفع من المردودية والفعالية ، وفي هذا الإطار على الإدارة أن تعتبر المرتفق كحجر الزاوية في انشغالاتها<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> - المرتفق : هو المواطن المتعامل مع الإدارة وجمعه مرتفقين .

<sup>٢</sup> - أ.د عبد الحق عقله - محاضرات السنة الأولى ٩٨/٩٧ من الدبلوم المعرق علم الإدارة كلية الحقوق .

### المطلب الأول : - حق المواطن في الشفافية الإدارية :

قال الملك لويس الرابع عشر " كل شخص له عجز على مستوى المعلومات ، فهو معرض لعدم التفكير المنطقي " وقال عالم الإدارة الفرنسي برنارد " أن من يجهل الأمور يبقى في تبعية لمن يعلم " فإعلام المرتفقين يعني في الدرجة الأولى السماح للمرتفق بالحق في التتبع عن كثب ما يجري داخل الدواليب الإدارية <sup>١</sup>.

### الفقرة الأولى : تنويع وتوسيع مجالات المشاركة :

" لا بد أن تتسع وتتفتح الأبواب أمام الجميع للمشاركة الوطنية الإيجابية ، حتى يكون التصحيح مسئولية مشتركة لا تقتصر على جهاز التصحيح وحده ... فكلنا شركاء ... وكلنا مسئولون عن أية سلبات تعوق مسيرتنا " <sup>٢</sup>.

لعل ما يقصده الرئيس هنا هو خلق مزيد من البيانات الكفيلة بتشجيع تعاون المواطنين مع الإدارة وتنويعها ، لتطال مختلف مراحل اتخاذ القرار الإداري ، وكذا توسيع مجالاتها كما وكيفا لتشمل جميع ميادين النشاط الإداري خصوصاً تلك التي تمس من قريب مصالح المواطنين ، ويؤكد هذا الرئيس هنا : " فإذا لم نستمع منكم دائماً فإننا لا نقدر أن نحقق شيئاً ، ولا نستطيع إصلاح الخطأ القائم الذي تمارسه السلطة " <sup>٣</sup>.

فمن حيث التنويع لا بد أن تكون بنيات المشاركة متنوعة بتنوع شرائح المرتفقين ، والتشاور المباشر يكسب الجمهور قدرة على التأثير في القرارات الإدارية . هذا ما جسده الرئيس من خلال زيارته الميدانية لمختلف شرائح الشعب ، واختار هذه الزيارات الميدانية كمنهج لكل مسئول إداري قائلاً : " نحن نزور محافظة إب ضمن زيارتنا الميدانية التي اخترناها ، لكل مسئول أن يذهب إلى كل الجماهير الشعبية وإلى كل منطقة وإلى كل قرية لنكسر طوق العزلة والسور الذي كان يبين القاعدة والقمة ، وتحسس الوضع الإداري في

<sup>١</sup> - أ.د/ عبد الحق عقلة - مرجع سابق .

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد الأول ص ١٨٧ .

<sup>٣</sup> - من كلمته ١٩ أبريل ٨١م لمحافظة إب - المجلد الأول - ص ١٨٣ .

المناطق ، وإيجابيات وسلبيات المسؤولين أيضاً في المناطق <sup>١</sup> . وبهذا تكون الإدارة ملزمة بالتشاور مع ممثلي مختلف المجموعات والشرائح الاجتماعية . وهنا يصبح هؤلاء الشركاء بمثابة أدوات نقل المعلومات الإدارية إلى الفئات التي يمثلونها عندما يتخذ القرار الإداري درجة من العمومية ، بشكل يقوي وضعيتهم الاجتماعية وقدرتهم على ولوج الإدارة باعتبارهم شركاء معترف بهم كمخاطبين مقبولين من طرفها ، ولا يتعلق الأمر هنا بالهيئات ذات الطبيعة السياسية كالأحزاب والتنظيمات المهنية " النقابات " ، ولكن بتجمعات يمكنها بفضل تنوعها وتعددتها أن تساهم في خلق التلاحم والانسجام بين الوقائع الاجتماعية ، ففي فرنسا وصل عدد الجمعيات الممثلة لمختلف فئات المرتفقين سنة ١٩٨٦م ما بين ٥٠٠,٠٠٠-٦٠٠,٠٠٠ جمعية ، وفي أمريكا تلعب الجمعيات دوراً هاماً في تحضير المشاريع المزمع إنجازها على المستوى المحلي وهذا يوضحه لنا الرئيس :

" أصبح من حق كل جماهير الشعب أن تشارك في السلطة وتحكم وتشارك في الحوار الوطني في التصحيح في الحكومة وفي المجال الرسمي ، وللشعب الحق في المشاركة وفي تحمل المسؤولية <sup>٢</sup> .

لذلك فإن تحقيق مشاركة فعالة للجمهور في جهود التسيير الإداري يقتضي تدعيم البنيات الحالية بأجهزة متعددة ومتخصصة تضمن تمثيلاً حقيقياً يكون معبراً عن طموحات وآراء كل الفئات الاجتماعية على اختلاف شرائحها ، ففي الدول الغربية تم تكريس هذا التوجه من خلال تعدد اللجان والأجهزة الاستشارية الدائمة القائمة إلى جانب الإدارات العامة ، لذلك وجب تنظيم هذه العملية من إدارتنا تنظيمًا دقيقاً من أجل نمو التشاور وإضفاء الطابع المؤسسي على الروابط التي تجمع الإدارة بمرتفقيها ، لتصبح رسمية بعد أن كانت شبه رسمية ولتفضي إلى خلق بنيات دائمة مندمجة في النظام ، يكون تدخلها ضرورياً قبل اتخاذ أي قرار ، ويجب تشجيع الكفاءات الفكرية والعلمية على المشاركة

<sup>١</sup> - من خطابه - المجلد الأول - ص ١٨٢ .

<sup>٢</sup> - من خطابه - المجلد الأول - ص ١٨٣ .

والمساهمة الفعالة في الحياة السياسية المحلية بغية إيجاد بنى تمثيلية متماسكة تفسح المجال بشكل واسع أمام إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في المجهود التنموي ، وهو ما سيقوى في نفس الوقت من مشروعية الدولة باعتبار أن انفتاحها على المجتمع المدني عن طريق السماح لممثليه بالمشاركة في تدبير الشؤون العامة ، وهذا ما تضمنه قانون السلطة المحلية الجديد في اليمن ، مما يتيح لها فرص توسيع أساس مشروعيتها ، وينبه الرئيس لدور الأكاديميين في الجامعات اليمنية قائلاً :

"إننا نلتقي بكم بهذه النخبة لنحدث معكم حول طبيعة هذه المرحلة والمهام الجديدة التي تنتصب أمام المجتمع ، وتضطلعون أنتم بدور هام في بلورتها من خلال مسئولياتكم الكبيرة في تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف مجالات العلم والمعرفة القادرة على الإسهام الفعال في بناء الوطن ورغد مسيرة النهوض الحضاري"<sup>١</sup>، ويجب تناسق التربية الاجتماعية والإعلام مع كافة الخصوصيات المجتمعية في اليمن ، في سبيل إقرار مشاركة واسعة وحقيقية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة الإدارية ، هذا من جهة، حيث يقول الرئيس : " يجب أن يواكب الإعلام كل المتغيرات الوطنية والقومية والدولية ، والمساهمة في معالجة الظواهر السلبية وتعميق روح الديمقراطية والقيم الإنسانية بين أفراد المجتمع ، والتعاطي مع الهموم الوطنية بما يتلاءم مع نهجنا الوطني الديمقراطي ، والقيم السامية التي يحث عليها ديننا الحنيف"<sup>٢</sup>.

ويرى سوسيل أن هذه المشاركة تتطلب القيام بحملة نفسية قوية لإثارة حماس السكان المحليين من أجل التطوير الاقتصادي والاجتماعي السريع<sup>٣</sup>. ومن جهة أخرى فإن عصرنة التسيير الإداري تقتضي توسيع نطاق مشاركة الموظفين ، وإعطائهم الفرصة للمساهمة في اتخاذ القرارات وتقبلهم لها ، ونجد من الضروري تشجيع المرؤوسين في كل المستويات توجيه الأسئلة والمساهمة بأفكارهم

<sup>١</sup> - من خطابه أثناء لقائه بهيئة التدريس وعمداء كليات جامعة صنعاء بتاريخ ١٤-٦-١٩٩٠م - المجلد ١١ - ص ٥٥.

<sup>٢</sup> - من رسالة رئيس الجمهورية الموجهة إلى الحكومة في ١٢ أكتوبر ١٩٩٤م - المجلد ١٤ - ص ٢٦٤.

<sup>٣</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ٣٠٠.

وآرائهم ، كما ينبغي أن يعمل المسئول الإداري على سماع مرءوسيه بصبر وإخلاص بقصد استخدام الأفكار والمقترحات النافعة التي يساهمون بها ، “ إن معيار المشاركة هو الكفاءة والإخلاص والقدرة على العطاء ”<sup>١</sup>. ويضيف :

“ يجب الاستفادة من كافة التجارب والخبرات الجيدة والاستشارات المفيدة ... وضرورة الاهتمام بالكادر الوظيفي الواسطي باعتباره الكادر الأساسي الذي تقع عليه مهمة تسيير الأعمال في الجهاز الإداري للدولة ”<sup>٢</sup>، لعل ما يقصده الرئيس هنا أن إشراك الموظفين في المجهود الإداري مؤشراً على ديمقراطية السير الداخلي للإدارة ، باعتباره يرتبط بالتوجه الديمقراطي الواسع الذي ما فتئت ملامحه تتضح منذ عدت سنوات على مستوى مجموع المؤسسات الاجتماعية .

“ لا بد من تعاون الجميع اقتصاديين وصناعيين وتجار ومواطنين تعاوناً جاد بعيداً عن النظرات الضيقة ”<sup>٣</sup> ، وبهذا التوجيه الرئاسي تتضح لنا الأهمية المزدوجة للمشاركة التي تبعث على التفكير في ضرورة توسيع مجالاتها إلى مختلف القطاعات خصوصاً تلك التي تهم المواطنين بشكل مباشر حيث تشمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي بأكمله قبل أن تسري بعد ذلك تدريجياً إلى مجال الإدارة الشاملة باعتباره المجال التقليدي للروابط بين الإدارة والمرتفقين حيث تتجلى امتيازات السيادة لجهاز الدولة.

### الفقرة الثانية : أهمية الاطلاع على الوثائق الإدارية :

وردت عدة محظورات في قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية<sup>٤</sup> المادة ١٤ من القانون ، والمواد ٢٧-٢٨-٢٩ من اللائحة “ ويأتي بينها ما يعرف بالسر المهني ويحرم بمقتضاه على الموظف تزويد الغير بالمعلومات والمستندات التي تتوفر له عند

<sup>١</sup> - من لقاءاته الرمضانية - ٣٠-٣-١٩٩١م - المجلد ١١ - ص ٣٦٥.

<sup>٢</sup> - من لقاءه بقيادة وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري ١٦ يونيو ١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص ١٢٤.

<sup>٣</sup> - من خطابه أثناء لقاءه برجال الأعمال والاقتصاد اليمنيين في ٣-٤-٩١م - المجلد ١١ - ص ٣٧١.

<sup>٤</sup> - نشرة الثقافة القانونية - العدد الثاني مارس ٩٧م - إصدار الدائرة القانونية بجامعة صنعاء - ص ٨.

ممارسة لعمله " ويحظر على الموظف إفشاء الأمور والمعلومات السرية التي يطلع عليها بحكم وظيفته ولو بعد انتهاء خدمته ولأي سبب كان" <sup>١</sup>.

عكس ذلك قطعت بعض الأنظمة الإدارية شوطاً كبيراً في الانفتاح نحو التعامل مع الإدارة ، فأحدثت فرنسا ما يسمى " C.A.D.A " كادا.  
COMMISSION D'ACCES AUX DOCUMENTS ADMINISTRATIFS  
وبهذا تقرر أحقية الاطلاع على الوثائق الإدارية .

وفي الولايات المتحدة تقرر هذا الحق على المستوى الفيدرالي منذ سنة ١٩٦٦م

وعُبر ما يدعى : FREEDOM OF INFORMATION ACT

وإخبار الجمهور في أمريكا ليس فقط مطلباً جماهيرياً ، بل مصلحة الإدارة نفسها إطلاع الناس على مهامها وخدماتها والتعريف بنفسها في بلد يكون فيه مصير كل مؤسسة عامة أو خاصة لا تجيد كسب الجمهور هو تجاهلها وربما مقاطعتها ، ومبدأ الاطلاع أضحي مكسباً لا رجعة فيه في هذه البلدان بل انتقلت إلى مستوى مناقشة الاستثناءات عن المبدأ ، أسرار الدفاع الوطني وأسرار العملة والقرض العام ... الخ <sup>٢</sup>.

في هذا الوقت لا زال الغموض سمة نظامنا الإداري اليمني ، ورغم التوجيهات المبكرة للرئيس في هذا الخصوص ، والتي تطرقت له من قريب ومن بعيد فمثلاً يوجه " ... وذلك لإتاحة الفرصة أمام المواطن اليمني للإطلاع والمعرفة وهذا يأتي ضمن الحريات المتاحة أمامه ، ... لأن منع الكتاب أو الصحيفة عنه معناه مصادرة لحقه في الحرية والإطلاع ... والمواطن اليمني يحب دائماً أن يطلع ويتابع " ويقول :

" نحن على ثقة لأن العمل الذي يقوم به مركز الدراسات اليمني هو عمل كبير ودقيق ولا بد أنه بعد الانتهاء من اكتماله ، سوف يوضع أمام الشعب للإطلاع عليه ولجعل الأجيال الجديدة على صلة وثيقة بحقائق الثورة اليمنية والتحديات التي أحاطت بها ، والتحويلات العظيمة التي صنعتها وبالانتصارات الكبيرة الهامة التي

<sup>١</sup> - نص المادة ١٤ \_ الفقرة ب من قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ١٩٩١م.

<sup>٢</sup> - مصطفى سلمى - مرجع سابق - ص ١٠٧.

<sup>٣</sup> - من حديثه لصحيفتي الجمهورية والمساء المصريتين - المجلد ٩ - ص ١٩٠.

أحرزتها في كل الجهات<sup>١</sup> ، إذا كان من حق المواطن أن يطلع على أسرار وخبايا الثورة اليمنية ، فمن حقه أكثر أن يطلع على الوثائق الإدارية ، وبناءً على هذه التوجيهات الرئاسية يتطلب من الإدارة العمومية اليمنية فتح المنافذ أمام الجمهور ، وإقرار حق الإطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية من خلال الإعلان عن المعلومات والوثائق التي تحتفظ بها الإدارة إلى كل المواطنين الذين يرغبون في ذلك دون وساطات أو تدخلات ، هذا في كافة الإدارات عمومية أو شبه عمومية ، مركزية ومحلية ، وعلى سلطات الوصاية أن تحدد مسؤولياتها بوضوح في هذا المجال ، وذلك حتى تكون الإدارة على أتم استعداد لمنح المعلومات المرخص بها إلى كل مرتفق . كما أن تحسيس الموظف بأن هذه المعلومات لا يمكن أن تكون ملكاً خاصاً به يتصرف بها كما يشاء ، وإنما عليه استغلالها لمزاولة المهام الموكولة إليه فحسب ، وليس لتدعيم سلطته أو قضاء أهداف خاصة ، ومن ثم أصبح ضروري تكثيف اللقاءات والتعاونات وكل التظاهرات التي من شأنها إنجاح هذه الجهود ، ومحاربة كل مصادرة للمعلومات ودعم النشر والتبليغ . قال دامبير *DAMPIERRE* : " إن النشر أي إيلاخ أعمال السلطة العامة إلى الجميع ، هو من أهم الواجبات التي على السلطة أن تمارسها بذاتها"<sup>٢</sup> . فبعض الإدارات وصلت بصدد انفتاحها نحو المواطن لدرجة منحه حق الإطلاع على وثائقها ، وتوظيف وسائل متطورة في مجال الاتصال مع المواطن ، كالوسائل السمعية والبصرية وأساليب الملتقيات والندوات ... الخ ، مثال ذلك الإنترنت وما تقوم به الإدارات في أمريكا من نشر وثائقها ومعلوماتها عبر هذه الشبكة لإيصالها للمواطن والمهتمين خصوصاً إذا علمنا أن ١٥٩ مليون عدد المشتركين في الإنترنت في العالم اليوم<sup>٣</sup> .

وفي هذا الإطار يأتي توجيه الرئيس المعبر عن دور الإعلام في التوعية والتنوير :- " يتطلب من جميع المؤسسات والمرافق الحكومية أن تعين الأجهزة الإعلامية على تحملها المسؤولية من خلال تقديم المواد الإعلامية والمعلومات

<sup>١</sup> - من حديثه لصحيفة العمال في ١٤-١٠-١٩٨٨م - المجلد ٩ - ص ٤٤ .

<sup>٢</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ١٤٠ .

<sup>٣</sup> - د/ صادق رابع - الإنترنت سلاح دعائي والحرب في كوسوفو - جريدة الشرق الأوسط - العدد ٧٤٥٩ .

المتخصصة في مختلف الجوانب ، والتي من شأنها تمكين الأجهزة الإعلامية من القيام بواجباتها في التوعية والتثوير<sup>١</sup>.

### **المطلب الثاني : تكييف المرفق العمومي مع متطلبات الشفافية الإدارية :**

لا شك أن دعوة الرئيس صالح في هذا الإطار تهدف إلى ضمان السير الديمقراطي للمرافق العمومية لخدمة المواطنين ، إلا أن التطبيق الحرفي لهذه الدعوة تعتبر بمثابة العناصر الأساسية لتحقيق دولة القانون ، والتي يجب أن يصاحبها وضع أسس للعمل تضمن فعالية النشاط الإداري في إطار احترام مبدأ الشفافية الذي يسمح لكل مواطن مرتفق بالاطمئنان على حسن سير المرافق العمومية . وعبر عنها الرئيس قائلاً :-

“ لقد التقيت أمس بالأخوة مديري المكاتب والأجهزة ومديري المديريات في المحافظة ، وناقشت معهم القضايا المرتبطة بهموم المواطنين وهي في الحقيقة همومنا جميعاً ، وأكدت على ضرورة تجنب كل أنواع السلبيات التي حدثت بعد قيام الوحدة ، وأن يبدأوا مرحلة جديدة بإخلاص ونزاهة ، وأن يعملوا على خدمة المواطنين وتقديم التسهيلات الممكنة والإسراع في حل قضاياهم ، وأن يعمل كل مكتب حكومي في إطار اختصاصاته ومسئوليته وفي إطار الالتزام بالقوانين والأنظمة ”<sup>٢</sup>.

### **الفقرة الأولى : تبسيط المساطر الإدارية وتوضيح الاختصاصات :**

#### **- المساطر الإدارية ٣ :**

“ إن الاقتصاد هو أيضاً هم رئيسي ولهذا لا بد أن نعكف على بناء اقتصاد وطني متطور خال من العقد والروتين الإداري الذي يعرقل الاستثمارات ”<sup>٣</sup>.

هذه إشارة واضحة من الرئيس لضرورة تبسيط المساطر الإدارية والقانونية في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الاقتصادي الذي يعتبر العمود الفقري للتنمية في البلاد .

<sup>١</sup> - من لقاءه بالقيادات الإعلامية ٢١-يناير-١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص ٢٦.

<sup>٢</sup> - من خطابه يوم ١٧ فبراير ١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص ٥٢.

<sup>٣</sup> - المساطر الإدارية : هي القوانين والنظم واللوائح المنظمة للعمل الإداري .

<sup>٤</sup> - من خطابه في المؤتمر الصحفي تاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٩م - جريدة الثورة ١٢٧٣٨ - ص ٥.

وتعتبر المساطر الإدارية كقاعدة عامة ، إما وسيلة لتحسين علاقة المرافق العمومية بمرتفقيها أو مصدر لإفسادها بفعل تعددها وتعقدها<sup>١</sup>. وما ينجم عن ذلك من بطئ وتأخير في إنجاز الخدمات الإدارية ، ولمحو كل العراقيل البيروقراطية " من تعقيد وبطئ ... " فإن عمليات التبسيط هاته يمكن أن تطل النصوص والمساطر والقنوات الإدارية المرتبطة بمختلف مجالات النشاط الإداري ، ففي مجال الاستثمارات " والذي أشار إليه الرئيس سابقاً كما ورد " وهو ميدان حساس بالنظر للتوجهات الأيديولوجية الجديدة للدولة ، فإن المقتضيات التنظيمية المرتبطة به لازالت تصاحبها العدد من الشكليات الإدارية ، المعقدة التي يصعب على المستثمرين ومشاريعهم تحملها ، مما يؤدي إلى نفورهم .

وفي هذا السياق جاء التوجيه الرئاسي لحل مشكلة الاستثمار من خلال تبسيط المساطر والإجراءات التي تشكل أحد مقتربات الإصلاح الإداري ، بالإضافة إلى مجال الاستثمار فإن تبسيط الإجراءات الإدارية يجب توسيع مداه ليشمل كافة قطاعات النشاط الإداري الأخرى . خاصة تلك التي تكون فيها طلبات المرتفقين على المطبوعات والوثائق الإدارية أكثر حجماً وقد استهدفت جهود الإصلاح الإداري محاربة نمطية وشكلية وبطئ الإجراءات الإدارية ، ولتحقيق السرعة المطلوبة في إنجاز الخدمات للمرتفقين في وزارة الداخلية فقد وجه الرئيس بمنح الاختصاصات والصلاحيات للإدارات الأدنى لتحقيق هذا الهدف تمشياً مع طموحات المواطنين قائلًا وموجهًا :-

" على القيادات الأمنية منح الصلاحيات للقيادات الوسطية والأدنى بما يخفف من المركزية وبما يمكن الجميع العمل بروح الفريق الواحد وبنقطة وصدق وإخلاص في المسؤولية المشتركة ، وهي واجب الجميع " <sup>٢</sup> ، وبالتطبيق الفعلي لهذا التوجيه الذي سيسهل انفتاح الإدارة على جمهورها ، وسيتمكن من إرضاء العديد من المرتفقين وموظفي الدولة في الداخلية ، الذين يعانون من التأخير وتعقيد المساطر الإدارية والمركزية الشديدة ، من بلوغ درجة معقولة من الفعالية المرجوة .

<sup>١</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق ص ٢٠٦ .

<sup>٢</sup> - من خطابه لقيادات وزارة الداخلية والأمن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص ٢٣ .

ومراجعة المساطر الإدارية قد أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها ، لأجل بلوغ هدف ثلاثي يتمثل في تنظيم العمل الإداري وإتقانه ، وتسهيل انفتاح الإدارة على جمهورها ، وتطوير الجانب الاقتصادي من خلال تطوير التشريعات واللوائح بهذا الشأن ، وإكسابها الشفافية والوضوح لجذب المستثمرين ، عن طريق توحيد المساطر والإجراءات الإدارية وعقلنتها ، وذلك من خلال التقليل من النماذج والوثائق الإدارية وإلغاء غير الضروري منها وتبني مساطر نموذجية يمكن استعمالها في العديد من المعاملات الإدارية اليومية بشكل موحد ، وهذا التبسيط يساهم في الرفع من المردودية والتحكم في العمل الإداري ، وتقريب الإدارة من المنتفعين .

ويجب توضيح الاختصاصات الإدارية ليسترشد بها الموظف والمرتفق على حد سواء عند إنجاز مختلف المعاملات الإدارية<sup>١</sup>.

### - توضيح الاختصاصات :-

بسبب ما يطبع الإدارة العمومية اليمنية من تعدد وغموض وتداخل الاختصاصات ، جاء في رسالة الرئيس الموجهة إلى رئيس وأعضاء الحكومة في ١٢-١٠-١٩٨٦م التالي:-

" تحجيم التوسع في إنشاء الوحدات الإدارية والاقتصادية المستقلة التابعة لوحدات الجهاز الإداري للدولة للحد من شتات نطاق الإشراف قليلاً للنفقات : وذلك من خلال تجميع الأنشطة المتجانسة في تقسيمات واحدة وتلافي ازدواج أو تداخل الاختصاصات بين مختلف الوحدات"<sup>٢</sup>.

لذلك فتحديد الاختصاصات الإدارية عادة ما يشكل جانب لا يستهان به من مخططات الإصلاح الإداري<sup>٣</sup> ، ويضيف الرئيس : " إن المسؤولية كما ذكرت أكثر من مرة هي مسؤولية جماعية تضامنية ويجب أن يعرف كل واحد منا واجباته واختصاصاته"<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ٢١٤.

<sup>٢</sup> - من خطابه - مرجع سابق - ص ٤٧ - المجلد ٧-٨.

<sup>٣</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ٢١٤.

<sup>٤</sup> - من حديثه في الأمسيات الرمضانية ٢٧-٦-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٤٦.

يتضح من خلال ما ورد في الرسالة السابقة بأن ضرورة ممارسة الإدارة لعملها في إطار تحديد واضح لاختصاصاتها قد كان بمثابة هاجس يطغى على اهتمامات رئاسة الدولة. بغية جعل البنيات الإدارية قادرة على القيام بالعمليات المطلوبة منها والحصول على نسبة مقبولة من تنفيذ المقررات الإدارية ، دون وجود أي تداخل أو ازدواجية في الاختصاص بين الوحدات والمستويات الإدارية . كما ورد في رسالة الرئيس الموجهة إلى الحكومة الجديدة في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣م الآتي : " العمل على إعادة النظر ودراسة الهيكلية الإدارية والتنظيمية لأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة ، والتركيز على تقليص التضخم في الأجهزة والمؤسسات الذي أفرزته الأوضاع السابقة "١ .

وأبدت هذه الفقرة اهتماماً بالغاً لمسألة ترشيد بنيات واختصاصات إدارات الدولة ، حينما اعتبرت بأن إصلاح الهياكل الإدارية هو بمثابة الوسيلة الفعالة للقيام بإصلاح جذري ، وذلك بإعادة النظر في البنيات التي يركز عليها نشاط النظام الإداري ، عن طريق تحديد اختصاصات الوزارات وتنظيمها وتوزيع الاختصاصات بين الوحدات الرئيسة على المستويين المركزي والمحلي ، وذلك لتجنب الازدواجية في العمل . " نتق بأن الحكومة سوف تعمل على تصحيح كافة الاختلالات في المجال الإداري وإلغاء الازدواج الوظيفي "٢ .

ولهذه الغاية فإن توضيح الاختصاصات الإدارية يجب أن ينصب بالخصوص على تحديدها بدقة من خلال النصوص ، وذلك بتعريف الصلاحيات المخولة لكل هيئة وكل عون عمومي حتى تكون كل سلطة إدارية على بينة بالدقة والوضوح اللازمين بكافة الصلاحيات التي تدخل ضمن اختصاصاتها ، وإن تحقيق هذا الهدف يجعل من الضروري وفي مرحلة أولى بأعمال مبدأ التخصص الوزاري الذي بموجبه يتم التمييز بين مختلف الوحدات الإدارية ، خاصة في الحقبة المعاصرة حيث أصبحنا نشهد تكاثر الوزارات التقنية التي تتجه المهام الموكولة إليها إلى التداخل والتقارب

١ - من رسالته -- المجلد ١٤ - ص ٢٦٦ .

٢ - من كلمته في إضاءة بحريدة الثورة بتاريخ ٨ مايو ١٩٩٩م - العدد ١٢٥٩٦ .

من بعضها البعض ، لذا فإن كل وزارة يجب أن تتوفر لديها فكرة واضحة ومحددة بدقة عن المهمة الموكولة إليها ، ومن ثم فإنه يستحسن اللجوء إلى استعمال المذكرات التوضيحية والدوريات الداخلية الموجهة والمفسرة للنصوص للوصول إلى أفضل استغلال ممكن لتلك النصوص ، وبالتالي تحقيق توزيع أمثل للاختصاصات ، حتى يتم تفادي كل تداخل ممكن وكل تنازع فيما بينها سواء داخل نفس الوزارة أو بين وزارتين أو أكثر .

وبالنظر إلى أهمية مرحلة إعداد النصوص المنتظمة لاختصاصات الوزارات ، فإنه يتعين تتبع هذه المرحلة بعناية وباستمرار من طرف أخصائيين في التنظيم الإداري باتصال مع المسؤولين عن مختلف الإدارات ، ولهذا وجب إسناد مهمة إعداد تلك النصوص إلى رجال القانون مختصين يجمعون بين الكفاءة والتجربة والمعرفة القانونية اللازمة<sup>١</sup>.

ومن أجل تجاوز هذه الأزمة في التداخل في الاختصاصات فإنني أرى أن يسند إلى وزارة الشؤون القانونية بإعداد مشروع وطني يحدد فيه اختصاصات كل إدارة على حدة ، وبالنسبة لتحديد الاختصاصات الداخلية فيوكل بها إلى الإدارة العامة للشؤون القانونية الموجودة حالياً في كل وزارة يمنية .

### **الفقرة الثانية : تعميم مبدأ تعليل القرارات الإدارية وتخليق الإدارة العمومية : تعليل القرارات الإدارية :**

يقصد بتعليل القرارات الإدارية ذكر الأسباب التي يجد فيها القرار أساسه القانوني وعلته السببية ، ومن ثم فهو إفصاح الإدارة عن الأسباب القانونية والواقعية التي كانت دافعاً وراء اتخاذ القرار<sup>٢</sup>.

ومبدأ التعليل أحد أركان الشفافية الإدارية ويكتسب أهمية بالغة من الناحية العملية كونه يشكل ضماناً حقيقية لحقوق الأفراد وحريتهم ، ووسيلة لتحسين العمل الإداري ، كما أنه يسمح للأفراد والقضاء معاً بمراقبة شرعية تصرف الإدارة ، ويعتبر وسيلة مهمة للاطلاع على الأسس القانونية والواقعية للأعمال الإدارية ما دام يسمح

<sup>١</sup> - عزيز إدريس - مرجع سابق - ص ٢١٦.

<sup>٢</sup> - د/ عبد الله حداد - كتاب القضاء الإداري على ضوء القانون المحدث للمحاكم الإدارية ١٩٩٣ م . ص ١٢١.

بالكشف عن أسباب اتخاذ القرارات تلك ، ويؤدي تعليل القرارات الإدارية إلى تحسين العلاقات التي تربط الإدارة العمومية بمرفقها ، وسيجد القرار الإداري قبولاً من قبل المعنيين ، ويعتبر التعليل أحد مقومات الديمقراطية الإدارية ، كما أن مبدأ التعليل ليس في صالح الأفراد فقط ، لكنه لمصلحة الإدارة نفسها ، طالما أن هذه الأخيرة بإعلانها للمرتفقين عن أسباب قراراتها فإنها بذلك تبعد مخاوفهم وتحفظاتهم وجعلهم أكثر تقبلاً لمشاكلها وأكثر امتثالاً لأوامرها . بقدر ما تعلل الإدارة قراراتها بقدر ما تصبح سلطتها مقيدة والسلطة المقيدة هي الأسلوب والنظام التشريعي المثالي لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتجنب الإدارة الانحراف في استعمال السلطة ، ونظراً لأهمية التعليل فقد بادرت مجموعة من الدول ونصت في قوانينها على إلزام الإدارة بالتعليل وأصبح تعليل القرارات مبدأ عام ، منها سويسرا والسويد وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ، أما فرنسا فقد أصدرت قانون ١١ يوليو ١٩٧٩م الخاص بتعليل القرارات الإدارية وتحسين علاقة الإدارة بالجمهور ، إذ أن الأصل هو التعليل والاستثناء عدم التعليل في هذه البلدان ، ونجد أن المجموعة الأوروبية أقرت التعليل كمبدأ عام أي صار قيمة ومبدأ دولي سواء كان في التشريعات الوطنية ، أو لم يكن ، فالقضاء والإدارة ملزمون به في هذه الدول <sup>١</sup> .

أما في اليمن فالأصل هو عدم التعليل والاستثناء هو التعليل كون المشرع اليمني لم يلزم الإدارة العمومية اليمنية بالتعليل ولم يقر به قاعدة عامة أو نحو ذلك ، وعدم إلزام الإدارة بتعليل مقرراتها يعتبر امتيازاً تحظى به الإدارة تجاه المرتفقين ، وهذا من شأنه أن يعرض حقوق الأفراد للتعسف ، هذا من جهة التشريع ، أما من جهة القضاء فهو مرتبط بالقانون فإذا نص القانون على ضرورة ذكر الأسباب ، فإن الإدارة تكون ملزمة بالتعليل لقراراتها والعكس ، وعندما يتم الطعن في قرار إداري لا يرتبط بأي نص صريح فيما يخص شكلية التعليل فإن الإدارة تكون ملزمة بذكر الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ ذلك القرار المطعون فيه .

<sup>١</sup> - أ.د/ سعيد بن البشير -- محاضرات السنة الثانية من الدبلوم المعمق لعام ٩٨-٩٩م وحدة علم الإدارة والقانون الإداري .

أما الفكر الإداري الإسلامي فنجد سابقاً لمثل هذه المفاهيم فقد جاءت مجموعة من الآيات في شريعتنا الإسلامية معللة ، كما هو الشأن بالنسبة للآيات المتعلقة بالعبادات كالْحج ، الصلاة ، الزكاة ، الصوم ، وأيضاً ما ورد في سورة مريم ، وكيف يعقل أن الله سبحانه وتعالى علل قراراته ، والبشر "الإدارة" لا تعلل قراراتها ؟ ونجد أن الإمام مالك قد أخذ بهذا المبدأ حيث قال : - "الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً"<sup>١</sup>

### - تخليق الإدارة العمومية -

يعتبر تخليق المرفق العام أحد أهم عناصر الإصلاح الإداري نظراً لارتباطه مباشرة بشكل يومي مع المواطن اليمني .

وإن المتفحص لجوهرة الوظائف الإدارية المختلفة يجد أنها تعتمد على العنصر البشري وتدور حوله ، وفي كيفية تفهم سلوكياته باعتبار أن كل الأنشطة الإدارية تركز عليه بشكل مباشر ومن ثم فهو يشكل أحد المحددات الأساسية في تحديد مستويات الأداء بالمنظمة وبالتالي في كفاءتها وفعاليتها<sup>٢</sup> ، وقد كان لهذا المبدأ مكانة في فكر الرئيس حيث يوجه :

"نحن منسوبي وزارة الداخلية والأمن أن يتحلوا بالأخلاق الفاضلة والسلوك الوطني النبيل والتعامل الحسن مع المواطنين ، وأداء الواجبات بيقظة وكفاءة وإخلاص"<sup>٣</sup> ، ويضيف :

"رجل الأمن هو الذي يحتك بجميع أعضاء المواطنين بالسائح والدبلوماسي وهو الذي يتعامل مع شرائح عديدة من المجتمع من الناس العاديين والعمال والفلاحين والمتقنين والتجار والطلاب وغيرهم ... وعلى ذلك فإن واجب رجل الشرطة أن يتجلى بكل الصفات والأخلاق الكريمة وأن يتحلى بالشجاعة واللباقة وبالحرز والحسم والنزاهة والشرف ، لأنه وجه الدولة وممثلها الأول"<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - أ.د/سيد من البشير - محاضرات السنة الثانية من الدبلوم المعنى لعام ٩٧-٩٨م وحدة علم الإدارة والقانون الإداري .

<sup>٢</sup> - مصطفى سلمى - مرجع سابق - ص ٢٤١ .

<sup>٣</sup> - من خطابه - المجلد ١٢ - ص ٢٥ .

<sup>٤</sup> - من لقاءاته الرمضانية ٥-٧-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٥٩ .

وما ينطبق على رجل الأمن ينطبق وبكيفية أعمق على مختلف الوظائف الإدارية للدولة ، وبهذا يفترض علينا إعادة النظر في الوسائل المادية والمعنوية لاستقبال المرتفقين قصد تحسينها بغية الرفع من جودة المرفق العمومي ، وجعله أكثر إنسانية ، حيث لم تعد وظيفة الاستقبال تقتصر على الابتسامة النمطية على الطريقة الأمريكية ، بل تتعداها إلى الاتصال الحميمي والمتفهم والذي يتمثل في القدرة على الاستماع وتوجيه ومساعدة مستعمل المرفق العمومي وحل مشاكله وتسهيل إجراءاته ، كما عبر عنها الرئيس :-

“ يهتم المواطن بالأساس كيف يرفع عنه الظلم ، وكيف تحل مشكلته ، وكيف تسهل معاملته سواء على صعيد عاصمة المحافظة أو في الوحدات الإدارية ، وتقع مسئولية قضية تتناول المواطنين بأسلوب حديث متجنبين كل سلبات الماضي ، والتعامل مع المواطنين بأسلوب حديث وفن إداري يقع على كل مسئول ، أن هذا المسئول يحظى باحترام المواطن عندما يتناول قضاياها بمسئولية كاملة بدون المماطلة والتعالي أو الظلم أو الرشوة ، وإذا تناول المسئول الإداري القضايا بروح المسئولية فإنه سيحظى بالتأييد بالاحترام لدى المواطنين عامة ”<sup>١</sup>.

وعند الحديث عن تخليق الإدارة العمومية في اليمن ينبغي كذلك الاعتناء بالتواصل الداخلي عبر تخليق علاقات الإدارة بموظفيها وذلك بتبني تدابير إصلاحية تهتم تسيير الموارد البشرية وفق هذا المنظور الجديد الذي يعطي الأولوية لإعطاء الموظف المكانة التي يستحقها داخل المنظومة المؤسساتية ، وذلك في أفق ثقافية العلاقات العامة داخل الإدارة العمومية اليمنية ، فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها ، كما عبر عنه التوجيه الرئاسي التالي :-

“ ننبه إلى ضرورة تنامي علاقات العمل داخل الأجهزة بين كافة العاملين مثل تناميها في إطار الحكومة التزاماً بتضامنية المسئولية ، وأن علينا أن نستفيد دائماً

<sup>١</sup> - من خطابه بتاريخ ٢١-٣-٨٩م - المجلد التاسع - ص ١٢٧ .

من تجارب العمل وأن لا نتجاهل الآراء والأفكار الصادقة التي تصل إلينا ، وأن نعمل مخلصين من أجل تنفيذها <sup>١</sup> .

وبهذا تتحول الإدارة من حالة مؤسسة منغلقة إلى حالة مؤسسة مفتوحة ، وتكتسب مشروعيتها من المرجعية إلى العلاقات الإنسانية ، باعتبارها نظاماً مفتوحاً ، إذ في هذه الحالة يعتبر السلوك الإنساني أحد للمدخلات الرئيسة في نظام الإدارة وعاملاً مهماً في تحريك الأنشطة والاستجابات الإدارية لتطلعات موظفي المرفق العمومي والمتعاملين معه على حد سواء <sup>٢</sup> .

### خاتمة الفصل :

في نهاية هذا الفصل تجدر الإشارة إلى الآتي :-

-أكد بعض خبراء الإدارة الغربيين أن الثقافة الإسلامية هي من أصلح الأسس للحكم الناجح في العصر الحديث .

-كانت هناك مبادئ عامة تخص قضية الشفافية في الإسلام ، والتي أتت عبر البعد الأخلاقي للمجتمع الإسلامي .

-مبادئ العلنية والنظام المفتوح وتعليل القرارات أو الأحكام والمشاركة الشعبية في الحكم والإدارة وضرورة إطلاع عامة المسلمين على ما يدور في دواليب الحكم واتسام علاقة الحاكم بالمحكوم بالشورى والمباشرة ، أهم المبادئ التي صورت لنا الشفافية في الفكر الإسلامي قبل ١٤ قرن من الزمان وبهذا كان الإسلام سباقاً للأخذ بهذا المبدأ قبل الفكر الغربي الحديث .

-وصلت التشريعات الغربية إلى أعلى درجة لتحقيق الشفافية ، وتحسين العلاقة بين الإدارة وجمهورها في الدول الغربية ، وكان هذا المبدأ أحد الركائز التي أدت إلى نجاح الإدارة الغربية ، وفي المقابل نجد أن الإدارة في دول العالم الثالث لا تزال رهينة للانغلاق ومثال للإدارة الدمساء .

<sup>١</sup> - من لقاءاته الرمضانية بتاريخ ١-٧-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٥١-٢٥٢ .

<sup>٢</sup> - مصطفى سلمى - مرجع سابق - ص ٢٣٩ .

- تطرق الفكر الإداري عند الرئيس علي عبد الله صالح لقضية الشفافية واحتلت حيزاً في هذا الفكر منذ بداية الثمانينات عبر خطابه وتوجيهاته ، بصورة مباشرة تارة وغير مباشرة تارة أخرى ، واقتربت هذه الأفكار من مبادئ الشفافية في الفكر الحديث إلى حد كبير ، وعبرت عن الحرص على احترام حقوق المواطنين ، وتحسين معاملتهم والاهتمام بشكاواهم وتظلماتهم ومطالبهم ، وتسهيل إجراءات معاملاتهم ، وأخبارهم بحقوقهم وكل المعلومات والمعطيات التي تهم المرفق العام ، وإرساء دعائم إدارة شفافة ومنفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وإشراك الموظفين في تسير شؤونهم في إطار ديمقراطية جميع أجهزة الدولة ، والتأكيد على مبدأ تخليق المرفق العام وأن يلتزم الموظفون بالأخلاق الحميدة ، وخدمة المواطنين بإخلاص ، وعدم التسويف والتأجيل والمماطلة .

- على الإدارة اليمنية الأخذ بهذا النهج " الشفافية " الذي أكد عليه الرئيس صالح وتفرضه ظروفات التحديث ، وعلاقات اليمن بالمنظمات الدولية والدول الأخرى وبالمستثمرين الأجانب ، وتماشياً مع احترام جمهورها اليمني الذي بلغ قدراً كبيراً من النضج السياسي ، مسايرة للتطورات التي عرفها ويعرفها المجتمع اليمني ، وتطبيقاً لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي تعهدت إدارة الرئيس صالح بالمضي فيه بلا تراجع من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

## الفصل الثاني الرقابة الإدارية

“ الرقابة والمحاسبة هي وسيلة حياتية هامة لضمان تحصين العمل من

الخطأ وسيره في الطريق السليم في مختلف أجهزة الدولة “

الرئيس علي محمد الله صالح

## مقدمة الفصل :

" عندما تكون الكلمة أمينة فإن أحداً لا يمكنه اعتراضها أو التعرض لها " <sup>١</sup> .  
تعد الرقابة هي الأداة الفعالة لنشاط الإصلاح الإداري ، من بداية وضع الفكرة ثم الاستراتيجية ثم التخطيط والبرمجة حتى نهاية التنفيذ ، مروراً بجميع مراحل البرنامج الإصلاحي ، بل إنها ملزمة في الاستمرار حتى تتحقق من أن التنفيذ يسير في الطريق المخطط له <sup>٢</sup> .

ولا شك أن الفكر الإداري للرئيس قد عني بهذه القضية " الرقابة " حيث تناولها من عدة جوانب كما سنرى في المبحث الثاني ، بعد أن نتناول مفهوم الرقابة في المبحث الأول .

وتعتبر الرقابة من إحدى الوظائف الأساسية للإدارة ووسيلة فعالة يمكن من خلالها قياس الأداء والتأكد من أن ما يتم في الواقع العملي مطابق لما يجب إتمامه ، ثم على ضوء ذلك يتم التصحيح للانحرافات التي قد تحدث في المجتمع ، فالرقابة هي صمام الأمان ضد الفساد الإداري إذا كانت من النوع الوقائي الذي يحصن المناخ التنظيمي ضد إمكانية تفشي الفساد الإداري فيه ، كما أنها تعتبر الأداة الرئيسة في عملية الكشف عن الفساد وتحديد حجمه ، وهي بذلك تعتبر أولى حلقات الإصلاح الإداري أثناء أو بعد وقوعه ، ويعبر الرئيس عن الرقابة لاحقاً قائلًا <sup>٣</sup> :

" ذلك أن التجارب الإنسانية في مختلف مجالات الحياة أن كانت لا تبلغ الكمال عادة إلا أنها تمثل مدرسة يجب الاستفادة منها في كل ما تمثله وتحققه ، بل أنه من طبيعة الأمور تعرضها لبعض الأخطاء والسلبيات .. ومن هنا تظل عملية المراجعة والتقييم مطلوبة بل وملحة باستمرار كأسلوب لتجاوز كوامن القصور الإنساني ، للوصول إلى الوضع الأفضل والأمتثل " <sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> - من حديث الرئيس لصحيفة المجالس المحلية في ١٥-١٠-١٩٨٨م - المجلد التاسع - ص ٤٢ .

<sup>٢</sup> - أ-د- عبد الله مهدي الدار - الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية - التجارب والطموح - من أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١-يوليو ١٩٩٦م - المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية - صنعاء - ص ٢٠٨ .

<sup>٣</sup> - عبد الله العكايلة ( نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري ) ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي - المنظمة العربية للعلوم الإدارية - عمان ١٩٨٦م - ص ٩٧٨ .

<sup>٤</sup> - من كلمة الرئيس في افتتاحية العدد ١٣٧ من صحيفة الميثاق - ١-٧-١٩٨٥م - المجلد الخامس - ص ١٨٧ .

وإن الإدارة في الدولة الحديثة تتمتع بسلطات واسعة في جميع مجالات الحياة ، ومن الطبيعي أن تصاحب أعمال السلطة الإدارية بعض الأخطاء ، إلا أن إساءة استعمال السلطة من القائمين عليها يهدد حقوق الأفراد وحررياتهم من جهة ، وتوجيه نشاط الإدارة لخدمة أهداف غير الأهداف الموضوعية أساساً من جهة ثانية ويوجه الرئيس :

" إن الذي يعمل لا يمكن أن يظل محصناً من الخطأ ، لأن الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل ، ولا يمكن أن يكون صادقاً مع نفسه من يقول يتوقف العمل الإصلاح والتصحيحي ، و إلا لكان وضع الدولة على غير ما هو عليه ، ودائماً نؤكد بأن إصلاح الخطأ واجتثاث الفساد ، وتجاوز التسبب هو مسئولية كل أجهزة الدولة والحكومة ومهمة كل مسئول صغرت أو كبرت مسئوليته ، وهو مسئول عنه أمام الأجهزة المختصة وأجهزة الرقابة كواجب أساسي ، لا يمكن أن نتساهل مع أين من كان لو فرط به ، ولا بد أن ينال الجزاء الذي يستحقه ، باختصار العمل التصحيحي عمل قائم ومستمر وبدون ضجيج باعتباره الحماية الواقية لسلامة مسيرة الثورة ونهج الدولة وأمان المجتمع ، وخاصة أن كل مسئول في الدولة والمؤسسات العامة أصبح اليوم يتمتع بكامل الثقة والصلاحيات ، ويعتبر مسئولاً عن التصحيح والإصلاح ، من خلال أدائه لعمله بإتقان وإخلاص<sup>١</sup> ، لعل ما يقصده الرئيس هنا الآتي :

لا بد إذن من وجود رقابة فعالة توازن هذه السلطة بحيث لا تكون أقوى منها حتى تشكل حركتها ، وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها ، ولا تكون ضعيفة بصورة تجعلها خاضعة لهذه السلطة ، مما قد يؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد وحررياتهم ، وتهديد المصلحة العامة .

كما يجب أن تكون الرقابة متوازية مع السلطة حتى لا-تميل إحداها على الأخرى بحيث تكون خاضعة لها بصورة لا تمكنها من أداء دورها بالشكل المطلوب ، إذن فالسلطة الإدارية ملزمة باحترام الشرعية في جميع تصرفاتها من حيث المبدأ ، إلا أن ذلك غير كاف إذا لم يوجد رقيب عليها .

<sup>١</sup> - من كلمته لصحيفة الرأي العام اليمنية بتاريخ ١٧-٦-١٩٨٢م - المجلد الثاني - ص ١٥١ .

## المبحث الأول : مفهوم الرقابة على الإدارة

نتناول هذا المبحث بدوره من خلال مطلبين :-

**المطلب الأول :** - تعريف الرقابة ونطاقها

**المطلب الثاني :** - أهمية الرقابة على الإدارة ومفوماتها

**المطلب الأول :** - تعريف الرقابة ونطاقها:

**الفقرة الأولى : تعريف الرقابة :**

لقد كثر استعمال كلمة الرقابة على الإدارة في الوقت الحاضر في غالبية دول العالم ، حتى أصبحت هذه الكلمة من الكلمات الشائعة ترد باستمرار على ألسنة الناس وخاصة منهم المهتمين بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها ، وذلك بالرغم من غموض هذه الكلمة وعدم احتوائها على مضمون محدد ، وهذا الغموض يرجع إلى تنوع استعمال هذه الكلمة واختلاف مجالات الرقابة ونظمها ووسائلها وصورها . لذلك اهتم علماء الإدارة بوضع تعريف للرقابة على الإدارة ، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد . وذلك بسبب تنوع الأساليب التي تتنازعهم عند محاولة إيجاد التعريف المطلوب<sup>١</sup> ، ولقد حاول بعض الباحثين<sup>٢</sup> تعريف الرقابة عن طريق استخدام التعاريف المستعملة في القواميس اللغوية في شأن تحديد مدلول كلمة الرقابة ، وتتميز هذه المحاولة بالتبسيط ولكنها تفقد الدقة ، وذلك لأن القواميس تكتفي بإعطاء المضامين الواسعة والمعاني المتعددة للكلمة الواحدة - كما أن هذه المضامين والمعاني تختلف من لغة إلى أخرى ، فمثلاً كلمة رقابة (CONTROL) في اللغة الإنجليزية لها معان كثيرة متعددة مثل : سلطة فحص ، تنظيم ضبط ، حكم ، إشراف وغيرها . كما أن لهذه الكلمة في اللغة الفرنسية معاني عديدة أيضاً ، ذلك أن كلمة رقابة (CONTROL) في اللغة الفرنسية تستكون من كلمتين هما CONTRE و Rôle ، وقد استخلص بعض اللغويين ، من هذا الأصل اللغوي معان كثيرة مثل : مراقبة ، تفتيش ، فحص ،

<sup>١</sup> - د/ بكر القباني / الوسيط في الإدارة العامة / دار النهضة العربية / القاهرة ١٩٨٠م / ص ٢٥٢

<sup>٢</sup> - د/ بكر القباني - مرجع سابق - ص ٢٥٢.

إشراف ، متابعة ، ملاحظة ، وبحث ، وذلك بالرغم من اختلاف معني هذه الكلمات حيث أن الفحص مثلاً يعني التدخل اللاحق بالنسبة للعمل المفحوص ، في حين يعني الإشراف التدخل المستمر والدائم ، كما أن بعض القواميس الفرنسية تعطي لكلمة الرقابة معنى السلطة والسيادة والقسر والإكراه<sup>١</sup>.

لذلك فإن بعض الكتاب يميل إلى تعريف الرقابة عن طريق وصف أو تحديد العمليات المكونة لها . فيعرف هنري فايول الرقابة أنها : - " التحقق من أن كل شيء قد تم طبقاً للخطة التي اختيرت ، والأوامر التي أعطيت ، والمبادئ التي أرسيت ، بقصد توضيح الأخطاء والانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى " <sup>٢</sup> .

ويعرف الدكتور حمدي أمين عبد الهادي الرقابة أنها : " مجموعة من العمليات تتضمن جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج تقوم بها أجهزة معينة للتأكد من تحقيق المشروع لأهدافه بكفائه ، مع إعطاء هذه الأجهزة سلطة التوجيه باتخاذ القرارات المناسبة " <sup>٣</sup> ، والدكتور عبد الفتاح حسن يعرفها بأنها : " عملية الكشف عن الانحرافات أيا كان موقعها سواء في ذلك ، الانحرافات عما يجب إنجازه أو الانحرافات عن الإجراءات ، والعمل على مواجهتها بالأسلوب الملائم ، حتى تصحح وحتى لا تظهر مرة أخرى في المستقبل " <sup>٤</sup> .

أما الدكتور عبد الغني بسيوني فيعرفها أنها : " التأكد من تنفيذ أهداف الخطة بأعلى كفاية ممكنة ، ومن صحة وشرعية الأعمال الإدارية لتصحيح ما يكتشف من أخطاء وانحرافات " <sup>٥</sup> .

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا صعوبة وضع تعريف شامل ومحدد للرقابة ، إلا أنها أعطتنا صورة شاملة عن الرقابة .

<sup>١</sup> - نفس المرجع السابق .

<sup>٢</sup> - د/ عبد الغني بسيوني / أصول علم الإدارة العامة . الدار العالمية للطباعة والنشر / بيروت ١٩٨٣م ، ص ٣٤٦ .

<sup>٣</sup> - د/ بكر القاسي / الوسيط في الإدارة العامة / مرجع سابق ص ٣٥٦ .

<sup>٤</sup> - د/ عبد الغني بسيوني / مرجع سابق ص ٣٤٦ .

<sup>٥</sup> - نفس المرجع السابق .

## الفقرة الثانية : نطاق الرقابة :

يحصّر بعض فقهاء الإدارة العامة الرقابة في نطاق ضيق ، أي في الرقابة الذاتية أو الداخلية للإدارة على نفسها<sup>١</sup>. وبالتالي يخرجون الرقابة الخارجية عن نطاق دراسة الرقابة على الإدارة ، ذلك أنهم يعتبرونها قليلة الفعالية وهي مجرد مظهر خادع وعديم الجدوى<sup>٢</sup>، لكن معظم الفقهاء يحدد نطاق الرقابة بالمعنى الواسع لتشمل جميع أشكال الرقابة التي تمارس على نشاط الإدارة العامة ، سواء كانت رقابة خارجية تمارسها جهات خولها القانون ذلك ، أو رقابة ذاتية تمارسها الإدارة على نفسها<sup>٣</sup>.

إذن فالرقابة على الإدارة بمعناها الواسع هي التي نعتمد عليها في هذا الفصل ، غير أنه توجد عدة صور للرقابة تخرج بحكم طبيعتها عن نطاق الدراسة : مثل الرقابة التي تقع على وحدة أو منظمة أو نشاط لا يعتبر - من الناحية العضوية - من منظمات الإدارة العامة ، من ذلك أيضاً الحالات التي تكون فيها الرقابة صادرة من جهات خاصة على جهات خاصة أخرى ، وأيضاً الحالات التي تكون فيها الرقابة التي تمارسها منظمات الإدارة العامة على الأفراد لضمان تنفيذ القوانين مثل : - الرقابة على ظروف العمل في المؤسسات الخاصة ، والرقابة على أداء الأفراد للضرائب وغيرها .

أيضاً يخرج عن نطاق الدراسة الرقابة التي تمارسها المحاكم العليا على المحاكم الدنيا التي تليها في المرتبة ، كذلك رقابة المحاكم الدستورية للتأكد من دستورية القوانين .

<sup>١</sup> - د/ عبد الغني بسيوني / أصول علم الإدارة العامة مرجع سابق ص ٣٧٤.

<sup>٢</sup> - آدم أبو قاسم أحمد - الفكر الإداري لأين تيمية - بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ٩١م -

٩٢م - كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس أكادال الرباط ص ١٧١.

<sup>٣</sup> - نفس المرجع السابق .

## المطلب الثاني : - أهمية الرقابة على الإدارة ومقوماتها :- الفقرة الأولى : أهمية الرقابة :

تعتبر الرقابة أحد مكونات النشاط الإداري ، والرقابة تاريخ كسائر فروع الحكم ، تولدت في عصور النهضة السياسية والاجتماعية ، وكانت متناسبة في عمقها وجديتها مع قوة هذه النهضة<sup>١</sup> ، فقد نص القرآن الكريم على الرقابة في مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأوجبه على القادرين سواء كانوا حكاماً أو محكومين . أما في أوروبا فقد ظهرت الرقابة مع مبدأ " حكم الشعب " وقبل ذلك كان الحكم باسم الملك وأمراء الإقطاع ، يمارس من قبل أقاربهم وذوي الحضوة وأهل الثقة لديهم<sup>٢</sup> ، وعندما تولى الشعب سلطات تشريعية وانتقلت أهداف الحكم وتوجهت نحو الشعب أصبحت من لوازم هذه المهمة الجديدة ممارسة الرقابة على الجهاز المنفذ للتأكد من سيره في مسار الأهداف والمثل والطرق التي رسمها الشعب عبر ممثليه في البرلمان .

وقد تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها أكثر ، نتيجة توفر عدة أسباب نذكر منها مايلي :-

أولاً :- إن هناك دائماً فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط ، والوقت الذي يتم فيه تنفيذها<sup>٣</sup> . فخلال هذه الفترة قد تحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافاً في الأداء ، فهنا تظهر أهمية الرقابة في تحديد هذا الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليه وتصحيحه .

ثانياً :- عادة ما نجد تضارباً بين مصالح المنظمة الإدارية ومصالح العاملين فيها ، فالرقابة تسعى إلى التوفيق بين هذه المصالح المتضاربة ، وبالتالي تحقيق التوازن بينهما .

ثالثاً :- تكمن أهمية الرقابة في أنها تسعى إلى رفع فعالية العمل الإداري ، وذلك من خلال كشف وامتصاص المعوقات التي تعترض المنظمة الإدارية .

<sup>١</sup> - محمد علي الزعيم - الروتين ومعوقات الإدارة - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧١م - ص ١٦٥ .

<sup>٢</sup> - نفس المرجع السابق .

<sup>٣</sup> - د/علي الشريف ، د/عبد الغفار حنفي ، د/محمد فريد الضحى / التنظيم والإدارة / النور الجامعية ١٩٨٩م - بيروت/ص ٢٧٥

إذن فالرقابة تمثل حجر الزاوية في المنظمة الإدارية ، بل يعتبر الدكتور عبد الكريم درويش<sup>١</sup> أن أهميتها بالنسبة للقيادة الإدارية تماثل أهمية الرادار بالنسبة للطيار .

### الفقرة الثانية : مقومات الرقابة :

هناك عدة مقومات يجب توافرها في نظام الرقابة حتى يتحقق له الفعالية والنجاح نذكر منها ما يلي<sup>٢</sup> :-

أولاً - يجب أن تتناسب الرقابة مع طبيعة النشاط وظروفه ومقتضيات العمل الإداري ، فالرقابة على شؤون العاملين تختلف عن الرقابة على المسائل المالية مثلاً .

ثانياً - يجب أن يكون نظام الرقابة مرناً قابلاً للتعديل مع تغير الظروف ، إذ أن النظام الرقابي الجامد الذي لا يستجيب للظروف المتغيرة ولمتطلبات النشاط الإداري يصبح عقبة أمام المنظمة الإدارية في سعيها نحو تحقيق أهدافها .

ثالثاً - يجب أن تكون الرقابة قليلة التكاليف ، فلا حاجة للإدارة إلى نظام رقابي باهظ التكاليف يتطلب نفقات كبيرة في سبيل تحقيق عمليات قليلة الأهمية .

رابعاً - يجب أن يكون النظام الرقابي بسيطاً سهلاً واضحاً حتى يمكن فهمه والاستجابة لمتطلباته من قبل الجميع .

خامساً - يجب أن تمارس الرقابة في الوقت المناسب ، حتى يمكن إدراك الأخطاء وإصلاح العيوب قبل وقوع المخالفات أو حدوث الانحرافات أو على الأقل قبل استفحالها ، ذلك أن اكتشاف هذه الانحرافات أو الأخطاء بعد حدوثها وإحداثها الآثار الضارة سيكون قليل الفائدة .

سادساً - يجب أن تكون الرقابة مثمرة ، وذلك بتمكينها للقيادة الإدارية من إصلاح الأخطاء والانحرافات التي قد تحدث مع تجنب وقوعها مستقبلاً ، وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك ، فإذا توفرت هذه المقومات فإن الرقابة تكون فعالة توازي وتوازن السلطة .

والرقابة الداخلية قد تحقق ذلك إذا توفرت عوامل معينة وهو موضوع المطلب الأول في المبحث الثاني .

<sup>١</sup> - د/ عبد الكريم درويش / أصول الإدارة العامة / مكتبة الانجلو المصرية / القاهرة ١٩٨٠م / ص ٣٤٩ .

<sup>٢</sup> - د/ عبد الغني بسيوني - أصول علم الإدارة العامة - مرجع سابق - ص ٣٥١-٣٥٢ .

## المبحث الثاني : - الرقابة الداخلية والخارجية على الإدارة :

نتناول في هذا المبحث الرقابة الداخلية على أعمال الإدارة في المطلب الأول ، ثم الرقابة الخارجية على أعمال الإدارة في المطلب الثاني .

### المطلب الأول : - الرقابة الداخلية

تعني الرقابة الداخلية على أعمال الإدارة أن الإدارة تقوم بمراقبة نفسها بنفسها ، فتصحح ما تكتشفه من أخطاء في تصرفاتها المختلفة ، أو ما يكشف عنه الأفراد في شكاويهم أو تظلماتهم المرفوعة إليها ، حيث يترقب عن ذلك تعديل هذه الأعمال الخاطئة أو إلغاؤها أو سحبها والهدف الأساسي من هذه الرقابة هي تحقيق المصلحة العامة والتي تعمل الإدارة من أجلها ، والحفاظ على حقوق الأفراد وحررياتهم من اعتداء العاملين في الإدارة بفضل السلطات التي يتمتعون بها <sup>١</sup>.

### الفقرة الأولى :- الرقابة الذاتية المباشرة :

جاء تعبير الرئيس عن هذا النوع من الرقابة واضحاً وصريحاً :-  
" إن الرقابة الذاتية النابعة من الضمير ، ومن مراقبة الخالق وخشيته ، هي انجح أنواع الرقابة ، لأن المسئول إذا تجرأ على خداع نفسه وخداع الآخرين ، لا يستطيع أن يخدع خالقه ، وهو لا شك واقفاً بين يديه ومحاسب على كل كبيرة وصغيرة " <sup>٢</sup>.  
وتتخذ الرقابة الذاتية صورتين هما : رقابة تلقائية ، ورقابة بناء على تظلم  
**أولاً الرقابة التلقائية :**

تقوم الإدارة بهذه الرقابة من تلقاء نفسها وهي بصدد مراجعة أعمالها ، وتصحيح الخاطئ منها ويقوم المسئول الإداري بمراجعة نفسه إذا شعر بأن القرار أو التصرف الذي قام به مخالف للقانون قبل أن ينتبه إليه أحد ، فيعمل على إلغاء القرار الغير مشروع أو سحبه أو تعديله فإلغاء القرار يعني إنهائه بالنسبة للمستقبل ، أما سحبه فيتم بالنسبة للماضي والمستقبل وهنا يجب مراعاة الحقوق المكتسبة بالنسبة للقرارات الشرعية المراد سحبها ، أما القرارات الغير مشروعة فتحسب في أي وقت دون أن تثار مسألة الحقوق المكتسبة ، لأن الحقوق المترتبة على ذلك القرار تكون غير مشروعة أيضاً <sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - مرجع سابق - ص ١٧٤.

<sup>٢</sup> - من لقاءاته الرمضانية في ٢٤-٦-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٤١.

<sup>٣</sup> - د/ عبد القادر باينة - القضاء الإداري الأسس العامة والتطور التاريخي - دار توبقال للنشر - الدار البيضاء ١٩٨٨م ٤٦ و ٤٧.

وسحب القرار يأخذ إحدى صورتين : السحب الكامل الذي يتناول القرار بأكمله إذا كان القرار غير قابل للتجزئة ، والسحب الجزئي إذا كان قابلاً للتجزئة ولم يخالف القانون إلا جزئياً ، فحينئذ يجوز أن يرد السحب على الجزء المخالف للقانون ، والأصل أن يتم السحب صراحة بصورة قرار صاحب من مصدر القرار المسحوب أو من رئيسه ، أو ضمناً بأن يصدر من الجهة التي تملك حق السحب ما يدل على عدولها عن قرارها السابق<sup>١</sup>.

أما التعديل للقرار فيكون غالباً جزئياً ، أي يشمل الجزء الغير شرعي من القرار ، وذلك حتى يكون القرار مشروعاً .

ويأمر الإسلام الفرد بأداء الأمانة ، والوظيفة أمانة كما جاء في قوله تعالى: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " <sup>٢</sup>، وإن أداء الأمانة يوجب على المسلم أن يتقي الله في عمله ، وإن يحاسب نفسه أولاً بأول قبل أن يحاسب أمام الله وأمام الناس كما ورد في قوله تعالى : " إن كل نفس لما عليها حافظ " <sup>٣</sup>، وقوله تعالى : " كل نفس بما كسبت رهينة " <sup>٤</sup> وقال الرسول ﷺ : " حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا " وقال ﷺ " الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك " <sup>٥</sup>.

كما أن الله تعالى فتح باب التوبة لعباده ليرجعوا عن أخطائهم إذا أخطأوا فقال تعالى : " فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه " <sup>٦</sup> ، وقال تعالى : " إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم " <sup>٧</sup>. وقد بين الله تعالى أن توبة الإنسان ورجوعه إلى الله باتباع تعاليمه قبل أن يكشف

<sup>١</sup> - زيادة عبد الله زيادة : القرارات الإدارية والرقابة الذاتية والقضائية - مقال منشور في مجلة السودان للإدارة والتنمية - عدد ٣ يناير ١٩٨٤م - تصدر عن أكاديمية السودان للعلوم الإدارية - ص ١٤٠.

<sup>٢</sup> - سورة النساء ، الآية ٥٨.

<sup>٣</sup> - سورة الطارق الآية (٤).

<sup>٤</sup> - سورة المدثر الآية (٣٨).

<sup>٥</sup> - د/أحمد إبراهيم أبو سن - الإدارة في الإسلام - الطبعة الثالثة - الدار السودانية للكتب - الخرطوم ١٩٨٤م - ص ١٢١.

<sup>٦</sup> - سورة المائدة (٣٩).

<sup>٧</sup> - سورة الأنعام الآية (٥٤).

خطأه أحد ، يستحق العفو والمغفرة كما قال تعالى : " إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم " <sup>١</sup>.

إذن من واجب الإداري المسلم أن يراجع نفسه وينظر في تصرفاته ويفحصها ، فإذا ما تبين له أنه أخطأ في بعضها فعليه أن يقوم من تلقاء نفسه بإلغاء أو سحب أو تعديل ذلك التصرف أو التصرفات الخاطئة ، فهو ملزم بأن يؤدي واجبه على الوجه الأكمل بحيث لا يخالف ما أمره الله به ولا يأتي ما نهاه عنه .

**ثانياً : الرقابة الرئاسية :** يشدد الرئيس على هذا النوع من الرقابة قائلاً :

" على جميع الأخوة المسؤولين الارتباط بالعمل اليومي في نطاق أعمالهم سواء داخل الوزارة أو المؤسسة أو المصلحة ومتابعة كافة القضايا الروتينية الصغيرة منها لأن من لا يتابع القضية الصغيرة سوف يهمل القضايا الكبيرة ... وإن الاحتكاك اليومي بالمواطنين أمر مطلوب لنجاح العمل وتجاوز مشاكله حتى تستشعر كافة الإدارات الصغيرة مسؤولياتها التي قد تكون من الخطورة والحساسية مثل مسؤولية الوزارة مجتمعة ، ولا بد أن يكون تعاملنا في العمل واضحاً على كل المستويات وفي الجانبين السياسي والوظيفي لأنهما يكملان بعضهما البعض ، ولا يمكن أن ينجح إنسان كسياسي وهو فاشل كموظف في أداء واجبات وظيفته " <sup>٢</sup>.

ويتضح لنا هنا من خلال هذا التوجيه الرئاسي أن الرقابة الرئاسية هي التي يمارسها الرئيس على أعمال مرؤوسيه ، سواء بنفسه أو عن طريق من ينوب عنه ، وهذا الحق مقرر للرئيس الإداري ، إذ يقع على عاتقه مسؤولية حسن سير العمل داخل المنظمة الإدارية ، وحيث تكون المسؤولية يجب أن تكون السلطة ، فإن سلطة مراقبة المرؤوسين يجب أن تكون من اختصاص الرئيس الإداري <sup>٣</sup>. وتتخذ الرقابة الرئاسية صورتين سابقة ولاحقة .

- **الرقابة الرئاسية السابقة :** تخول السلطة الرئاسية للرئيس الإداري في المنظمات الإدارية الحديثة الحق في توجيه مرؤوسيه وإرشادهم في تأدية واجباتهم الوظيفية ، ويتمثل هذا فيما

<sup>١</sup> - سورة المائدة الآية (٣٤).

<sup>٢</sup> - من لقاءاته الرمضانية في ١-٧-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٥١.

<sup>٣</sup> - د/ سعيد عبد المنعم : الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة - مرجع سابق ص ٣٢٣.

يصدره الرئيس الإداري من أوامر وتعليمات لمروؤوسيه ، حيث يلتزم المرؤوس باحترام وتطبيق تلك الأوامر والتعليمات وألا يكون مرتكباً خطأ يعاقب عليه تأديبياً وإن هو لم يتصرف على مقتضاها وهذا الالتزام نتيجة ضرورية للسلطة الرئاسية وما تفرضه من واجب الطاعة على المرؤوسين<sup>١</sup>.

ومن الوسائل التي تتحقق بها الرقابة الرئاسية السابقة : أن يشرف الرئيس الإداري على أعمال مرؤوسيه وينصحهم ويرشدهم ويوجههم إلى الطريق الصحيح أو يصدر لهم الأوامر والتعليمات المتعلقة بكيفية أداء العمل .

- الرقابة الرئاسية اللاحقة : كما بالنسبة للرقابة السابقة تقوم السلطة الرئاسية برقابة التصرفات الإدارية للمرؤوسين بعد صدورها والتعقيب عليها ، من تلقاء نفسها ، فإذا اكتشفت خطأ قانونياً أو قدرت أن التصرف غير ملائم للظروف والأوضاع المحيطة به ، فالرئيس الإداري في هذه الحالة يقوم بإلغاء التصرف أو تعديله وفقاً لما يراه مناسباً ، وقد يقرر الرئيس الإداري أن المناسب هو اتخاذ تصرف جديد يحل محل التصرف الذي تم إلغاؤه ، ويعبر عن هذا الرئيس علي عبد الله صالح بقوله :

- " على كل وزير أن يقوم بمتابعة تنفيذ برنامج وزارته " .

والأصل أن السلطة الرئاسية التي يتمتع بها الرئيس الإداري تسري على جميع أعمال المرؤوسين إذا لم ينص القانون على خلاف ذلك ، مثل أن يخول القانون للمرؤوسين اختصاصاً نهائياً في أمر معين ، ففي هذه الحالة لا يحق للرئيس الإداري أن يلغي أو يسحب أو يعدل القرار الصادر من هؤلاء المرؤوسين ، لأن هذا الاستثناء يكون بمثابة توزيع الاختصاص بينهما ولا يجوز لأي منهما الخروج عليه وإلا كان تصرفه مخالفاً للقانون ، وقد يخول القانون المرؤوسين اختصاصاً معيناً مع إخضاع تصرفاته لرقابته رئيسه ، ففي هذه الحالة يمكن للرئيس الإداري أن يلغي أو يسحب أو يعدل التصرفات الصادرة عن هذا المرؤوس لكن لا يجوز له أن يحل محل مرؤوسه في ممارسة هذا الاختصاص من حيث المبدأ وإنما عليه أن ينتظر حتى يتصرف المرؤوس ثم يباشر رقابته الرئاسية ، وإلا اعتبر تصرفه مخالفاً للقانون<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> - آدم أبو القاسم أحمد : مرجع سابق - ص ١٧٧.

<sup>٢</sup> - من حديث الرئيس في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤م - المجلد ١٤ - ص ٢٨٠.

<sup>٣</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - مرجع سابق ص ١٨٠.

### ثالثاً : الرقابة بناءً على تظلم :

يتم هنا رفع تظلم من ذوي المصلحة إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار ويسمى التظلم الولائي ، أو إلى رئيس من أصدر القرار ويسمى تظلم رئاسي ، أو إلى سلطة الوصاية ، وقد يوجه التظلم إلى لجان إدارية خاصة بقصد إبطال القرار الغير شرعي .

- التظلم الولائي أو الاستعطافي : وهو أن يتوجه المتضرر من القرار الإداري إلى من أصدره يطلب منه إلغاء ذلك القرار أو تعديله أو سحبه ، ويبين في تظلمه الأسباب التي يستند إليها <sup>١</sup>.

- التظلم الرئاسي :- وهو التظلم الموجه إلى رئيس من إصدار القرار الإداري ، يطلب فيه المتضرر رفع الضرر الذي أصابه ، فيقع على عاتق الرئيس الإداري فحص قرار مؤوسه ، فإذا اتضح له أن القرار مخالف للقانون أو غير ملائم للظروف والأوضاع المحيطة به فإنه يلغيه أو يسحبه أو يعدله بناء على اختصاصاته المنصوص عليها في القانون <sup>٢</sup>.

- التظلم الموجه إلى سلطة الوصاية : تخضع السلطات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية في بعض أعمالها إلى السلطات المركزية المكلفة بالوصاية ، فتراقب هذه الأخيرة مطابقة بعض تصرفات الأولى للقانون ، وعلى أساس ذلك يمكن للمتضررين من قرارات السلطات اللامركزية أن يرفعوا تظلماتهم إلى السلطة العليا المكلفة بالوصاية عليها بقصد رفع الأضرار عنهم <sup>٣</sup>. وعلى سبيل المثال هنا فمؤسسة النقل البري تخضع و صائياً لوزارة النقل .

- التظلم الموجه إلى لجان إدارية خاصة :- تحدث لجان إدارية خاصة داخل الإدارة مهمتها النظر في التظلمات الموجهة ضد بعض القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية ، وهذه الطريقة تعتبر حلاً وسطاً بين الرقابة عن طريق الطعن الرئاسي

<sup>١</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - مرجع سابق - ص ١٨٢ .

<sup>٢</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - مرجع سابق - ص ١٨٣ .

<sup>٣</sup> - د/ عبد القادر باينة - مرجع سابق - ص ٤٢ .

والطعن الاستعطافي من جهة ، والمراقبة القضائية من جهة أخرى ويجد هذا الأسلوب تشجيعاً في الدول التي تأخذ بوحدة القضاء<sup>١</sup>.

#### — الفقرة الثانية : الرقابة بواسطة مؤسسات متخصصة :

— لقد أنشأت بعض الدول حديثاً أجهزة مستقلة تقوم بالرقابة الإدارية ، وذلك رغبة منها في تعزيز دولة القانون ، وقد عرفت اليمن هذا النوع منذ السبعينات بإنشاء للجان التصحيح المالي والإداري والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، إلا أن هناك مؤسسات حديثة أنشأت في بعض الدول الأوروبية وسنأخذ السويد كنموذج من خلال الأمبدسمان .

#### أولاً : الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة :

لقد كان اختيارنا للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كنموذج للرقابة الإدارية ، بسبب ما يتمتع به من استقلالية تامة عن الحكومة ، بموجب القانون ، وبالرغم من الاختصاص الرقابي المالي الرئيسي له ، إلا أن له اختصاص رقابي إداري ، على مختلف الوحدات الإدارية في الدولة ، ويقول عنه الرئيس :

"على المسؤولين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة النزول ميدانياً للتعقيب والتفتيش على الأجهزة الحكومية في عموم محافظات ومناطق الجمهورية ، وكشف الممارسات الخاطئة والعمل على إصلاح أي خطأ أو اعوجاج في أي مرفق من مرافق الدولة"<sup>٢</sup>.

ويعود إنشاء هذا الجهاز إلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤م ، إلا أنه لم يكن يتمتع بصلاحيات واسعة واستقلالية لازمة لإنجاز مهامه . وتلافياً لهذا القصور جاء القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢م بالصلاحيات التالية<sup>٣</sup>:

١- منح الجهاز حق ممارسة كافة أنواع الرقابة المالية السابقة والمصاحبة واللاحقة لتحقيق رقابة فعالة ومؤثرة تمنع وقوع المخالفات المالية والمحافظة على المال العام ، مما ترتب عليه اتساع مجالات عمله لتشمل المسؤولية المهنية والاجتماعية إلى جانب مسؤولياته القانونية .

<sup>١</sup> - نفس المرجع السابق .

<sup>٢</sup> - من كلمة الرئيس مخاطباً مسؤولي التصحيح ووزارة المالية والمصالح الايرادية في ٨-٧-١٩٨٢

<sup>٣</sup> - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص ١١٣ .

- ٢- منح الجهاز الصلاحية لإحالة المخالفات الجسيمة إلى النيابة العامة مباشرة دون الرجوع إلى أي جهة وهذه ميزة تخدم العمل الرقابي وتعزيز من فاعليته.
- ٣- جعل تبعية الجهاز لرئاسة الجمهورية تعزيزاً لاستقلالته وبسط رقابته بفعالية على أعمال السلطة التنفيذية والعمل إلى جانب السلطة التشريعية وتجنب أي تأثيرات لأعضاء أي حزب في البرلمان ، هذا بالإضافة إلى أن تبعية الجهاز لرئاسة الجمهورية مكنته من الاستفادة من الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية .
- ٤- حذر من الانتماء الحزبي لأي عضو من أعضاء الجهاز ضماناً لحيدة عمل الجهاز وضمان استقلالية أعضائه .
- ٥- منح الجهاز استقلالية مالية وإدارية من خلال النص على ضم موازنة الجهاز رقمياً واحداً على الموازنة العامة للدولة ، كما أن التطور الفني لأداء الجهاز قد واكب التطور الاقتصادي والإداري الذي شهدته بلادنا .

### ثانياً : الأُمبِدَسْمَانُ السُّوِيدِي " OMBUDSMAN " <sup>١</sup> :

- الأمبدسمان هو، شخص ينتخب من قبل البرلمان ، ويشترط فيه الكفاءة والنزاهة وقوة الشخصية ، ويكون غالباً من رجال القانون ، وقد ظهر لأول مرة في دستور السويد لعام ١٨٠٩م ، وتتلخص اختصاصاته في الآتي :
- ١- يقوم بتلقي الشكاوي من الأفراد ضد وزارات الدولة ومؤسساتها بما في ذلك القضاء والجيش والإدارة المحلية .
  - ٢- يقوم بالتحقيق تمهيداً للوصول إلى الحقيقة فإذا ثبت له خطأ الإدارة ، يوجه إليها ملاحظاته ويطلب منها العمل على تصحيح الأخطاء ونتائجها ، وإلا أحال الأمر إلى القضاء التأديبي أو الجنائي حسب طبيعة المخالفة ، فسلطته هنا سلطة تحقيق وإحالة للقضاء .
  - ٣- يقدم الأمبدسمان تقريراً سنوياً إلى البرلمان يبين فيه نتائج أعماله ، ويناقش هذا التقرير علنياً ، وهذا يعتبر من العوامل الرادعة للإدارة ، إذ أن أكثر ما تخشاه أن

<sup>١</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - مرجع سابق - ص ١٨٥-١٨٦.

تتناول وسائل الإعلام الموضوع وتطلع الشعب على الخروقات والتعدييات التي حصلت ضد حقوق وحرريات المواطنين .

٤- يقوم الأمبدسمان بتفسير النصوص القانونية وتصحيح مسارات تطبيقها وإيضاح ما غمض منها وهذا من شأنه توحيد الاجتهاد .

٥- كما يراقب الأمبدسمان المشروعية ، يراقب أيضاً الملاءمة . غير أن رقابة الأمبدسمان لا تطال كلا من الوزراء والتاج وأعضاء البرلمان والمواطن العادي .  
أما أساليب رقابته فتتمثل في الآتي : -

١- يقوم بجولات تفتيشية مستمرة ، وعليه خلال عشرة سنوات أن يمر على كل المنظمات الإدارية والمحاكم ، من خلالها يعرف القضايا التي تحتاج إلى تحقيق ، فمثلاً عند قيامه بتفتيش المحاكم يلاحظ عدم تراكم القضايا ويختار منها خمساً وعشرين حالة مدنية ومثلها جنائية فيقوم بدراستها ، كما يقوم بزيارة السجون ، والمستشفيات ويحضر جلسات المحاكم وجلسات مجالس الإدارة واللجان ومن خلالها يراقب سير المرافق العامة.

٢- يتأكد من صحة ما نشر في الصحف ووسائل الإعلام من أخطاء ومخالفات قامت بها جهات الإدارة فإذا شعر بأن هناك انحرافاً أو إهمالاً قام بالتحقيق فيه.

٣- من خلال الشكاوي التي تقدم إليه من قبل المواطنين ضد الدولة يمارس الرقابة على أجهزة الدولة المختلفة ، ويقوم بالتحقيق بعد التأكد من صحة الشكاوي . كما أنه يقوم بالاطلاع على جميع الوثائق والسجلات وحتى السرية منها ، ويدعو الجهات المعنية ويحقق معها وعند امتناعها يمكنه أن يستدعيها عن طريق الشرطة . والأمبدسمان ليست له سلطة توقيع العقوبات ضد الإدارة ، بل لينبهاها إلى الخطأ أو التصرف الغير مشروع وإذا لم تستجب لذلك يرفع الأمر للقضاء .

## المطلب الثاني : الرقابة الخارجية :

عندما تكون الإدارة خصماً وحكماً قد لا تستطيع أن تراقب نفسها بالشكل الذي يحقق التوازي والتوازن بين السلطة والرقابة ، لذا فلا بد من وجود رقابة خارجية فعالة تقف بالمرصاد ضد كل تعسفات أو خروقات قد تقوم بها الإدارة ضد مصالح المواطنين أو المصلحة العامة ، والرقابة الخارجية يمكن تقسيمها إلى : رقابة سياسية ورقابة قضائية .

## الفقرة الأولى : الرقابة السياسية :

تتم مراقبة أعمال الإدارة سياسياً من قبل الشعب أولاً ومن قبل المجالس التشريعية ثانياً .

## أولاً : الرقابة الشعبية :

يحث الرئيس علي عبد الله صالح الشعب اليمني على هذا النوع من الرقابة قائلاً : " الرقابة مسئولية شعبية فأى فساد مالي أو إداري في أي مؤسسة كانت ، يراها المواطن ولا يبلغ عنها فهو مشارك مشاركة كاملة فيها ، ونحمل كل جماهير شعبنا مسؤولية الرقابة خاصة في مجال المال والإدارة " <sup>١</sup> .

وتتقرن الرقابة الشعبية على تصرفات السلطة الإدارية بالمناخ الديمقراطي الحر ، الذي يسمح لكل المواطنين بالتعبير عن آرائهم ، وفضح التصرفات الغير مشروعة ، التي قد تقوم بها السلطات الإدارية تجاه حقوقهم وحرياتهم ، وتجاه المصلحة العامة ، وتتمثل الرقابة الشعبية على أعمال السلطات الإدارية في رقابة الرأي العام ورقابة الصحافة ورقابة الأحزاب والتنظيمات السياسية وذلك لأن الضمانات القانونية التي توفرها النظم الإدارية لضمان حسن سير الإدارة وعدم انحرافها وخضوعها لمبدأ الشرعية ، لا تكفي وحدها لتحقيق دولة القانون ، حيث أن نتائج الممارسة العملية أثبتت أن احترام مبدأ الشرعية لا يتوقف على مقدار ما توفره النصوص من جزاءات وضمانات بل يتوقف أيضاً على مدى التقدم الثقافي والاجتماعي للشعب ، ومدى إيمانه بهذه الضمانات وحرصه عليها فالضمانات

<sup>١</sup> - من لقاءات الرئيس الرضائية في ١٥-٦-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٢٩ .

الوضعية إنما هي ضمانات نسبية ، أي أنها لا يمكن أن توصل بذاتها إلى حماية مبدأ الشرعية<sup>١</sup>.

## ١- رقابة الرأي العام :

الرأي العام هو : مجموعة الآراء التي تسود مجتمع معين والاتجاه العام بالنسبة للأغلبية الكبرى من سكان هذا المجتمع نحو موضوع معين<sup>٢</sup> كأعمال الإدارة مثلاً . ويؤكد الرئيس اليمني وجود هذا النوع من الرقابة في اليمن قائلًا : " نحذر من مغبة الانحراف واستغلال الوظائف العامة ، وإن عين الشعب مفتوحة على الدوام وأن الذين يسيئون إلى شرف الوظيفة العامة ، ويخونون الأمانة التي وضعها الشعب بين أيديهم هم غافلون بالتأكيد عن المصير الأسود الذي ينتظرهم عاجلاً أم آجلاً"<sup>٣</sup>.

وتأتي أهمية رقابة الرأي العام لأن هذا الأخير هو أقوى من القوانين من حيث تأثيره في الناس ، فهو دعامة من دعائم الحكم ، وأيضاً عامل من عوامل تدميره ، لذا فإن رقابة الرأي العام تعتبر من أنجح أنواع الرقابة على أعمال الإدارة .

## ٢- رقابة الصحافة :

" الصحافة سلطة حيوية هامة داخل أي مجتمع إذا مارست دورها بصدق ، وتحملت مسئولياتها بجرأة ونزاهة ، وهي وسيلة لامتناهية الحقيقة ونشرها والانتصار للحق ورفع الظلم ، وتصحيح الأخطاء ، وتعميق المنهاج السليم"<sup>٤</sup>. لعل ما يقصده الرئيس علي عبد الله صالح هنا هو أن هذا النوع من الرقابة مسئولية تقع على عاتق وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية ، ومنها الصحافة مسئولية كبيرة في الرقابة على أعمال الإدارة ، والكشف عن الانحرافات التي قد تحدث ، كما أن الصحافة تساهم في تكوين الرأي العام

<sup>١</sup> - د/ سعيد عبد المنعم - مرجع سابق - ص ١٦٥ .

<sup>٢</sup> - نفس المرجع السابق - ص ١٦٦ .

<sup>٣</sup> - من لقاءات الرئيس الرضائية في ٢٤-٦-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص ٢٤١ .

<sup>٤</sup> - من حديثه لصحيفتي الثورة والجمهورية العراقية ٢١-٧-٩٠م - المجلد ١١ - ص ١٠٨ .

وتهذيبه ورفع مستواه السياسي والمعنوي ، ولاشك أن رقابة الصحافة تشكل ضماناً هامة للأفراد ضد الانحراف والتعسف في استعمال السلطة السلبية وضد البيروقراطية<sup>١</sup> ، ويضيف الرئيس : " كما أن النقد البناء هو هدف من الأهداف التي يجب أن يضطلع بها العمل الصحفي لكي يمارس دوره في كشف الأخطاء والتجاوزات ، وفي العمل على تصحيحها وفي مواجهة الاختراقات أياً كان نوعها دون خوف أو رهبة .. كما أنه وفي الوقت ذاته سبيل العمل لتحقيق المزيد من النجاحات في كافة مجالات البناء الوطني " <sup>٢</sup>.

### ٣- رقابة الأحزاب والتنظيمات السياسية :

" إن مناخات الحرية والديمقراطية سوف تسهم أيضاً في عملية الكشف والتعددية لمظاهر الفساد والقصور ، وذلك من خلال النقد البناء والمتابعة الرصينة ، والتحليل الصادق للظواهر والممارسات ، وهذه العملية هي الرسالة التي ينبغي أن تضطلع بها الصحافة الرسمية والحزبية وكافة وسائل الإعلام " <sup>٣</sup>. وهذه الفقرة للرئيس علي عبد الله صالح تود الإيضاح بأن ما يميز النظم الديمقراطية هو وجود الأحزاب السياسية المنظمة ، وفي الغالب تأتي هذه الرقابة عن طريق الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة التي تعمل على كشف وتبيين الانحرافات والأخطاء التي تقع فيها الحكومة للمجتمع ، وتتوفر للأحزاب والتنظيمات المعارضة وسائل تمكنها من القيام بهذا الدور الرقابي ، منها الصحف والندوات والمؤتمرات ، والنواب الذين ينتمون إليها في البرلمان ، وبالتالي قد تساهم في تكوين رأي عام يجبر الحكومة على تغيير سلوكها الخاطئ ، كذلك فإن للأحزاب والتنظيمات السياسية دوراً هاماً في الرقابة على أعمال الإدارة إذ وجودها

<sup>١</sup> - د/ سعيد عبد المنعم - مرجع سابق - ص ١٧٠.

<sup>٢</sup> - من حديث الرئيس لصحيفة صوت العمال في ١٤-١٠-١٩٨٨م - المجلد التاسع - ص ٤٥.

<sup>٣</sup> - من حديث الرئيس في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤م - المجلد ١٤، ص ٢٩٧.

## ثانياً : رقابة المجالس التشريعية :

يعبر الرئيس عن هذا النوع من الرقابة قائلاً : " إن السلطة التشريعية كرقابة شعبية يجب أن تعمل على معالجة الأخطاء وتساعد على إصلاح الأوضاع الاقتصادية والإدارية ... وإن التقييم المستمر والسليم للأداء سواء في الجهاز التشريعي أو التنفيذي سوف يمكننا من تلافي جوانب القصور إن وجدت ... إننا نتطلع يوماً إلى أن تصل بهذه المؤسسة الوطنية إلى ما رسم لها وما هو محدد لها في الدستور ، وما يرتبط بها من الآمال الوطنية على صعيد العمل الديمقراطي البرلماني وتعزيز الثقة والتكامل والتفاعل مع الأجهزة التنفيذية بما يكفل المزيد من النجاح للبناء الوطني وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها"<sup>١</sup>.

وبالإضافة لمهمتها الأساسية وهي إصدار القوانين تقوم المجالس التشريعية - بصفتها الممثلة للشعب - بمراقبة أعمال السلطات التنفيذية ولا يقتصر رقابتها على الشرعية فقط بل تتعداها إلى مراقبة الملاءمة أيضاً كما هو الأمر بالنسبة للرقابة الداخلية ، وتتوفر لنواب الشعب وسائل متعددة لأعمال الرقابة مثل : طرح الأسئلة ، طرح موضوع للنقاش ، إجراء التحقيق ، الاستجواب وطرح الثقة ، المصادقة على الميزانية السنوية وغيرها وفي إطار المصلحة العامة والمعلومات الصحيحة الدقيقة ، وعن هذه الوسائل وهذا الدور يقول الرئيس :

" فيما يخص ممارسة الإخوة النواب لدورهم الرقابي فإن أحد لا يمكن أن يقف حجر عثرة أمام القيام بهذه المهمة والمسئوليات كبيرة أمامكم كنواب للشعب ... فالمهم في ممارسة الرقابة الاستناد إلى المعلومات الصحيحة والانطلاق من رؤية تستهدف المصلحة العامة ، وليس من رؤية شخصية ضيقة"<sup>٢</sup>.

### ١- طرح الأسئلة :

لكل عضو من أعضاء الهيئة التشريعية حق طرح الأسئلة على كل الوزراء ونوابهم وذلك بقصد معرفة أمر يدخل في اختصاصهم ، لأنه يجهله أو لأنه يريد لفت نظر الحكومة إلى أمر من الأمور الهامة ، وينحصر نطاق السؤال هنا بين السائل والمسئول فقط .

<sup>١</sup> - من كلمة الرئيس لمجلس الشورى لفترة الانعقاد السنوي الثاني له - المجلد التاسع - بتاريخ ٢٨-٨-١٩٨٩م - ص ٢٠٢.

<sup>٢</sup> - من خطابه في ٢-٤-٩١م - المجلد ١١ - ص ٣٦٨.

## ٢- طرح موضوع للنقاش :

من حق أعضاء البرلمان المطالبة بإثارة موضوع عام يتعلق بسياسية الحكومة للمناقشة وذلك بقصد الاستيضاح وتبادل الرأي وليس بقصد الاتهام.

## ٣- إجراء التحقيق

يقصد بهذا الحق أن يتوصل البرلمان بنفسه إلى ما يريد معرفته من الحقائق ، وهذا التحقيق قد تتولاه غالباً لجنة تُكلف بهذا الغرض ، فقد يستهدف التحقيق كشف فساد في بعض الإدارات أو متابعة بعض التجاوزات المنسوبة إلى أحد الوزراء أو غيره ، ومن ثم يمكن تقرير الوسائل الناجحة والكفيلة بتفادي العيوب التي تعوق سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، أو توجيهها وجهة سليمة تحقق الصالح العام<sup>١</sup>.

## ٤- الاستجواب وطرح الثقة :

يجوز لأعضاء الهيئة التشريعية استجواب ومحاسبة الوزراء أو نوابهم في شأن من الشئون العامة التي تدخل في اختصاصهم ، فالغرض من الاستجواب هنا هو نقد السلطة التنفيذية وتجريح سياستها واتهامها ، وليس مجرد استفسار عن أمر معين ، ومن ثم فإن هذا الحق يعقبه عادة طرح الثقة بالحكومة أو ببعض أعضائها مما قد يؤدي إلى إقالة الحكومة في حالة التصويت لصالح ملتصق الرقابة .

## ٥- المصادقة على الميزانية السنوية :

يتمتع أعضاء البرلمان بحق مناقشة بنود الميزانية السنوية المقدمة من قبل الحكومة ولا تصبح الميزانية نافذة إلا بعد مصادقة المجلس التشريعي عليها ، وعن طريق الميزانية تراقب المجالس التشريعية جميع أوجه الإنفاق الحكومي ، وقد يتم وضع حدود معينة للإنفاق لا يجوز تخطيها إلا في أحوال محددة ، كما تراقب الهيئة التشريعية تحصيل الموارد المالية للدولة ، وتتم أيضاً من خلال الميزانية مراقبة إنشاء أو تعديل أو إلغاء بعض الهيئات أو المرافق العامة للدولة .

إذن تمارس هذه المجالس التشريعية رقابة هامة على أعمال الإدارة ، وخاصة في النظم البرلمانية ، غير أن هذه الرقابة يقل مفعولها وأهميتها أمام هيمنة

<sup>١</sup> - د/ سعيد عبد المنعم - مرجع سابق - ص ١٨٥.

الحزب الحاكم على كل من الهيئة التشريعية والحكومية ، مما يؤدي بأن تكون الحكومة هي الخصم والحكم في آن واحد ، لذا فإن القضاء يلعب دوراً مهماً في مراقبة الإدارة<sup>١</sup>.

### الفقرة الثانية : الرقابة القضائية :

يقول الرئيس : " إن العدل هو حاجة كل مواطن بأن يشعر بأن حقوقه مكفولة ، وذلك بالعمل على تأكيده باستمرار عبر المجلس الأعلى للقضاء ومختلف أجهزة السلطة القضائية " <sup>٢</sup>.

وإذا جاز القياس هنا فإن رقابة القضاء على أعمال الإدارة ، هو ضمن العدل الذي هو حاجة كل مواطن في مواجهة الإدارة ، وتتحقق بهذه الرقابة الحقوق المكفولة للمواطنين ، والتي أشار إليها الرئيس في العبارة السابقة .

وتختلف الدول في تنظيم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ، فبعضها يأخذ بنظام القضاء الموحد ، وبعضها الآخر يأخذ بنظام القضاء المزدوج ، وتعتبر اليمن من الدول التي تأخذ بنظام القضاء الموحد حيث لا يوجد قضاء إداري متخصص " باستثناء نيابة ومحاكم الأموال العامة التي أنشأت أخيراً والدائرة الإدارية في المحكمة العليا " ، وتختص المحاكم العادية وحدها في حل جميع النزاعات التي تحدث سواء بين الأفراد أو بين الأفراد والإدارة ، كما هو الشأن بالنسبة للدول الأنجلوسكسونية التي أخذت بهذا النظام وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا.

ففي بريطانيا يعمل بنظام القضاء الموحد الذي يقضي بأن كل المنازعات تنظر فيها جهة قضائية واحدة هي القضاء العادي ، ولا يخرج أي نزاع من اختصاصها إلا بناء على نص قانوني مكتوب<sup>٣</sup> ، ففي بعض الأحيان يسند المشرع البريطاني إلى محاكم خاصة أمر الفصل في بعض المنازعات ، وتستأنف بعض أحكامها أمام الوزير ، والبعض يطعن فيها أمام محاكم أخرى خاصة ، والبعض الآخر تستأنف أمام المحاكم العادية ، وبعضها غير قابل للاستئناف ، وقد صدر قانون

<sup>١</sup> - د/عبد القادر باينه - مرجع سابق - ص ٤٠.

<sup>٢</sup> - من كلمة الرئيس مخاطباً رجال القضاء والمحاماة في ١٣-٧-١٩٨٢م - المجلد الثاني - ص ١٩٠.

<sup>٣</sup> - د/سعيد عبد المنعم : الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة - دار الفكر العربي ١٩٧٦م - ص ٤٦٢.

سنة ١٩٥٨م يجيز الطعن في أحكام هذه المحاكم أمام المحاكم العادية ، وذلك بالنسبة للأحكام المتعلقة بتطبيق القانون ، ويطعن في أحكام المحاكم العادية أمام المحكمة العليا بمجلس اللوردات<sup>١</sup>.

ولقد سادت بريطانيا لمدة طويلة قاعدة أن الملك لا يخطئ وبالتالي لا يجوز مقاضاته لأنه هو ممثل الدولة ، حيث كانت المحاكم العادية تنظر في الدعاوي الموجهة ضد الموظفين بصفاتهم الشخصية أو ضد الأشخاص المعنوية العامة الإقليمية ، ولم تكن المحاكم مختصة بالنظر في الدعاوي الموجهة ضد الدولة بناء على القاعدة السابقة ، لكن بعد صدور قانون ١٩٤٧م تغير الوضع وأصبحت مقاضاة الدولة أمراً ممكناً، وبالتالي أصبح للقضاء البريطاني سلطة كبيرة في مواجهة موظفي الدولة ، حيث يملك القاضي الحكم على الموظف بعقوبة جنائية إذا ارتكب خطأ يشكل جريمة جنائية<sup>٢</sup>.

أما بالنسبة لليمن فقد كفل القانون الحق للمواطن بمقاضاة الإدارة أمام المحاكم العادية والمحاكم المختصة ، وتتحرك الرقابة القضائية بالطعون التي يتقدم بها المتضررون من الأعمال القانونية للإدارة أمام هذه المحاكم بنوعية السابقين . بيد أن الملاحظ عملياً أن أثر هذه الرقابة محدود للغاية فقضايا الإدارة المنظورة أمام المحاكم قليلة جداً للجهل باختصاص هذه المحاكم بمثل هذه المنازعات أو لليأس من فعالية القضاء ، بسبب الأمية المنتشرة في اليمن ضعف الثقافة القانونية لدى المواطن ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نصت المادة "١١٦" من قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ٩١م على إحالة الموظف إلى النيابة العامة بمعرفة الوزير المختص إذا تبين أن المخالفة المنسوبة للموظف تتطوي على جريمة جزائية<sup>٣</sup>.

وإجمالاً يمكن القول أن الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في اليمن ضعيفة جداً برغم توفر التشريعات اللازمة لذلك ، ويرى الدكتور أحمد عبد الرحمن

<sup>١</sup> - آدم أبو القاسم أحمد - الفكر الإداري عند ابن تيمية - مرجع سابق ص ٢٠٠.

<sup>٢</sup> - د/ سعيد عبد المنعم - مرجع سابق - ص ٤٦٥.

<sup>٣</sup> - د/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين - أهمية قانون الخدمة المدنية في مواجهة الفساد الإداري - كتاب الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية - إصدار المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٩٦م ص ١٧٠-١٧٢.

شرف الدين<sup>١</sup> بهذا الخصوص أن تنشأ في كل مرفق كبير كوزارة ومؤسسة عامة وهيئة عامة دائرة قضائية يرأسها قاض يتبع السلطة القضائية ، ويكون مقرها في المرفق ، وتختص بالنظر في طعون الموظفين والمواطنين ضد قرارات السلطة الإدارية التعسفية بعد استنفاد الوسائل الإدارية ، وتكون أحكامها واجبة النفاذ شأنها شأن الأحكام التي تصدر من المحاكم .

ويتحقق بتنفيذ هذا الاقتراح المزايا التالية :

- إشعار السلطة الإدارية عن قرب خضوعها للرقابة القضائية ، ومد هيبة القضاء الأمين على القانون إلى هذه المرافق عملياً .

- التيسير على المواطنين لمقاضاة الإدارة عن قراراتها التعسفية وذلك بجعل مقر الدائرة القضائية المختصة في نفس مقر المرفق وتبسيط الإجراءات أمامها .

- التخفيف على المحاكم القائمة من زحمة القضايا المنظورة أمامها ومنها القضايا الإدارية ، وضمان سرعة البت فيما يعرض على دوائر المرافق القضائية المقترحة من منازعات.

وأضيف إلى ما أورده الدكتور أحمد شرف الدين إلى ضرورة تثقيف الجمهور قانونياً وإحاطتهم علماً بجوانب حقوقهم القضائية تجاه الإدارة عبر مختلف وسائل الإعلام ، وبالخصوص التلفزيون الذي كان له الفضل الكبير في النهضة اليابانية .

<sup>١</sup> - نفس المرجع السابق .

## خاتمة الفصل :

يتضح لنا من خلال هذه العجالة السريعة في هذا الفصل أن الفكر الإداري عند الرئيس قد تناول قضية الرقابة على أعمال الإدارة بإفاضة في جانب الرقابة الداخلية ، في التنبيه لعملية الرقابة الذاتية المباشرة ، ذلك أن سلوك الإنسان هو مصدر الفساد الإداري ، وهذا السلوك يصعب على أجهزة الرقابة الأخرى ضبطه والتحكم فيه ، وضرورة مراقبة الفرد الموظف لأعماله من وازع إسلامي أخلاقي ديني ، لأن الفرد إن نجا من العقاب الدنيوي فإنه لن ينجوا من عقاب الخالق ، وضرورة اهتمام الرؤساء الإداريين في مراقبة أعمال مرؤوسيه ، هذه من جهة ، ومن جهة أخرى أبدى الاهتمام بالرقابات المتعددة للدولة الحديثة من خلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والرقابة الشعبية وحديثها على القيام بدورها بالصورة المرضية عن طريق مسئولية المواطنين عموماً بمراقبة أعمال الإدارة ، وقيام الصحافة ووسائل الإعلام بهذا الدور بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ، والدور الهام لمجلس النواب .

برغم ذلك نورد بعض التوصيات اللازمة هنا للقضاء على شريعة الفساد الإداري ، ولكي تقوم الرقابة بدورها الفعال في تقويم وتصحيح المسار الإداري بغية تحقيق الإصلاح الإداري المنشود ، وهي كالآتي :-

١- إنشاء القضاء الإداري المستقل وتوفير الاستقلال اللازم للاضطلاع بدوره على الوجه الأكمل .

٢- توفير قنوات اتصال سليمة حتى يتمكن المواطنون من أداء واجبهم الرقابي وذلك من خلال عرض الشكاوي المتعلقة بالخدمة العامة غير المناسبة والمعاملة غير العادلة ، وبما يحدث من فساد في هذه الأجهزة .

٣- تزويد المواطنين بالمعلومات المتعلقة بالفساد ، وذلك بغرض تهيئة الرأي العام لمحاربة الفساد من ناحية وتمكينهم من القيام بدورهم الرقابي من ناحية أخرى .

- ٤- إعطاء الأجهزة الرقابية الاستقلال التام عن السلطة التنفيذية ، وإيجاد نوع من التكامل بينهما وإسناد مهمتها إلى من يتصفون بالأمانة والصدق والإخلاص والقدرة .
- ٥- وضع اللوائح الرقابية التي توضح أنواع المخالفات الإدارية والمالية وعقوبة كل منها والجهة التي تحال إليها كل قضية والتي يحق لها معاقبة المفسدين وتنفيذ هذا العقاب .
- ٦- وضع استراتيجية إعلامية يتم من خلالها كشف نوعية الفساد والمفسدين ومواطنه ، وأثره على المجتمع وكيفية مقاومته وغرس القيم التي تحد منه ، وتحديد دور المواطنين في مكافحته .

## قائمة المراجع

### أولاً : الرسائل العلمية :

- ١- عبد الله محمد السعيد - دور مجالس الشورى في الممارسة السياسية في دول الخليج العربي - رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ١٩٩٨م - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - الرباط - جامعة محمد الخامس .
- ٢- حكيم بن عاشور - الإعلام والاتصال في الخطاب الملكي - رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في الصحافة ١٩٩٢م - المعهد العالي للصحافة والاتصال - الرباط .
- ٣- محمود محمد هائل الشميري - الانتخابات النيابية اليمنية - بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في الصحافة مايو ١٩٩٩م - المعهد العالي للإعلام والاتصال - الرباط .
- ٤- عزيز ادريس - إشكالية الشفافية داخل الإدارة العمومية المغربية - مذكرة لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ١٩٩٧م - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة محمد الخامس أكادال .
- ٥- مصطفى سلمي - مساهمة المواطن والموظف في العمل الإداري من منظور العلم الإداري - بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ١٩٩٦م - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة محمد الخامس أكادال .
- ٦- ياسين محمد عبد الكريم الخرساني - التنظيم القانوني لانتخاب المجلس النيابي في الجمهورية اليمنية - رسالة ماجستير - جامعة بغداد ١٩٩٨م .
- ٧- السراج عبد الواسع المعمرى - بحث لنيل الإجازة ١٩٩١م - بعنوان الوحدة اليمنية - كلية الحقوق - الرباط .
- ٨- آدم أبو القاسم أحمد - الفكر الإداري عند ابن تيمية - بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ٩١-١٩٩٢م - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة محمد الخامس - الرباط - أكادال .

### ثانياً الكتب :

- ١- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الأول - مطبوعات وزارة الإعلام - ٧٨-٨١م .
- ٢- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الثاني - مطبوعات وزارة الإعلام - ٨١-٨٢م .
- ٣- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الثالث - مطبوعات وزارة الإعلام - ٨٢-٨٣م .
- ٤- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الخامس - مطبوعات وزارة الإعلام - ٨٤-٨٥م .
- ٥- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد السابع والثامن - مطبوعات وزارة الإعلام - ٨٦-٨٨م .

- ٦- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد التاسع - مطبوعات وزارة الإعلام - ٨٨-٩٠م.
- ٧- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الحادي عشر - مطبوعات وزارة الإعلام - ٩٠-٩١م.
- ٨- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الثاني عشر - مطبوعات وزارة الإعلام - ٩١-٩٢م.
- ٩- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح - المجلد الرابع عشر - مطبوعات وزارة الإعلام - ٩٤م.
- ١٠- د/عبد الغني بسيوني - أصول علم الإدارة العامة - الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت ٩٨٣م.
- ١١- د/ بكر القباني - الوسيط في الإدارة العامة - دار النهضة العربية - القاهرة ٩٨٠م.
- ١٢- ابن كثير - تفسير القرآن العظيم - المجلد الأول - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ٩٨٨م .
- ١٣- أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - بدون تاريخ .
- ١٤- محمد يوسف الكاندهاوي - حياة الصحابة - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الجزء الأول - بدون تاريخ.
- ١٥- خالد محمد خالد - خلفاء الرسول - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ٩٨٥م الطبعة الثالثة .
- ١٦- مصطفى أبو زيد فهمي - فن الحكم في الإسلام - المكتب المصري الحديث - القاهرة - مصر ٩٨١م.
- ١٧- روبرت دال - الديمقراطية ونقادها - ترجمة نعيم عباس مظفر - دار الفارس للنشر والتوزيع - عمان الأردن ٩٩٥م.
- ١٨- مصطفى قلوش - الحريات العامة - مكتبة دار السلام - الرباط ٩٥-٩٦م.
- ١٩- الإرادة العامة للشعب في الميثاق الوطني - مطبوعات المؤتمر الشعبي العام - صنعاء اليمن ٩٩٣م.
- ٢٠- الآن تورين - ترجمة حسن قبیس - دار الساقی - بیروت . لبنان ٩٩٥م - الطبعة الأولى .
- ٢١- عبد الغني بسيوني عبد الله - النظم السياسية - الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت لبنان ٩٨٤م.
- ٢٢- د/ إبراهيم أبراش - تاريخ الفكر السياسي - شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ٩٩٩م.
- ٢٣- عبد الرزاق فرفور - سنوات من برق - منشورات دار الحسام للصحافة - صنعاء ٩٨٩م.
- ٢٤- عشرون عاماً من العطاء - إصدار مكتب رئاسة الجمهورية - الطبعة الأولى ٩٩٨م.
- ٢٥- د/توفيق الشاوي - فقه الشورى والاستشارة - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة - مصر - طبعة أولى ٩٢م.
- ٢٦- أ.د/ وهيبة الزحيلي - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج - دار الفكر المعاصر - بيروت . لبنان ٩٩١م - الجزء ٢٥.
- ٢٧- د/ يعقوب محمود المليجي - مبدأ الشورى في الإسلام مع مقارنة بمبادئ الديمقراطيات الغربية - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية. مصر بدون تاريخ.

- ٢٨- الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور - لسان العرب - دار صناد للطباعة والنشر دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت . لبنان ١٩٨٦م - المجلد الرابع - حرف الراء .
- ٢٩- د/ عدنان علي رضا النحوي - الشورى وممارستها الإيمانية - دار النحوي للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض السعودية - الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
- ٣٠- د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري - الشورى وأثرها في الديمقراطية - دراسة مقارنة - مدينة نصر - القاهرة مصر - دار الفكر العربي ١٩٩٦م.
- ٣١- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " - دار الكتب المصرية القاهرة - الطبعة الثالثة - المجلد ١٦ - لعام ١٩٦٧م.
- ٣٢- السيرة النبوية لأبو محمد عبد الملك الذهلي ابن هشام - تحقيق الأستاذ أحمد شمس الدين - دار ومكتبة الهلال - بيروت لبنان ١٩٩٨م - المجلد الثاني .
- ٣٣- محمد علي الزعيم - الروتين ومعوقات الإدارة - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧١م .
- ٣٤- د/ عبد الكريم درويش - أصول الإدارة العامة - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٠م.
- ٣٥- د/علي الشريف - د/عبد الغفار حنفي - د/ محمد فريد الصحن - التنظيم والإدارة - الدار الجامعية ١٩٨٩م بيروت لبنان .
- ٣٦- محمود كامل المحامي - اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية - دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٦٨م.
- ٣٧- د/ خالد محمد القاسمي - الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً - دار الثقافة العربية - الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
- ٣٨- محمد زين - انفصال يشعل حرباً " وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني " - مطبوعات دار السياسة - الكويت - بدون تاريخ .
- ٣٩- د/حسين العمري - الحضارة الإسلامية في اليمن - منشورات الإيسيسكو ١٩٩٣م - ١٤١٤هـ .
- ٤٠- د/ عبد الفتاح دياب - الإدارة العامة - منشورات جامعة صنعاء ١٩٨٩م .
- ٤١- اليمن الواحد - سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية - إصدار مكتب شؤون الوحدة صنعاء - العدد ٣ - لسنة ١٩٨٩م.
- ٤٢- د/ سعيد عبد المنعم - الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة - دار الفكر العربي ١٩٧٦م.
- ٤٣- أحمد إبراهيم أبو سن - الإدارة في الإسلام - المطبعة المصرية - أبو ظبي ١٩٨١م.
- ٤٤- أحمد إبراهيم أبو سن - الإدارة في الإسلام - الطبعة الثالثة - الدار السودانية للكتب - الخرطوم ١٩٨٤م .
- ٤٥- د/حمدي أمين عبد الهادي - الفكر الإداري الإسلامي المقارن - دار الفكر العربي - الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٩٠م.

- ٤٦- د/عبد الله حداد - القضاء الإداري على ضوء القانون المحدث للمحاكم الإدارية ١٩٩٣م.
- ٤٧- الميثاق الوطني - مطبوعات المؤتمر الشعبي العام - بون تاريخ - صنعاء.
- ٤٨- د/حسن أبو طالب - الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤م - الطبعة الأولى .
- ٤٩- دستور الجمهورية اليمنية - مطبوعات وزارة الشؤون القانونية - مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر ١٩٩٤م .
- ٥٠- عبد الله العكايلة ( نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري ) - الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي - المنظمة العربية للعلوم الإدارية . عمان ١٩٨٦م.
- ٥١- د/عبد القادر باينة - القضاء الإداري " الأسس العامة والتطور التاريخي " - دار توبقال للنشر - الدار البيضاء ١٩٨٨م.

### ثالثاً : المقالات :

- ١- سفير د/ أحمد مختار الجمال - المفاوضات وإدارة الأزمات - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٦.
- ٢- د/ فحطان أحمد الحمداني - الجامعة العربية والوحدة اليمنية ١٩٩٤م - مجلة الثوابت - العدد ١٢ - لعام ١٩٩٨م.
- ٣- د/ عمر عثمان سعيد العمودي - مقالات في الديمقراطية وأساليبها وضماناتها - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٨٧.
- ٤- أ.د/ غانم محمد صالح - محاولة الانفصال الفاشلة في اليمن - مجلة الثوابت - العدد ٦ - لعام ١٩٩٦م.
- ٥- أ.د/ غانم محمد صالح - الوحدة اليمنية أحدث التجارب الوحدوية العربية - مجلة العلوم السياسية - العدد ١١ - لعام ٩٤م.
- ٦- جمال فاضل - قراءة في كتاب العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن - جريدة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٧١ - بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٩م.
- ٧- د/ مصطفى علوي - إدارة الأزمة الدولية - مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - العدد ٧-٨ لسنة ١٩٨٣م - معهد الإنماء العربي - لبنان ، بيروت .
- ٨- أمين الحزمي - الجمهورية اليمنية حقائق وأرقام - جريدة ٢٦ سبتمبر - العدد ٣٩٨ - مايو ١٩٩٠م.
- ٩- عبد الحميد عبد القادر السبئي - الجمهورية اليمنية - مجلة أبحاث سياسية - العدد ٣ - لعام ١٩٩٠.
- ١٠- د/ احمد صالح الصياد - اليمن بين التجزئة والوحدة - مجلة الوحدة - العدد ٢٩-٣٠ - فبراير ، مارس ٨٧م السنة ٣ .
- ١١- عبد الوهاب راوح - الوحدة اليمنية قراءة استمولوجية - مجلة اليمن الجديد - العدد ٥ - السنة ١٩٩٠م.
- ١٢- حسين محمد سعيد - الوحدة اليمنية تضرب جذورها في التاريخ - جريدة الحياة - العدد ١٩٨٦ - الخميس ٢٤ مايو ٩٠م.

- ١٣- د/ رشاد العليمي - الوحدة اليمنية في البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية - مجلة الثوابت العدد ٤ - أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٤ م .
- ١٤- د/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين - أهمية قانون الخدمة المدنية في مواجهة الفساد الإداري - كتاب الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية - إصدار المركز اليمني الاستراتيجي للدراسات ١٩٩٦م .
- ١٥- أ. فارس السقاف - الوحدة اليمنية في البرامج السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية - مجلة الثوابت - العدد ٤ أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٤م .
- ١٦- أ.د/ أبو بكر القريبي - الوحدة في الدساتير اليمنية - مجلة الثوابت العدد ٤ - أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤م .
- ١٧- أ.د/ عبد العزيز المقالح - الوحدة وأهداف الثورة اليمنية - مجلة الثوابت العدد ٤ - أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤م .
- ١٨- د/ حسين العمري - اليمن الواحد خلفية تاريخية - مجلة الثوابت العدد ٤ - أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤م .
- ١٩- د/ محمد عبد الجبار - الوحدة اليمنية هي نتاج عمل مشترك لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الوطن اليمني - مجلة اليمن الجديد - العدد ٥-٩ مايو ١٩٩٠م .
- ٢٠- زيادة عبد الله زيادة - القرارات الإدارية والرقابة الذاتية والقضائية - مقال منشور في مجلة السودان للإدارة والتنمية العدد ٣ يناير ١٩٨٤م - تصدر عن أكاديمية السودان للعلوم الإدارية .
- ٢١- حزام عبد الله الذيب - التنظيمات الحزبية - اليمن ٩٧ والتقارير السنوي - المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية - ط ١ - ٩٨ م .
- ٢٢- أحمد عبد ربه علوي - الصحافة التي نريد - صحيفة الثورة - العدد ١٢٥٤٨ بتاريخ ٢١-٣-١٩٩٩م .
- ٢٣- عبد الله الصعفاني - جريدة الميثاق - العدد ٨٧٧ .
- ٢٤- أ/ يحيى العرشي - وثائق وأدبيات الوحدة اليمنية - مجلة الثوابت ١٩٩٤م - العدد ٤ .
- ٢٥- محمد سالم شجাব - إعادة الوحدة اليمنية - مجلة اليمن الجديد - العدد ٥ - لعام ١٩٩٠م .
- ٢٦- د/ عبد الله بركات - الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية - مجلة الثوابت العدد ٤ - لعام ١٩٩٤م .
- ٢٧- عبد الملك المخلافي - العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ١٩٦٧-١٩٨٧م - مجلة المستقبل العربي العدد ١٥ - السنة ١٩٨٨م .
- ٢٨- د/ وهيبه غالب فارح - المرأة والديمقراطية والتحديث في اليمن - مجلة الثوابت - العدد ٥ يونيو ١٩٩٥م .
- ٢٩- د/ عصمت سيف الدولة - الديمقراطية والوحدة العربية - مجلة المستقبل العربي - إصدار مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، لبنان - العدد ٦٠ فبراير ١٩٨٤م .
- ٣٠- د/ محمد عبد الملك المتوكل - الانتخابات اليمنية .. الممارسات والابعاد - مجلة المستقبل العربي ٢٢٠ - مركز دراسات الوحدة العربية ٦ - ١٩٩٧م .
- ٣١- ايريس جلوز ماير - الانتخابات الأولى في ٩٣ ممارسة الديمقراطية ، التحولات السياسية في اليمن ٩٠-٩٤م - صادر عن المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ٩٠م .
- ٣٢- عبد الله أحمد غانم - وزير الشؤون القانونية - لجريدة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٤ مارس ٩٩م - العدد ٨٤٤ .

- ٣٣- د/ عبد العزيز السقاف - مجلة المستقبل العربي - مركز الدراسات للوحدة العربية - العدد ١٩٠ - ديسمبر ١٩٩٤م .
- ٣٤- أ/ علي محمد الآسي - صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٦٧ - بتاريخ ١٩ أغسطس ٩٩م .
- ٣٥- جولييان لش - صحيفة الثورة بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٩٩م - العدد ١٢٧١٠ .
- ٣٦- فيصل جلول - صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٩٨م - العدد ٨١٢ .
- ٣٧- سالم الحاج - رياح التغيير الديمقراطي صحيفة الميثاق العدد ٨٧٧ .
- ٣٨- عبد الملك سعيد عبده - البعد الديمقراطي للوحدة اليمنية - مجلة الثوابت - العدد ٦ - يونيو ١٩٩٦م .
- ٣٩- د/ صادق رابح - الإنترنت سلاح دعائي والحرب في كوسوفو - جريدة الشرق الأوسط - العدد ٧٤٥٩ .
- ٤٠- عبد العزيز المساعيد - اشراقات الوحدة - صحيفة ٢٦ سبتمبر - العدد ٨٥٤ - بتاريخ ٢٢-٥-١٩٩٩م .
- ٤١- أ.د/ عبد الله مهدي الدار - الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية - التجارب والطموح - من أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٦م - المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية .
- ٤٢- حسن صادق - رؤية إسلامية للإصلاح الإداري - الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية - من أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٦م - المركز اليمني الاستراتيجي .
- ٤٣- عبده محمد الجندي - ١٧ يوليو في خارطة التاريخ المعاصر - صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ١٦-٧-٩٨م - العدد ٨١٢ .
- ٤٤- يحيى عبد الرقيب الجبيلي - التجربة الديمقراطية أبعاد ودلالات - صحيفة الميثاق بتاريخ ١٧-٥-٩٩م - العدد ٨٧٧ .
- ٤٥- علي محمد الخميسي - الحزبية .. المفهوم المشوه - صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٩م - العدد ٨٤٤ .
- ٤٦- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي - تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - مجلة السياسة الدولية يوليو ١٩٩٤م .
- ٤٧- د/ عبد المنعم سعيد - هنري كسينجر وفكرة الاستراتيجية - مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - العددان ١٣-١٤ - أبريل ، يوليو ١٩٨٥م . تصدر عن المعهد الأنمائي العربي .
- ٤٨- أحمد عبد ربه علوي - إصلاح الوظيفة العامة كيف - صحيفة ٢٦ سبتمبر ٤ مارس ١٩٩٩م - العدد ٨٤٤ .

#### رابعاً : الصحف

- ١- صحيفة الثورة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٩٩م - العدد ٢٧٩٨ .
- ٢- صحيفة الميثاق بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٩٩م - العدد ٩٢٠ .
- ٣- صحيفة الثورة بتاريخ ٢٩ يونيو ٩٩م - العدد ١٢٦٤٨ .
- ٤- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٨ أبريل ٩٩م - العدد ٨٤٨ .
- ٥- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٦ أغسطس ٩٩م - العدد ٨٦٨ .
- ٦- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٢ مايو ٩٩م - العدد ٨٥٤ .

- ٧- صحيفة الثورة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٩٩م - العدد ١٢٧٣٨.
- ٨- صحيفة الثورة بتاريخ ١٧ مارس ٩٩م - العدد ١٢٥٤٤.
- ٩- صحيفة الثورة بتاريخ ٨ مايو ٩٩م - العدد ١٢٥٩٦.
- ١٠- صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٢١-١٢-٩٩م - العدد ٨٥٢٨ .
- ١١- صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٣-١٢-٩٩م - العدد ٨٥١٠.
- ١٢- صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٨-١١-٩٩م - العدد ٨٤٨٥.
- ١٣- صحيفة الميثاق بتاريخ ٢٩-٥-٩٩م - العدد ٨٨٤.
- ١٤- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٦-٩-٩٩م - العدد ٨٧٣.

### خامساً : وثائق أخرى :

- ١- النشرة الإعلامية الصادرة عن وزارة الخارجية اليمنية ١٨ يونيو ١٩٩٣م.
- ٢- النشرة الثقافية القانونية - العدد الثاني مارس ٩٧م - إصدار الدائرة القانونية بجامعة صنعاء .
- ٣- أ.د/ سعيد بن البشير من محاضرة الشفافية الإدارية أُلقيت على طلبة السنة الثانية من الدبلوم المعمق بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٨/٩٩م .
- ٤- أ.د/ سعيد بن البشير من محاضرة الشفافية الإدارية أُلقيت على طلبة السنة الثانية من الدبلوم المعمق بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٧-٩٨م.
- ٥- أ.د/ عبد الحق عقلة من محاضرة أُلقيت على طلبة السنة الثانية في السلك الثالث - شعبة القانون العام للموسم الدراسي ٨٨-٨٩م.
- ٦- أ.د/ عبد الحق عقلة من محاضرة أُلقيت على طلبة السنة الأولى من مادة علم الإدارة بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري لعام ٩٧-٩٨م.

المحتويات	الصفحة
مقدمة البحث	٤
القسم الأول : إدارة القضايا الوطنية " في الفكر السياسي "	١١
الفصل الأول : الوحدة اليمنية	١٢
مقدمة الفصل	١٣
المبحث الأول : النسق السياسي للوحدة اليمنية	١٤
المطلب الأول : المرجعيات السياسية	١٤
أولاً : العمق التاريخي	١٤
ثانياً : الثورة اليمنية	١٥
ثالثاً : الدساتير اليمنية	١٦
رابعاً : الأحزاب والتنظيمات السياسية	١٧
خامساً : اتفاقيات القمة التمهيدية	٢٠
المطلب الثاني : خطوات الوحدة ٧٨-١٩٩٠م	٢٥
أولاً : لقاءات القمة	٢٦
ثانياً : الاتفاقيات الثنائية	٣٠
ثالثاً : إنجاز دستور دولة الوحدة	٣٤
رابعاً : الخيار المسلمي	٣٦
خامساً : إعلان قيام الجمهورية اليمنية ودستورها	٣٧
المبحث الثاني : إدارة الأزمة اليمنية وترسيخ الوحدة	٤١
المطلب الأول : عمليات التصعيد وتكثيف التحركات الصراعية	٤٣
أولاً : مسلسل الاعتكافات	٤٣
ثانياً : التصعيد الإعلامي	٤٤
ثالثاً : التحركات الدولية	٤٦
رابعاً : الاستعدادات العسكرية	٤٨
خامساً : إعلان الحرب والانفصال	٥٢
المطلب الثاني : عمليات تخفيف حدة الأزمة والسيطرة على أحداث الصراع	٥٥
أولاً : أدوات التعايش التوفيقية	٥٦
- البقطة	٥٦
- تحييد القوات المسلحة	٥٧
- الحوار وسيلة إدارة الخلافات	٥٨
- تحمل الإساءة	٥٩

٥٩	- التنازل
٦٠	- وقف التصعيد الإعلامي
٦١	ثانياً : الأزمات الضاغطة
٦١	- لا تفريط في الوحدة
٦١	- التهديدات
٦٢	- التمسك بالشرعية
٦٢	- نقل سلطة القرار إلى أدنى
٦٤	ثالثاً : الأبعاد الخارجية للزمة
٦٩	خاتمة الفصل الأول
٧١	الفصل الثاني : الديمقراطية
٧٢	مقدمة الفصل
٧٤	المبحث الأول : الشورى و الديمقراطية
٧٤	المطلب الأول : الشورى في الإسلام
٧٤	أولاً : الشورى لغة واصطلاحاً
٧٦	ثانياً : الشورى وتطبيقاتها عند الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين
٧٩	المطلب الثاني : الديمقراطية في الفكر الغربي
٧٩	أولاً : تحقيق تأريخي
٨٠	ثانياً : تعريف الديمقراطية
٨١	ثالثاً : أنماط وصور الديمقراطية
٨٣	رابعاً : خصائص الديمقراطية
٨٥	المبحث الثاني : الديمقراطية في اليمن
٨٧	المطلب الأول : التدرج الديمقراطي ٧٨-١٩٨٩م.
٨٨	الفرع الأول : القنوات الديمقراطية
٨٨	أولاً : لجنة الحوار الوطني ٨٠م
٨٩	ثانياً : الميثاق الوطني ٨٢م
٩١	ثالثاً : المؤتمر الشعبي العام ٨٢م
٩٢	رابعاً : انتخابات المجالس المحلية ٨٥م
٩٤	خامساً : مجلس الشورى ٨٨م
٩٦	الفرع الثاني : في المفهوم الديمقراطي
٩٦	أولاً : الديمقراطية والعدل الاجتماعي
٩٦	ثانياً : الأمسيات الرمضانية
٩٧	ثالثاً : الخطوة خطوة

٩٧	رابعاً : الإيمان بالحوار
٩٨	خامساً : الزيارات الميدانية
٩٨	سادساً : الحرية حق وواجب
٩٩	سابعاً : ديمقراطيتنا يمنية التوجه والممارسة
١٠٠	المطلب الثاني : التطور نحو الديمقراطية ٩٠-١٩٩٩م
١٠٠	للفرع الأول : الدعامات الديمقراطية
١٠٠	أولاً : التعددية الحزبية
١٠٢	ثانياً : حرية التعبير
١٠٥	ثالثاً : الانتخابات النيابية ٩٢-١٩٩٧م
١١٠	رابعاً : الانتخابات للرئاسة ١٩٩٩م
١١٢	خامساً : حقوق الإنسان
١١٢	سادساً الأنشطة الشعبية
١١٤	سابعاً : مؤتمر صنعاء للديمقراطيات الناشئة
١١٦	الفرع الثاني : معادلات ديمقراطية
١١٦	أولاً : الديمقراطية ضرورة لقيام دولة الوحدة واستمرارها
١١٧	ثانياً : الديمقراطية والتنمية
١١٨	ثالثاً : الديمقراطية أساس السلطة
١١٩	رابعاً : الديمقراطية رديف المسؤولية الوطنية
١٢٠	خامساً : الديمقراطية خيار الشعب
١٢١	سادساً : الديمقراطية والتوعية السياسية
١٢٣	سابعاً الديمقراطية وتخليق الحياة السياسية
١٢٥	ثامناً : الديمقراطية ضرورة للبناء والاستقرار
١٢٧	خاتمة الفصل الثاني
١٢٩	القسم الثاني الإصلاح الإداري " في الفكر الإداري "
١٣٠	الفصل الأول : الشفافية الإدارية
١٣١	مقدمة الفصل
١٣٣	المبحث الأول : الشفافية في الإسلام وفي الفكر الحديث
١٣٣	المطلب الأول : الشفافية في الفكر الإسلامي
١٣٥	أولاً : العلنية
١٣٦	ثانياً : النظام المفتوح
١٣٦	ثالثاً : التعليل
١٣٧	رابعاً : المشاركة

١٣٨	خامساً : الإخبار
١٣٩	سادساً : المباشرة
١٤٠	المطلب الثاني : الشفافية في الفكر الحديث
١٤٣	أولاً : ولوج الجمهور إلى الوثائق الإدارية
١٤٥	ثانياً : تحليل القرارات الإدارية
١٤٦	ثالثاً : الإعلاميات والحريات
١٤٨	المبحث الثاني : نحو إدارة يمنية شفافة
١٥١	المطلب الأول : حق المواطن في الشفافية الإدارية
١٥١	الفقرة الأولى : تنويع وتوسيع مجالات المشاركة
١٥٤	الفقرة الثانية : أحقية الاطلاع على الوثائق الإدارية
١٥٧	المطلب الثاني : تكيف المرفق العمومي مع متطلبات الشفافية الإدارية
١٥٧	الفقرة الأولى : تبسيط المساطر الإدارية وتوضيح الاختصاصات
١٥٧	- تبسيط المساطر
١٥٩	- توضيح الاختصاصات
١٦١	الفقرة الثانية : تحليل مبدأ القرارات الإدارية وتخليق الإدارة العمومية
١٦١	- تحليل القرارات
١٦٣	- تخليق الإدارة العمومية
١٦٥	خاتمة الفصل
١٦٧	الفصل الثاني : الرقابة الإدارية
١٦٨	مقدمة الفصل
١٧٠	المبحث الأول : مفهوم الرقابة على الإدارة
١٧٠	المطلب الأول : تعريف الرقابة ونطاقها
١٧٠	الفقرة الأولى : تعريف الرقابة
١٧٢	الفقرة الثانية : نطاق الرقابة
١٧٣	المطلب الثاني : أهمية الرقابة على الإدارة ومقوماتها
١٧٣	الفقرة الأولى : أهمية الرقابة
١٧٤	الفقرة الثانية : مقومات الرقابة
١٧٥	المبحث الثاني : الرقابة الداخلية والخارجية على أعمال الإدارة
١٧٥	المطلب الأول : الرقابة الداخلية
١٧٥	الفقرة الأولى : الرقابة الذاتية المباشرة
١٧٥	أولاً : رقابة تلقائية
١٧٧	ثانياً : الرقابة الرئاسية

١٧٩	ثالثاً : الرقابة بقاء على تظلم
١٨٠	الفقرة الثانية : الرقابة بواسطة مؤسسات متخصصة
١٨٠	أولاً : الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
١٨١	ثانياً : الأمدسمان السويدي
١٨٣	المطلب الثاني : الرقابة الخارجية
١٨٣	الفقرة الأولى : الرقابة السياسية
١٨٣	أولاً : الرقابة الشعبية ( رأي عام - صحافة - أحزاب سياسية )
١٨٦	ثانياً : رقابة المجالس التشريعية
١٨٨	الفقرة الثانية : الرقابة القضائية
١٩١	خاتمة الفصل
١٩٣	قائمة المراجع
٢٠٠	الفهرس







## هذا الكتاب

- هذا الكتاب هو نسخة من البحث الذي حصلت به على درجة الماجستير من كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط في مارس ٢٠٠٠م ، بعنوان الفكر الإداري عند الرئيس علي عبد الله صالح ، وهي محاولة جادة لفتح باب جديد أمام البحث العلمي في اليمن لتحليل الظاهرة السياسية والإدارية ومعالجتها من خلال قياداتها ، فحينها ترتقي السياسة كممارسة تكون مسبقاً قد ارتقت كتفكير فجعلت الإنسان مبدأها ومنتهاها .

### الباحث

- اتسم البحث بالاستعراض والتحليل العام لمختلف قضايا الوحدة اليمنية والديمقراطية والإصلاح الإداري وإبراز الفكر السياسي والإداري للرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله وبعناية وإهتمام . وأقترح أن يتم طبع البحث في كتاب نظراً لأهميته الوطنية ، خاصة أنه اتسم بالموضوعية وأمانة الطرح ونزاهة التحليل .

### أ. محمد مهدي العلفي

- استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن " طريقة علمية " بتجارب دول أخرى سبقتنا في حل هذه المشاكل ، ونعتقد أن تحليل مثل هذه الدراسة والنتائج التي توصل إليها الباحث ستعزز من الإصلاح الإداري والإقتصادي وتدفع بعض المؤسسات والمرافق الحكومية إلى الاستفادة منها ، ولقد بذل الباحث جهوداً كبيرة في دراسة يتسم بأهمية علمية وعملية كبيرة واستخلص تدل بأن خبرة فخامة الرئيس تبرهن بصورة مقنعة تأطير نظري في الفكر السياسي والإداري ليس بغرض الداخلية والضغط الخارجية فحسب ، بل والعلاجية ، ونرى من الأهمية بمكان ضرورة وتعميمه على مرافق الدولة ، حتى يقوم الإدار بالاستفادة منه قبل وضع السياسة والخطط مستقبلاً .



### نبذة عن الباحث

الاسم عبدالوهاب عبدالقدوس الوائلي

مواليد ١٩٧٠م ذمعار

حصل على بكالوريوس تجارة

من جامعة صنعاء يونيو ١٩٩٥م

حصل على الماجستير من كلية

الحقوق بجامعة محمد

الخامس بالرباط مارس ٢٠٠٠م

يحضر أطروحة الدكتوراة حالياً

بنفس الجامعة بالرباط

له عدة أبحاث في القانون

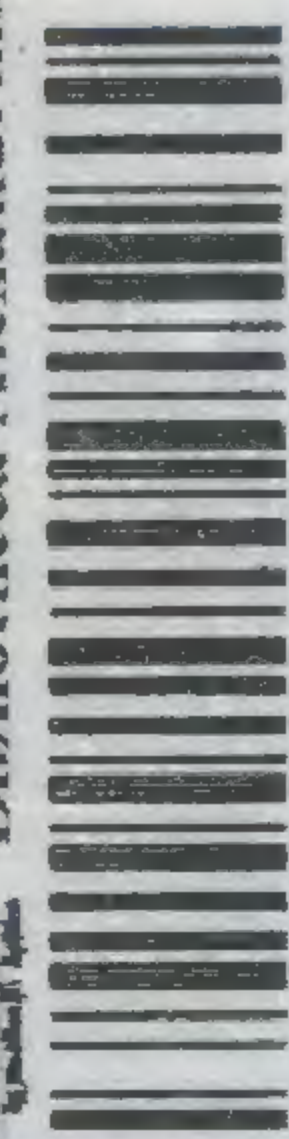
والإدارة غير منشورة

له تحت الطبع كتاب

الرئيس علي عبدالله صالح

في محيطه الدولي

Bibliotheca Alexandrina



0685254

53

98

د/عبدالله محسن السعدي